

العنوان:	الأحزاب السياسية السياسية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسية الإسرائيلية " 1948 - 1977 "
المؤلف الرئيسي:	غوانمة، نرمن يوسف
مؤلفين آخرين:	الروسان، ممدوح عارف(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1993
موقع:	إربد
الصفحات:	1 - 415
رقم MD:	566158
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة اليرموك
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الأردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الأحزاب السياسية ، إسرائيل ، حزب العمل ، النظم السياسية
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/566158">http://search.mandumah.com/Record/566158</a>

## الفصل الثاني

### النظام السياسي وتأثيره على الأحزاب

- ١- الدستور
- ٢- النظام الانتخابي
- ٣- سلطات الدولة:
  - أولاً: السلطة التشريعية
  - ثانياً: السلطة التنفيذية
  - ثالثاً: السلطة القضائية
- ٤- القوى السياسية الأخرى
  - أ- المؤسسة العسكرية
  - ب- الهستدورت
  - ج- جماعات الضغط
- ٥- النتائج

## تمهيد

بعد ادراك العوامل الاجتماعية وتأثيرها على الاحزاب الاسرائيلية يجدر بنا الإشارة الى أهم العوامل الملتصقة بعمل وتكوين الاحزاب الا وهو النظام السياسي حيث ان الاحزاب هي جزء لا يتجزأ من النظام السياسي تتفاعل معه تؤثر فيه ويؤثر فيها، ودراستنا للنظام السياسي ستشمل المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها الدستور والنظام الانتخابي باعتبارها متغيرات أولية لتشكيل المؤسسات الحكومية ومن ثم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ثم ننتقل بعد ذلك لدراسة القوى والمؤسسات الأخرى مثل المؤسسة العسكرية والهستدروت وجماعات الضغط.

## الدستور:-

الدستور هو القانون الأساسي للدولة الذي يشتمل على مجموعة القواعد الأساسية التي تبين نظام الحكم، وتنظيم السلطات العامة، وارتباط بعضها ببعض واختصاص كل منها وتقرير ما للأفراد من حريات عامة وحقوق من قبل الدولة<sup>(١)</sup>. يهدف الدستور الى تحقيق بناء الأطار الحركي لحقوق واختصاصات كل وحدة من وحدات الهيكل السياسي، وطبيعة تنظيم السلطة من حيث التخصص النوعي والدرجي، ومن ثم أبعاد الرقابة المتبادلة، بين كل مؤسسة والمؤسسات الأخرى<sup>(٢)</sup>. وهناك بعض الاساليب التي تلجأ اليها النظم الدستورية في سبيل تحقيق عملية بناء المصادر الدستورية المختلفة. فبعض هذه النظم تجعل المنطق الرئيسي هو فكرة الدستور المكتوب، بمعنى صياغة القواعد المتعلقة بتنظيم هيكل الدولة. وبإعطاء تلك الصياغة صفة الجمود التي تضيف عليها نوعاً من القدسية، ومن ثم يصير التمييز بهذا، ويتفرع منه في بعض الاحيان ما درج الفقه على تسميته بالتمييز بين السلطة

(١) احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦، ص٨٢

(٢) حامد ربيع، من يحكم تل ابيب، حول تحليل علاقة التمسك في النظام السياسي ومتغيرات الحركة السياسية في منطقة الشرق الاوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، ١٩٧٥، ص١٤٣

المؤسسة والسلطات المؤسسة، فالأولى هي التي تضع القواعد الأساسية لتنظيم السلطة وهيكل الدولة، والثانية هي التي تستمد وجودها وشرعيتها من هذه الأخيرة<sup>(١)</sup>.

ولم يتم في إسرائيل حتى الآن وضع دستور (للدولة)، ولا زالت المناقشات حول هذا الموضوع تدور بشكل كبير في داخل الكنيست، على عكس الدول التي قامت ونشأت فأول ما قامت به تلك الدول وضع دستور للبلاد.

وترجع فكرة وضع دستور (للدولة) الإسرائيلية الى ما قبل اعلان قيام (الدولة) اي منذ اوائل عام ١٩٤٧م، عندما عينت اللجنة التنفيذية لفاد لومي (Va,ad L,umi) الجمعية العامة للجماعة اليهودية في فلسطين خلال الانتداب، لجنة برئاسة زيرح وارهافتنج (Zerah Warha Fting)\*<sup>(٢)</sup> لدراسة موضوع مشروع للدستور<sup>(٣)</sup>. وفي شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٤٧م، وبعد صدور قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م من الأمم المتحدة لإنشاء (دولة) يهودية واخرى عربية، في داخل الاراضي الفلسطينية، عهدت الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية الى الدكتور (ليوكوهين)<sup>xx</sup> (lew cohen) المستشار في وزارة الخارجية مهمة اعداد مسودة للدستور<sup>(٤)</sup>. وذلك ليتسنى لكل (دولة) في فلسطين أن يكون لها دستورها الديمقراطي المكتوب الخاص بها وسلطتها التشريعية وعرض المشروع بعد ذلك على مجلس (الدولة) المؤقت او (البرلمان الصغير) الذي انشئ في ٨ يوليو (تموز) عام ١٩٤٨، والذي اعتبر حكومة مؤقتة في إسرائيل. وبعد انتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين في ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

(١) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص١٤٤

(٢) Asher Zidon, Keneset, the Parliament Israel, Herzt Press, New York, 1967, P. 285.

x زيرح وارهافتنج: وزير الشؤون الدينية في الوزارات العاشرة والحادية عشر والثانية عشر من أعوام (١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٤، ١٩٦٦)، من مواليد بولندا عام ١٩٠٦م. قدم إلى إسرائيل عام ١٩٤٧م، واصبح رئيس لجنة فادليومي عام ١٩٤٧م، انظر

Who, s Who in Israel (1969- 1970) Born fmah and Cohen, Tel- Aviv, 1970, pp. 292-293.

xx كان مشروع ليوكوهين قد تكون من مقدمة وتسعة فصول، حيث قدم المبادئ الأساسية للدستور التي تقوم على أن تأخذ الدولة شكلها الجمهوري واعتبار اللغة العبرية، اللغة الرسمية، والأخذ بالنظام البرلماني وبمبادئ الحريات المفروضة في الديمقراطيات الغربية، للمزيد انظر حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص١٤٦-١٤٨.

Asher Zidon, Op. Cit, p, 285,

(٣)

كذلك

Oscar Krains, Government and Politics in Israel, George Allen and Unwin LTD, London, 1961, p.27.

استمرت هذه الحكومة حتى افتتاح الجمعية التأسيسية في فبراير (شباط) عام ١٩٤٩م<sup>(١)</sup>. وكانت الحكومة المؤقتة التي يتولاها المجلس المؤقت ويتألف من ٣٧ عضواً، يتم تعيينهم تعييناً، وليس عن طريق الانتخاب العام، وذلك لأنه لم تجر حتى تلك الفترة أية انتخابات بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة في داخل فلسطين، وكان هذا المجلس قد ضم اعضاء من مجلس الشعب بالإضافة الى حايم وايزمن الذي اختير رئيساً للمجلس المؤقت في ١٦ مايو (أيار) ١٩٤٨م<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن اختير المجلس المؤقت (للدولة)، قام هذا المجلس بتشكيل لجنة دستورية تتكون من ثمانية اعضاء. وقد عرضت هذه اللجنة في تقريرها أن مهمتها هي تجميع ودراسة ووضع قائمة تخص التوصيات، واعداد مسودة دستور تقدم الى الجمعية التأسيسية للنظر فيها<sup>(٣)</sup>. وعندما جرت الانتخابات الاولى للكنيست في ٢٥ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٤٩م قدمت ثلاثة اقتراحات بخصوص وضع دستور وهي:-

١- اتجاه يميل الى وضع دستور كامل ودون انتظار، اي ان يتولى الكنيست الأول الصياغة الكاملة لتنظيم العلاقة بين السلطات وتنظيم الاوضاع الدستورية (للدولة) الجديدة.

٢- اتجاه يطالب بتأجيل الموضوع الى فترة لاحقة دون رفض فكرة وضع دستور وذلك باعتبار أن الظروف ليست ملائمة لوضع الصياغة النهائية للاوضاع الدستورية.

٣- اتجاه اتخذ موضع الوسط، حيث أوضح انه من الضروري البدء في التوجه الى وضع مجموعة من القوانين على أن يمثل كل قانون فصلاً مستقلاً، وبحيث تتكامل هذه الفصول ويتم وضعها في صورة نهائية ليتكون من مجموعها ما سوف يحمل اسم الدستور الاسرائيلي<sup>(٤)</sup>.

(١) Joseph Badi, The Government of The State of Israel, Twayne Publishers, New York, 1963 P. 30

(٢) جاء تشكيل المجلس كما يلي:-  
أ- ١٤ عضواً هم اعضاء اللجنة التنفيذية للمجلس القومي الذين عملوا كمجلس وزراء للهيئة التشريعية المكونة من ٣٧ عضواً يمثلون الاحزاب الاسرائيلية في المجتمع اليهودي.  
ب- ١١ عضواً من اعضاء اللجنة التنفيذية،  
ج- ١٢ عضواً اضافياً، من الاحزاب السياسية والجماعات التي لم تكن ممثلة في المجلس القومي والوكالة اليهودية، انظر Oscar Krains, Op, Cit, p.p 14-15

(٣) Asher Zidon, Op. Cit. p.285

(٤) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص ١٤٥-١٤٦، كذلك

Asher Zidon, Op. Cit, p.p. 292-293

ظلت المناقشات حتى ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٥٠. في ذلك التاريخ طرحت المقترحات الثلاث للتصويت. وعند ذلك تقدمت مجموعة من اعضاء الكنيست باقتراح اعداد دستور مكون من فصول على أن يناقش كل فصل على حده بحيث يكون كل فصل من هذه الفصول قانوناً أساسياً وبحيث يطرح كل قانون على حده للتصويت. وبعد أن يتم اعداد جميع تلك الفصول وطرحها للتصويت تجمع جميع النصوص لتكون دستور (الدولة). الاقتراحان الآخران لم يقدر لأي منهما أن يحصل على الأغلبية اللازمة احدهما أساسه تحديد فترة زمنية يتعين خلالها على اللجنة القانونية والدستورية، انهاء وضع الدستور، وثانيهما وهو الذي قدمته الجبهة الدينية وكان يستند الى ضرورة جعل تحديد اسس السلطة وتوزيع الاختصاصات وحقوق المواطنين يتم فقط بقوانين عضوية.

الاقتراح الاول حصل على خمسين صوتاً ضد ٣٩ بالنسبة للاقتراح الثاني و١٣ للاقتراح الثالث، وعرف هذا الاقتراح باسم اقتراح (هراري) على اسم عضو الكنيست الذي ترأس قائمة هذا الاقتراح، وهو الذي وضع التقاليد الاولى في صياغة الدستور الاسرائيلي. وهو قرار يعني نوعاً من التوفيق بين مختلف الاتجاهات ولكنه في الوقت نفسه يعني ان اسرائيل لن تملك مؤقتاً دستوراً مكتوباً<sup>(١)</sup>. الى درجة انه قد يمر خمسون عاماً قبل ان يكون هناك دستور لاسرائيل حسب قول زيدون<sup>(٢)</sup>. ويعود السبب وراء بطء الحكومة الاسرائيلية في وضع دستور مكتوب (الدولة) الى تعارض الآراء حول هذا المشروع من قبل الاحزاب الاسرائيلية والتي يمكن اجمالها بما يلي:-

ان الغالبية العظمى من المعارضين كانوا من حزب المباي بقيادة بن غوريون والجبهة الدينية، وذلك لاعتبارات سياسية ودينية اوضحها بن غوريون بقوله: (ان وجود اي (دولة) لا يعتمد على كونها تمتلك دستوراً خاصاً بها لأن الدستور قد ظهر في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، بسبب النظم القطاعية المستبدية التي كانت سائدة، والثورات الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت نتيجة هذه النظم الاستبدادية، فكان لا بد من وجود دستور لتلتزم به تلك الدول، اما في اسرائيل فقد كان واضحاً منذ اعلان استقلال اسرائيل بأن (دولة) اسرائيل ستكون مفتوحة لجميع المهاجرين اليهود وللمجتمعين من المنفى، وانها ستكرس نفسها لتطوير الارض لمنفعة جميع ساكنيها، وستركز على اساسات الحرية والعدل والسلام حسب ما الههم به

(١) حامد ربيع، المرجع السابق، ص ١٥٢

Asher Zidon, Op. Cit, P, 295

(٢)

انباء بني اسرائيل، وستدعم المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع المواطنين دون تمييز في العرق او الجنس، كما انها ستضمن حرية الدين والتعليم والثقافة، وستحافظ على الاماكن المقدسة لجميع الاديان، وستكون مخصصة لمبادئ هيئة الامم المتحدة<sup>(١)</sup>. هذا مع العلم بأن سكان اسرائيل يشكلون في الوقت الحالي اعداداً قليلة من يهود العالم، وان هدف (الدولة) هو تهجير اكبر قدر ممكن من يهود الشتات لذا فليس الوقت مناسباً لوضع دستور لاقلية صغيرة من اليهود في فلسطين ولدينا مثال على ذلك الولايات المتحدة الامريكية التي بقيت من غير دستور لمدة احد عشر عاماً، أما بريطانيا فلا تملك دستوراً مكتوباً وهي بلد ديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يمكن اجمال اسباب رفض حزب المباي في وضع دستور بما يلي:-

- ١- ان الشعب اليهودي في اسرائيل لا يمثل سوى ٧٪ من الشعب اليهودي في العالم المعاصر، فكيف تملك الاقلية صلاحية وضع دستور (للدولة)، وتعلن بصراحة انها (دولة) اليهود في جميع بقاع الارض.
- ٢- على (الدولة) أن تهتم اساساً بتجميع اليهود في ارض الميعاد، لان هذا هو الذي يجب ان يمثل الاهتمام الاصيل (للدولة) الجديدة.
- ٣- ان وضع دستور جامد سيكون قيداً على حركة الدولة.<sup>(٣)</sup>
- ٤- ان المجتمع اليهودي الذي كان دائماً اصاله في كل تقاليده، والذي قدم للعالم التوراة مصدر الحضارات، يجب بدوره ان يضع دستوراً ذا اصاله بحيث يصبح نموذجاً للتقاليد الدستورية يحتذى به.
- ٥- لا يوجد ما يدعو للإسراع بوضع دستور.<sup>(٤)</sup>

---

Asher Zidon, Op. Cit, p, 290

(١)

Ibid, P. 291

(٢)

كذلك

Oscar Krains, Op. Cit, P. 29

(٣) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص ١٥٠  
ان وجود الدستور قد يحد من الحكم العسكري والإجراءات الصارمة المتبعة ضد الاقلية العربية في اسرائيل

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٠

اما المعارضون الآخرون فهم الممثلون للأحزاب الدينية، فقد ذكروا بأن اسرائيل عندما نشأت قامت على فكرة الميراث القديم، لذا فهم غير راغبين في مساندة دستور يعني ان الدولة لا يركز على قانون الكتاب المقدس والحاخامية<sup>(١)</sup>. وان وضع دستور (للدولة) ستستسلم للعلمانية وهذا مخالف للقوانين اليهودية والدين اليهودي سيما وانه وردت عبارة في إعلان الاستقلال نصت على ان «الدولة الاسرائيلية سوف تؤسس على مبادئ الحرية والعدالة والسلام التي نقلتها تعاليم أنبياء اسرائيل»<sup>(٢)</sup>. هذا وقد ذكر موردخاي نورك (Mordechi Nurock) من الحزب الديني القومي: «ان قانون التوراة هو ضمان وجود اليهود في اسرائيل، ولهذا السبب نحن نحارب كل قانون مصدق عليه ضد قانون التوراة وسنحاربه بكل قوتنا»<sup>(٣)</sup>.

اما الخوف الاكبر من تبني دستور (للبلاد) فكان بسبب الصراع الذي سيحصل بين المتدينين والعلمانيين المتحمسين لمعارضة انظمة القوانين التي لا تناسب احتياجات (الدولة) العصرية، خاصة وان هناك مئات الآلاف من المهاجرين اليهود سوف يتواجدون في الدولة وهؤلاء بدورهم لهم ثقافتهم الخاصة بهم<sup>(٤)</sup>، ولعدم رغبة العلمانيين بتعريض اسرائيل للخطر عن طريق فتح فجوة مع الاقلية الدينية، كان ذلك سبباً آخر لعدم وجود دستور، ومن المحتمل ان لا يكون لها دستور لوقت طويل<sup>(٥)</sup>. وفي عام ١٩٥٢م، وفي بداية دورة الكنيست الثانية جرى تعيين لجنة فرعية جديدة تتخصص بالدستور وقد اخذت اللجنة تناقش القوانين الاساسية التي سيتناولها الكنيست ومجلس الوزراء وكانت النتيجة هو عرض القانون الاساسي للكنيست، وانتهت هذه الدورة قبل التمكن من إعادة مسودة القانون من اجل قراءته، وقد جرى تسويد القانون مرة اخرى من قبل لجنة فرعية جديدة خلال دورة الكنيست الثالثة، واقرت تبنيها في ١٢ فبراير (شباط) عام ١٩٥٨<sup>(٦)</sup>. وهكذا بقيت قضية الدستور

Asher Zidon, Op. Cit, p. 291

(١)

حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص١٤٨، كذلك، سعيد تيم، النظام السياسي الاسرائيلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩م، ص٧٢.

(٢)

Badi, Op.Cit, 121.

(٣)

Asher Zidon, Op. Cit, p. 291

(٤)

Akiva orr, The Un Jewish state, The Politics of Jewish, Identity In Israel, Ithaca press, London, 1983, P. 22.

(٥)

Asher Zidon, Op. Cit, P. 292

(٦)



معلقة، وجرى العمل بالقوانين الموروثة من عهد الدولة العثمانية والانتداب البريطاني، والذي لا يزال بعضها يطبق الى الآن الى جانب مجموعة التشريعات الاسرائيلية التي اصدرتها الهيئة النيابية ابتداء من عام ١٩٤٨م، وتصطبغ هذه التشريعات بمحاولة التوفيق بين اعتبارات التقدم والتطوير من جانب، والنواحي الدينية من جانب آخر<sup>(١)</sup>.

اما بالنسبة الى المصادر الدستورية فهي تتكون من ثلاث مجموعات من النصوص:

المجموعة الاولى وتسمى بالقوانين الاساسية، وهذه القوانين تمثل الاساس الاول للهيكل الدستوري للنظام السياسي الاسرائيلي:

١- القانون الاساسي للكنيست الذي صدر عام ١٩٥٨م، ويتناول بالتنظيم سلطات البرلمان الاسرائيلي.

٢- القانون الاساسي لرئيس (الدولة) والصادر في عام ١٩٦٤م، ويحدد اختصاصات رئيس (الدولة) وعملية انتخابه.

٣- القانون الاساسي الذي صدر عام ١٩٦٨م، والذي يتولى تنظيم الإدارة الحكومية.

٤- القانون الاساسي الصادر عام ١٩٦١م، الذي يهتم بتنظيم ملكية الأراضي في (الدولة) الجديدة<sup>(٢)</sup>.

والى جانب هذه القوانين هناك مجموعة اخرى تسمى بالقوانين العادية. ومن اهم هذه القوانين:-

١- القانون الانتقالي الصادر في ١٤ فبراير (شباط) ١٩٤٩م، وقد نص في مادته الاولى على ان الهيئة التشريعية (للدولة) الاسرائيلية سوف يطلق عليها الكنيست وان الهيئة التأسيسية سوف يطلق عليها اسم الكنيست الاول.

٢- القانون الصادر بتاريخ ٥ يوليو (تموز) ١٩٥٠ باسم قانون العودة والذي ينص في مادته على حق كل يهودي في أن يعود الى الأرض الاسرائيلية بوصفه مهاجراً

---

(١) كاميليا بدر، نظرة على الاحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية، جمعية الدراسات العربية، الطبعة الثالثة، القدس، ١٩٨٥م، ص ٢٩، كذلك حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص ١٥٤.

٢- القانون الصادر في ٢٦ يوليو (تموز) عام ١٩٥١م، والذي نص على حق المرأة في المساواة في جميع الحقوق<sup>(١)</sup>.

اما المجموعة الثالثة فقد صدرت من جانب المجلس القومي، والذي منح السلطة التشريعية حسب قانون الاستقلال، من خلال الفترة الممتدة من ١٥ مايو (أيار) ١٩٤٨م، حتى فبراير (شباط) ١٩٤٩م، تاريخ دعوة اول هيئة تشريعية، ويطلق عليها اسم (التنظيمات) وهي:-

١- تنظيم السلطات العامة، والصادر في ٢١ مايو (أيار) ١٩٤٨م ويتكون من خمسة فصول تتعلق بالإدارة والميزانية والضرائب والمحاكم والقوات المسلحة،

٢- التنظيم الخاص بجيش الدفاع الاسرائيلي الصادر في ٣٠ مايو (أيار) ١٩٤٨م.

٣- التنظيم الصادر في ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨م، والذي يتولى وضع القواعد المختلفة المتعلقة بعملية الانتخاب، وقد نص هذا التنظيم في مادته الثالثة علي استخدام اسلوب الإقتراع العام المباشر السري، وفي مادته الخامسة على شروط الترشيح، وفي مادته الثامنة على عدد أعضاء المجلس النيابي<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً، يذكر زيدون ان هذه القوانين هي ذات صيغة دستورية في كل ناحية من النواحي، ولا يوجد اي ضرر في عملية دمج هذه القوانين جزئياً على الأقل في الدستور الاسرائيلي<sup>(٣)</sup>.

أما الصيغة التي سيتم فيها دمج هذه القوانين في الدستور فيوضحها «بأن النص الكامل واحد من هذه القوانين يحتوي على قدر كبير من التفاصيل الفنية التي لن يكون لها مكان في الدستور، حيث يجب ان توضح فيه الامور الجوهرية فقط، وان المبادئ الاساسية فقط المحتواة في القوانين الاساسية سوف تدمج في الدستور، مع العلم بأنه سيكون هناك اختلاف في الرأي حول حدود انتهاء قانون اساسي وأين سيبدأ بالتفاصيل الفنية، ويوضح بأن الامر لا يزال يحتاج الى تقرير

Asher zidon, Op. Cit, pp. 112- 113

(١) المرجع السابق، ص ١٥٥. كذلك انظر

Leonard Feine, Politics in Israel, Little Brown and Company, Toronto, 1967, P. 56.

- Badi, Op. Cit, P.63

(٢) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص ١٥٦

Asher Zidon, Op. Cit, P. 299

(٣)

فهل سيكون هذا الدستور صلباً، ومرناً، وإلى أي مقدار سيلغي التشريع العادي؟ خاصة إذا كان الدستور سيعطي أولوية على القوانين العادية فإنه لا يزال هناك مسألة من هو الذي سيحكم؟ المحاكم أم المؤسسة المعنية الأخرى، ويحدث هذا في حالة ظهور نزاع حول دستورية قوانين أقرتها الكنيست أو أي مرسوم حكومي»<sup>(١)</sup>.

## النظام الانتخابي:-

في ٢٩ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٤٧م كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بعقد انتخابات وطنية عند إقامة (دولة) إسرائيل من أجل تأسيس مجلس تشريعي، كما حدد القرار شروط الناخب بأن يكون فوق سن الثامنة عشرة سواء كانوا فلسطينيين مقيمين في البلاد، أو من العرب واليهود المقيمين في البلاد<sup>(٢)</sup>.

وبعد ستة أشهر من تأسيس إسرائيل سنّ مجلس (الدولة) الإسرائيلي المؤقت القانون المحلي لانتخاب الجمعية التشريعية التأسيسية، وقد تبني نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي، الذي كان سائداً في المؤتمرات العالمية للصهيونية، ونظام الدائرة الانتخابية الواحدة، وقوائم مرشحي الأحزاب بنفس الاجراء الذي كان سائداً في المجتمع اليهودي في فلسطين في فترة الانتداب، واستقر النظام الانتخابي في إسرائيل بصورته النهائية عام ١٩٤٨م، وظل هذا النظام مستمراً الآن مع بعض التعديلات<sup>(٣)</sup>. وفي عام ١٩٥٥م أقر الكنيست القانون الدائم للانتخاب وذلك باعطائه صيغة رسمية وقد ضم قانون انتخاب الكنيست لعام ١٩٥٥م، والقانون الاساسي (الكنيست) لعام ١٩٥٨م الأساسيات القانونية التي تتعلق ببنية الكنيست والمؤهلات اللازمة للاعضاء<sup>(٤)</sup>.

ويجب ان تتم عملية انتخاب اعضاء الكنيست عبر انتخابات عامة وسرية ونسبية، وان تكون البلاد دائرة انتخابية واحدة، بمعنى ان يتم الانتخاب في كل المناطق مرة واحدة وفي يوم واحد وان يكون التصويت حسب نظام القائمة الواحدة، وينص القانون بأن يقوم الناخبون بتوزيع اقتراعاتهم للحزب الذي يختارونه بشكل متساوي. ويكون لكل ناخب الحق في التصويت لمرة واحدة، أي أن له الحق بصوت

Asher Zidon, Op. Cit, pp. 299-300

(١)

يلاحظ هنا مثلاً ان الأحزاب الدينية لعبت دوراً في عدم صدور الدستور، وان عدم وجود دستور اعطى حرية اكبر للأحزاب الحاكمة للتصرف بالامور العامة.

Oscar Krains, Op. Cit, P.84

(٢)

Ibid, p.84

(٣)

Ibid, p. 84

(٤)

واحد فقط يعطي لقائمة من القوائم الحزبية الموجودة في مراكز الانتخاب. وتتم العملية بسرية بحيث يضع كل ناخب الاسم داخل المغلف ثم يضعه في الصندوق، ويكون الحزب ناجحاً بعد حصوله على عدد معين من الأصوات، أي أن عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب يساوي نسبة الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات<sup>(١)</sup>. ويعني ذلك أن مجموع الأصوات التي حصل عليها في كل قائمة تبين النسبة التي حصل عليها الحزب من ١٢٠ مقعداً في الكنيست. وحين تحدد هذه النسبة فإن المرشحين يختارون طبقاً لترتيبهم في كل قائمة من القوائم التي قدمها كل حزب من الأحزاب<sup>(٢)</sup>. فعلى سبيل المثال إذا حصل الحزب على عشرة آلاف صوت وكان مجموع الأصوات الصحيحة للناخبين الذين ادلوا بأصواتهم في البلاد كلها مائة ألف، فإن ذلك يعني أن الحزب قد حصل على عشر عدد أصوات الناخبين في جميع أنحاء البلاد. وبناء على ذلك يصبح له الحق في الحصول على عشر عدد المقاعد في الكنيست أي على ١٢ مقعداً باعتبار أن هذا الرقم هو عشر المائة وعشرين مقعداً التي تضمها الكنيست، وعند ذلك فإن العشرة الأوائل من المرشحين المدونة أسماؤهم في قائمة الحزب يعلن فوزهم في الانتخابات<sup>(٣)</sup>. وهذا ما حصل في انتخابات عام ١٩٦٥م حيث كان عدد الأصوات الصالحة ١.٢٠٦.٧٢٨ صوتاً، قسمت على ١٢٠ مقعداً، فكانت النتيجة ١٠.٠٥٦، ويذكر بأن هذا الرقم يوازي مقعداً واحداً، فإذا حصلت إحدى القوائم مثلاً على ٣٠.١٦٨ صوتاً، وأكثر بقليل تنال هذه القائمة على ٣ مقاعد، وذلك بقسمة (٣٠.١٦٨ ÷ ١٠.٠٥٦ = ٣ مقاعد)<sup>(٤)</sup>.

وتجري الانتخابات كل أربع سنوات ويكون الثالث من يوم الثلاثاء في الشهر العبري نيسان (إبريل) والذي يصادف شهر أكتوبر (تشرين أول) أو نوفمبر (تشرين ثاني) في التقويم الميلادي من السنة، وهو اليوم الذي تنتهي فيها مدة المجلس السابق، أما إذا حل الكنيست قبل انتهاء مدته القانونية فتجري انتخابات جديدة في تاريخ يعين بموجب أمر خاص يصدره الكنيست السابق<sup>(٥)</sup>.

Oscar Krains, Op. Cit, P.85

(١)

عبد الحميد متولي، نظام الحكم في إسرائيل، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية القاهرة، ١٩٦٣م، ص ١٧٤

(٢)

Oscar Kreins, Op. Cit, p. 90

(٣) المرجع السابق، ص ١٧٤، كذلك

(٤) سمير جبور، المرجع السابق، ص ٧.

Asher Zidon, Op. Cit, p.p 22-23.

(٥)

اما عملية ادارة الانتخابات والاشراف عليها فتتم عن طريق اللجنة المركزية التي يرأسها رئيس المحكمة العليا، ويختاره القضاة انفسهم<sup>(١)</sup>. وتتكون هذه اللجنة من ٢٠-٣٥ عضواً، بما فيهم الرئيس، وتتولى الاحزاب تعيين الممثلين عنها في الكنيست لعضوية هذه اللجنة، كما ان الاحزاب الصغيرة الممثلة بأقل من اربعة اعضاء في الكنيست تمثل ايضاً بمقعد واحد<sup>(٢)</sup>.

اما اختصاصات هذه اللجنة فهي اقرار مشروع قوائم ترشيح الاحزاب واختيار اللجان المحلية للاشراف على الانتخابات واجراءات الضبط والنظام والاشراف على سير المعركة الانتخابية والقيام بفرز وعلان النتائج<sup>(٣)</sup>.

ويشترط في القائمة التي تخوض الانتخابات لأول مرة، او انها لم تكن من السابق ممثلة في الكنيست الحصول على تزكية موقعة من ١٥٠٠ شخص، وتقوم كل قائمة بدفع تأمين قدره ٤٠ ألف ليرة اسرائيلية، تفقده في حال عدم حصولها على نسبة الحسم التي تعطيها مقعداً واحداً في الكنيست، وهي ١٪ من الاصوات، ويجوز لأي قائمتين الارتباط معاً، وتحسب في هذه الحالة كأنها قائمة واحدة<sup>(٤)</sup>. وتعتبر تكلفة الانتخابات والدعاية الانتخابية في اسرائيل من اغلى المصاريف الانتخابية في العالم، وتمويلها ودعايتها تكون من ميزانية (الدولة)، وذلك كما جاء في قانون الكنيست لعام ١٩٦٩م، فإن كل حزب يحصل علي مبلغ ١٢٠ ألف ليرة اسرائيلية عن كل عضو ينجح في الانتخابات، هذا وتخضع مالية الانتخابات لإشراف مراقب (الدولة) وقد تم رفع قيمة التمويل الذي تحصل عليه الاحزاب بعد ذلك اكثر من مرة بما يتناسب مع التضخم الموجود في البلاد<sup>(٥)</sup>.

وتتم عملية الانتخابات بان يقدم الناخب الاسرائيلي ورقة اقتراعه وفقاً لقائمة مرشحين يقترحها حزب سياسي اكثر مما يقترح لصالح مرشحين مستقلين. ويحصل

Bernstein, Op. Cit, p. 81

(١)

Ibid, p. 81

(٢)

Oscar Krains, Op. Cit, p. 88

(٣)

(٤) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٦. انظر كذلك وجيه ضياء الدين، ملامح النظام الحزبي الاسرائيلي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، المجلد الثالث، العدد الثاني، نيسان، ١٩٧٤، ص ٩-٢٥.

ويذكر برنشتاين انه اذا حصل على توقيع ٧٥٠ ناخب يمكن ان تقدم قائمته، انظر

Bernstein, Op. Cit, p.81

(٥) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٦.

الحزب على تفويض في الانتخابات القومية او المحلية بشكل يتناسب مع المجموع العام من الاصوات التي يحصل عليها، وحيث انه من غير العادي ان يفوز حزب ما بالأغلبية المطلقة فإنه تجري هناك عمليات مساومة لتشكيل ائتلاف حاكم على المستويين القومي والمحلي<sup>(١)</sup>.

اقد أثار هذا النظام كثيراً من الجدل والاختلافات في وجهات النظر بين الاستمرار فيه، او اقامة تعديل او اصلاح له، فيرى البعض ان هذا النظام يقوم بالتمثيل الصحيح في الكنيست للجماعات السياسية، الى تتناسب مع قوتها العددية، كما انه يعكس كل اتجاه في الرأي العام ويسمح لكل حزب من الناحية الديمقراطية باعتناق المذهب الذي يريده ويناسبه، كما يجعله حراً في تأييد الناخبين له، كما ان الاحزاب الصغيرة تستطيع ان تحصل على التأييد في اي وقت وفي اي مكان داخل البلاد، وهذا ما اكده بن غوريون حين فسر رفض الاحزاب الصغيرة من اقامة اصلاح انتخابي لأنهم خافوا من ان يحل حزبان كبيران محلهم، خاصة وان هذه الاحزاب تبذل كل ما في وسعها للحصول على الاصوات من جميع انحاء البلاد حتى تفوز بمقعد واحد او مقعدين في الكنيست<sup>(٢)</sup>. كما ان ذلك يشجع على وضع أفضل للأشخاص في الحزب على رأس القائمة وهذا يدل على ان مجلس الكنيست يضم افضل العناصر في الحزب كما ان هذا النظام يعفي اسرائيل من اجراء انتخابات تكميلية في حالة وفاة او استقالة احد النواب؛ فالمرشح الذي يتلو صاحب المقعد الذي خلا يكون عادة المرشح الذي يأتي بعده في الترتيب في قائمة الحزب<sup>(٣)</sup>. كما ان هذا النظام يعد ملائماً لما يوجد في داخل المجتمع الاسرائيلي من اختلافات في الجنس والاصل والثقافة والاديان، فهو يسمح بتمثيل مختلف الاحزاب التي تمثل مختلف تلك الانواع والاجناس والالوان والثقافات<sup>(٤)</sup>. ويذكر بأن هذا النظام يلئم (الدولة) الاسرائيلية التي تضم عدداً كبيراً من الأميين لذا فهو يسمح لهؤلاء بحق الانتخابات هذا مع العلم بأن كثيراً من سكان اسرائيل الناخبين، كانوا قد هاجروا من بلاد لم يسبق لهم فيها مزاوله حق الانتخاب ولم يكن لهم فيها سابق خبرة بالحياة السياسية

(١) Alan Arian and Shevah Weiss, split- Ticket in Israel, in, Structure and Chang, Op. Cit, p. 16

(٢) السيد عليوه حسن، القوى السياسية في اسرائيل (١٩٤٨-١٩٦٧)، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٨٣

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

Bernstein, Op. Cit, p. 88

(٤)

الديمقراطية<sup>(١)</sup>. فهذا النظام ملائم لهذه الفئة بسبب بساطته ووضوحه وسهولته وفهمه، فهو يتطلب من الناخب بأن يقوم بالتصويت للقائمة الذي يقدمها الحزب الذي يراه مناسباً له<sup>(٢)</sup>.

اما مساوئ هذا النظام فهو يشجع علي تعدد الاحزاب السياسية الاسرائيلية، فقد كان عدد الاحزاب في داخل اسرائيل في الانتخابات التي جرت على التوالي في السنين ١٩٤٩م، ١٩٥١م، ١٩٥٥م، ١٩٧٧، (٢١، ١٧، ١٨، ٢٢) حزباً<sup>(٣)</sup>. ويؤدي هذا التعدد بالتالي الى تشتيت الاصوات وتوزيعها بين هذه الاحزاب، مما يؤدي الى عدم حصول أي حزب على اغلبية مطلقة تمكنه من تأليف الوزارة الواحدة<sup>(٤)</sup>. ومن مساوئ هذا النظام ايضاً انه يعرقل ايجاد حكومات مستقرة مع العلم ان السياسة العامة تكون مستقرة، الا ان الحكومة لا تمكث طويلاً، فيؤدي ذلك الى قيام ائتلافات حكومية تعطي قدراً غير متساوي ومستحق لمصلحة الاحزاب الصغيرة، التي على دعمها يعتمد بقاء الحكومة بسبب عدم توافر الاغلبية لاي حزب لتشكيل الحكومة غير الائتلافية فالاحزاب الصغيرة تستطيع املاء قرارات الحكومة رغم ارادة الاغلبية، كما ان هذه الاحزاب الصغيرة تستطيع بانسحابها من الائتلاف الحكومي ان تحول بين الحكومة وبين الحصول على ثقة اغلبية الكنيست. لذا فإن الاحزاب الصغيرة تعرف جيداً أنها لا تستطيع لوحدها تشكيل حكومة من غير الاحزاب الكبرى والجلوس في مقعد النيابة والاهتمام بالمصلحة الذاتية، وهو يؤدي الى ان تتمسك الاحزاب الكبرى بهذه الاحزاب الصغيرة لتحقيق مكاسبها ومصالحها على حساب الصالح العام عن طريق تقديم التنازلات العديدة<sup>(٥)</sup>. كما ان هذا النظام يصعب فيه تأليف وزارة من الوزارات

(١) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص ١٧٨

Bernstein, Op. Cit, pp. 88-89

(٢)

(٣) انظر جدول، سمير جبور، المرجع السابق، ص ١٢، كذلك Bernstein, Op. Cit, p. 88

(٤) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٥٣

(٥) فوزي تيم، النظام الانتخابي في اسرائيل واثره في تشكيل الحياة الحزبية والسياسية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ١٥٦

يذكر برنشتاين بأن اليهود اليمانيين بالاضافة الي اليهود السفارديم أدلو باصواتهم الى صالح الاحزاب الكبرى وليس لصالح الاحزاب الصغيرة، وأن الاقليات الحزبية التي تستند في برامجها على الروابط العرقية، وأن نصف الناخبين العرب اخذوا يؤيدون حزباً رئيسياً واحداً وليس دعم واحدة من القوائم العربية المختلفة، اما المهاجرون اليهود الجدد، وخاصة اولئك الموجودين في البلديات الجديدة والمدن الكبرى فقد تحولوا في تصويتهم بشكل عام اتجاه الاحزاب الرئيسية، انظر

Bernstein, Op. Cit, p. 92.

إلا إذا كانت وزارة ائتلافية، وهذا بالتالي يؤدي في كثير من الاحيان الى عدم الاستقرار الوزاري، وفقدان روح الاستمرار في الحياة السياسية والادارية<sup>(١)</sup>. كما ان هذا النظام يساعد علي الانقسامات والانشقاقات الحزبية والذي غالباً ما تكون اسبابها شخصية وليست عقائدية<sup>(٢)</sup> واخيراً، فان من اهم مساوئ هذا النظام ان الناخبين لا يستطيعون التكتل او التدخل في وضع قوائم المرشحين، بل ان عضو الكنيست يدين دائماً بعضويته الى اللجنة التنفيذية للحزب التي وضعت في قائمة ترشيحها، هذا مع العلم ان المرشح لا يقيم علاقات مباشرة مع الناخبين، فهو يتطلع الى زعماء الحزب لتوجيهه في التشريع او في نظرتة السياسية. كما ان هذا النظام يعمل على استمرار الخلافات العنصرية والثقافية بين الجماعات المختلفة في داخل المجتمع الاسرائيلي<sup>(٣)</sup>.

## سلطات الدولة

### أولاً: السلطة التشريعية:-

في ١٨ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٤٨م سنّ مجلس (الدولة) المؤقت القانون المحلي لانتخابات جمعية تأسيسية لترتيب انتخابات للمجلس التشريعي مفوضاً نقل جميع سلطاته الى الجمعية التشريعية وتشكلت الجمعية التشريعية نتيجة للانتخابات التي جرت في ٢٥ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٩م، واستمرت في العمل حتى ٨ مارس (آذار) ١٩٤٩م، عندما حولت نفسها الى الكنيست<sup>(٤)</sup>. وقد جاء في القانون الاساسي (الكنيست) رقم ٥٧١٨ لعام ١٩٥٨م، ان الكنيست هو برلمان (الدولة) الذي يمثل النظام التشريعي (للبلاد) وانها تتكون من مجلس واحد ويضم ١٢٠ مقعداً. كما حددت بداية الكنيست ابتداءً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات<sup>(٥)</sup>.

ويحق لكل مواطن بلغ سن الحادية والعشرون من العمر ان ينتخب عضواً في الكنيست، ولا يوجد نص في القانون يحرم المجرمين او المرضى عقلياً، من حق

(١) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص ١٧٨ - ١٨٣ كذلك Bernstein, Op, Cit, p. 93

(٢) فوزي تيم، المرجع السابق، ص ١٥٦.

(٣) Oscar Krains, Op. Cit. p. 95

(٤) Ibid, p. 28

(٥) Ibid. pp. 33-35



الترشيح ويوجد ترتيب خاص عندما يكون المرشح سجيناً في وقت الانتخابات فكان يطلق سراحه في حال فوزه في الانتخابات بعد اربعة عشر يوماً من افتتاح دورة الكنيست الاولى، حتى ولو كانت التهمة الموجهة اليه اصلاً جنائية، مالم يقرر الكنيست سحب حصانته<sup>(١)</sup>. اما بالنسبة للجنود في الجيش الاسرائيلي والموظفين الرسميين ففي حالة انطباق شروط الترشيح عليهم، وفي حالة رفع اسم اي واحد منهم في احدى القوائم الحزبية، فإن خدمته تعلق ابتداء من يوم نشر القوائم من قبل اللجنة المركزية للانتخابات وحتى يوم الاقتراع فاذا فاز المرشح تعلق خدمته حتى ينتهي عمله كممثل للكنيست<sup>(٢)</sup>. ويتم انتخاب الاعضاء ال ١٢٠ لمدة اربع سنوات تبدأ من اول يوم اجتماع تعقده الكنيست بعد انتهاء الانتخابات العامة، وينتخب رئيس المجلس بأغلبية الاصوات<sup>(٣)</sup>.

اما الذين يحق لهم الترشيح فقد نصت المادة رقم (٧) من القانون الاساسي للكنيست لعام ١٩٥٨م، والمادة رقم (٢) من قانون انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٩م على مناصب معينة لا يحق لأصحابها بأن يكونوا اعضاء في الكنيست، وهم رئيس (الدولة)، والحاخامين، والقضاة، وقضاة المحاكم الشرعية، ومراقب (الدولة)، ورئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي، ورجال الدين الآخرون الذين يقومون بعمل ديني رسمي، والموظفون المدنيون من الدرجة الاولى، مالم يتوقفوا عن ممارسة عملهم قبل مئة يوم من الاقتراع، اما المرشحون من الموظفين في (الدولة) ماعدا المدرسين والجنود الذين لا تنطبق عليهم المادة رقم (٢) من قانون الانتخابات لعام ١٩٥٩م فإن خدمتهم تتوقف حتى يوم الاقتراع<sup>(٤)</sup>. وتنتهي العضوية لعضو المجلس بالانتخابات الجديدة او بالتعيين او انتخاب العضو لاي منصب يسلب منه هذا الحق بسلطة القانون او بالاستقالة او بالموت<sup>(٥)</sup>، هذا ويتمتع رئيس الكنيست بسلطات واسعة تعادل سلطات رئيس الجمهورية بل تفوقها، وغالبها تتعلق بأمر اجرائية وليس لها صبغة سياسية كتحديد موعد اجراء الانتخابات الجديدة، والادلاء برأيه القاطع في امور المناقشات وخاصة فيما يتعلق بطرق وقواعد سير العمل في المجلس كما انه

Asher Zidon, Op. Cit. pp. 21-22

(١)

Ibid, p. 23

(٢)

(٣) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٢٢.

Asher Zidon, Op. Cit. p. 22

(٤)

(٥) السيد عليوه حسن، المرجع السابق، ص ١٨٠

يتولى رئاسة الجمهورية في حالة غياب أو مرض أو عزل أو استقالة رئيس الجمهورية<sup>(١)</sup>. هذا بالإضافة الى ان رئيس الكنيست ونائب الرئيس يحترم رغبات الاحزاب، كما يقوم الرئيس بتأجيل الانتخابات او المناقشات الهامة، في الوقت الذي تعقد فيه مؤتمرات ما بين الاحزاب بحيث لا يتخلف الاعضاء عن التصويت او النقاش<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ انه يتم تنظيم المقاعد داخل الكنيست من اليسار الى اليمين حسب حجم الحزب وليس حسب مبادئه فالحزب الذي يفوز على اكثرية المقاعد يجلس على اليسار ويتدرج في هذا الوضع الى ان يجلس اقل الاحزاب تمثيلاً في المجلس في أقصى اليمين<sup>(٣)</sup> ويشكل الكنيست من بين اعضائه عدداً من اللجان الداخلية الدائمة لتمارس نشاطاتها فيما تشمل اختصاصات المجلس الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويكون تشكيل اللجان البرلمانية على اساس حزبي وحسب تمثيل الاحزاب في الكنيست، وعدد هذه اللجان تسعة هي لجنة المجلس، ولجنة المالية، ولجنة الدستور، ولجنة القانون والعدالة، ولجنة الشؤون الاقتصادية، ولجنة الشؤون الداخلية، ولجنة التعليم والثقافة، ولجنة الخدمات العامة والعمل، ولجنة الشؤون الخارجية والامن<sup>(٤)</sup>. وبالإضافة الى هذه اللجان فإنه يجوز ان يشكل الكنيست لجناً أخرى مؤقتة لمعالجة بعض الأمور الطارئة.

وتضم كل لجنة من هذه اللجان خمسة عشر عضواً، ماعدا لجنة المجلس ولجنة القانون والعدالة التي تضم كل منها ثلاثة وعشرون عضواً؛ مع العلم ان رئيس المجلس

Oscar Krains, Op. Cit. p. 39

(١)

Asher Zidon, Op. Cit, p. 93

(٢)

Oscar Krains, Op. Cit, p. 66

(٣)

يذكر انه حتى في عملية الانشقاقات والاندماجات تتغير مقاعد الاعضاء، فمثال ذلك عندما اتحد الصهاينة العموميون مع التقدميين ليشكلوا حزب الاحرار وذلك عند نهاية فترة الكنيست الرابعة انتقل الحزب الجديد الى المرتبة الثالثة مع مقاعد جديدة، انظر

Asher Zidon, op. cit. p. 100

(٤) عن اختصاصات كل من هذه اللجان، انظر

Asher Zidon, Op. Cit, pp. 208-214

- Badi, Op. Cit, pp. 69-73

ويذكر سعيد تيم بأنه اضيفت لجنة مراقب (الدولة) بعد الكنيست الثامنة ليصبح عدد اللجان عشر لجان، انظر سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٣٩

لا يشترك في اي واحدة من هذه اللجان، بينما يحق لكل حزب حاز على مقعد واحد، في الكنيست ان يشترك بنسبة مقعد واحد في لجنة واحدة، بينما اشترط على الحزب ان يحصل على ثمانية مقاعد او اكثر في الكنيست ليحق له مقعداً في اللجنة المالية، ولجنة الشؤون الخارجية والامن، وذلك من اجل ابعاد الحزب الشيوعي من الاشتراك فيهما<sup>(١)</sup> ويتمتع اعضاء لجنة الشؤون الخارجية والامن بصلاحيات واسعة في مناقشة الأمور التي تهم السياسة الخارجية والشؤون الدفاعية، وتقديم توصياتهم في هذا المجال، ويذكر انه يجوز تأليف لجان مشتركة إذا كان الامر يهم أكثر من لجنة واحدة ويحق لهذه اللجان استدعاء موظفي (الدولة) والخبراء للاستماع الى آرائهم أو الاستفادة من خبراتهم، وتؤخذ قرارات اللجان هذه بالأغلبية البسيطة<sup>(٢)</sup>.

وهناك اتفاق يقتضي بأنه لا يجوز للوزراء بان يكونوا اعضاء في هذه اللجان الدائمة، وذلك لانه يتعارض مع مبدأ فصل السلطات. ومع عدم وجود نص قانوني يشير إلى منع تولي الوزراء المناصب في هذه اللجان، الا ان ذلك قد فهم بأنه يمنع عضوية هذه اللجان على نواب الوزراء ايضاً<sup>(٣)</sup>. وتلعب لجنة المجلس الدور الكبير في عملية التشريع حيث تتقدم الحكومة بمشروع القانون إلى الكنيست ويقدم رئيس الحكومة مشروع القانون إلى رئيس الكنيست، الذي يطبعه ثم يوزعه على الاعضاء، وذلك قبل مرور ثمانية واربعين ساعة من تقديمه إلى المجلس لمناقشته وجميع هذه المشاريع القانونية تمر بثلاث قراءات. حتى تصبح قوانيناً. ومن المعروف ان المشروع يحصل على نسبة الأغلبية البسيطة من الحاضرين اما في حالة القوانين التي تؤثر

---

Oscar Krains, Op. Cit, p. 44

(١)

لقد تم وضع (قانون العدد) لحرمان الاحزاب العربية والشيوعية من العضوية في اللجان الاكثر اهمية وذلك عندما طلب الحزب الشيوعي بمقعد في لجنة الشؤون الخارجية والامن، ولكن طلبه رفض لاسباب امنية فهذا القانون جعل لجنة المجلس هي التي تتحكم في وضع الاسس التي يتم بها اختيار الاعضاء، فالحزب الذي لا يبلغ عدد اعضائه عدداً معيناً، لا يحق له التمثيل في هذه اللجان، فيبقى العدد مفتوحاً بحيث يتم تقريره عند كل جلسة برلمان جديد قبل بدء انتخابات اللجان، وذلك حتى تحتفظ هذه اللجان بحقها في رفع الرقم وتخفيضه حسب الحاجة لاستبعاد النواب غير المرغوبين، وفقاً لنسبة تمثيلهم في الكنيست، انظر

Badi, Op. Cit, p. 67

Oscar Krains, Op. Cit, p. 44

(٢)

Asher zidon, Op. Cit, p.218.

(٣)

على دستور ( الدولة ) فانها تحتاج لأغلبية كل الكنيست لقرارها.<sup>(١)</sup>  
ويعتبر الكنيست دار الاحزاب الاسرائيلية، وذلك حسب ما جاء في القانون الاساسي للكنيست المادة رقم (٢٢) . الذي يذكر أن الاحزاب لها اتصال بمسألة اللجان البرلمانية، كما أن المادة رقم (٩) من القانون الانتقالي لعام ١٩٤٩م تتحدث بأن هناك استشارات تعقد بين رئيس ( الدولة ) مع ممثلي الاحزاب فيما يخص تشكيل مجلس وزراء جديد. هذا وتنطبق المادة رقم (٩) من احكام الاجراء لمبادئ قوة الحزب على تشكيل لجان الكنيست. كما ان المادة رقم (١٧) من احكام الاجراء تنص على ان تعرف وفود الاحزاب بالكنيست بنفس الاسم المستخدم من قبل احزابها عند الانتخابات، ما لم يسمح لها من قبل لجنة المجلس لتبني تصنيف معين آخر ووفود الاحزاب في الكنيست تشكل استمراراً لقوائم احزابها.<sup>(٢)</sup>

والاحزاب لها مكانة مهمة في تركيبة وعمل الكنيست وتنظيم جميع مناقشات الكنيست الهامة على اساس حزبي<sup>(٣)</sup>. كما ان كل عضو من اعضاء الكنيست وهو في منصبه يمثل مصالح الامة ككل، وليس مجرد تلك المجموعة السياسية المعنية لذلك يجب ان يكون حراً في التعبير عن آرائه الشخصية دون ان ينظر إلى حزبه لأخذ الموافقة قبل ان يتحدث حول موضوع مطروح للنقاش<sup>(٤)</sup> ونظراً لاختيار اعضاء الكنيست على اساس القوائم الحزبية والولاء العقائدي للحزب فقد أدى ذلك إلى ضرورة انسجام آراء العضو والتزامه بمبادئ واتجاهات الحزب، فالعضو مكلف بتنفيذ برنامج الحزب ومن هنا يمكن القول بان الحرية التي يتمتع بها العضو هي: حرية الاحزاب السياسية، وليست حرية العضو الكنيست الذي في واقعه لا يستطيع الخروج عن الاطار الذي رسمه له حزبه.<sup>(٥)</sup>

كما يمكن ان يقدم اقتراح للتصويت بحجب الثقة من قبل الحزب فقط، وتسبق

---

(١) السيد عليوه حسن. المرجع السابق، ص ٢٠٢.

ومن القراءات التي تمر بها المشاريع القانونية انظر سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٤٥-٢٤٦.

Osea krains, Op. Cit, pp. 46- 47

Asher zidon, Op. Cit, pp. 173-182.

Asher zidon, Op. Cit, p.91

Ibid, p. 92.

Ibid, p. 102

(٥) نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص ١٢٦.

جميع المناقشات داخل الكنيست مشاورات بين الاحزاب حول المسائل المراد طرحها على اعتبار ان الآراء المعبر عنها في هذه المؤتمرات ليست ببساطة افكار اعضاء الكنيست، انما تمثل آراء سكان اسرائيل الذين يمثلون ثقافات وايديولوجيات مختلفة<sup>(١)</sup>. فلذلك عندما يصوت سكان اسرائيل فهم لا يعطون اصواتهم للأفراد، بل للقوائم الحزبية وبرامج الحزب، ومن هنا فيكون كل عضو كنيست مقيداً بحزبه وبآرائه، فسياسة الحزب لا يقررها ممثل الحزب لدى الكنيست، ولكن تقررها اكثرية الحزب<sup>(٢)</sup>. وتعود قوة الاحزاب في اسرائيل إلى النظام الانتخابي الذي يسمح لجميع الاحزاب ذات القوة بأن تمثل في الكنيست خاصة وان هذه الاحزاب التي وجدت قبل إنشاء ( الدولة ) تمثل منظمات اختيارية وإرادية إلى جانب انها تقوم بنشاطات غير سياسية ترتبط بتنظيم المهنة، والاحتياجات الجماعية، وهذا يؤدي إلى نوع من الارتباطات والولاءات بين عضو الحزب والحزب، كما ان لبعض هذه الاحزاب منظمات عسكرية ادت إلى زيادة قوتها، ولكن العامل الهام الذي أدى إلى زيادة قوة الاحزاب، هو عدم امكانية حل الكنيست من جانب السلطة التنفيذية، الامر الذي أعطى الكنيست نوعاً من الاهمية في مواجهة السلطة التنفيذية<sup>(٣)</sup>.

أما قوة الكنيست فتراجع إلى ظاهرة تعدد الاحزاب، حيث كان عدد الاحزاب في الكنيست الأول لعام ١٩٤٩م اثني عشر حزباً، أما في الكنيست الثانية فكان هناك خمسة عشر حزباً، وكان لهذه الاحزاب ممثلين اعضاء في الكنيست<sup>(٤)</sup>. وهذا التعدد جعل من الصعوبة علي الحزب ان يحصل على الاغلبية البرلمانية فتقوم عملية تشكيل الحكومة من خلال الائتلافات مع الاحزاب الأخرى لتشكيل الحكومة، بحيث تكون السياسة الداخلية والخارجية مركزة للسلطة الحاكمة، مع العلم ان رئيس ( الدولة ) هو الذي يدعو الحزب الفائز بأغلبية المقاعد في البرلمان لتشكيل الحكومة<sup>(٥)</sup>. هذا وقد استمر حزب ( التجمع ) في احتلاله للمركز الأول في انتخابات الكنيست منذ عام ١٩٤٩م إلى ان جاءت انتخابات الكنيست السابعة عام ١٩٧٧، حيث حدث تحول في

Asher zidon, Op. Cit, p.93

(١)

Ibid, pp. 102-103.

(٢)

حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص ٢٩٣.

(٣)

Asher zidon, Op. Cit, p.95

(٤)

سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٣٧ كذلك

(٥)

عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص ١٨٠-١٨١.

ترتيب القوائم، بحيث فاز في المرتبة الأولى تكتل ( الليكود) الذي حصل على ٤٣ مقعداً في مقابل ٣٢ مقعداً للتجمع<sup>(١)</sup>.

كما ان لكل حزب سياسي ممثلاً في الكنيست، مروساً من قبل الرئيس أو المنسق، وحتى إنه وجد لبعض الاحزاب لجان تنفيذية، ولكل حزب ان يوظف اميناً عاماً يشرف على النواحي الادارية والتنظيمية والسياسية لنشاطاته<sup>(٢)</sup>.

ويلتقي وفد كل حزب في الكنيست مرة أو مرتين في الاسبوع، حيث يتلقى التقارير العامة من مجلس الوزراء، ومن ممثلين يخدمون في لجان قائمة مختلفة، ومن رئيس الوفد. وهذه الاجتماعات يقرر فيها الحزب الموقف الذي سيتخذه بخصوص المسائل الهامة التي ستطرح في الكنيست، أما المسائل الروتينية فيقررها الرئيس أو اللجنة التنفيذية<sup>(٣)</sup>. ويذكر ان مسألة تعدد الاحزاب اعطت نتيجة عكسية على الكنيست، وذلك لان اعضاء الكنيست لا يمثلون دوائر جغرافية بقدر ما يمثلون احزابهم، فلذلك يعتبر الكنيست داراً للاحزاب حيث يبتدأ من ترتيب المقاعد، الى عملية اجراء الانتخابات والتصويت ويعتبر الحزب هو الاساس. فالاعضاء يحرزون مقاعدهم حسب احزابهم، كما ان مقاعد ، اللجان تخصص حسب القوة البرلمانية للاحزاب، وليس للأفراد، كما ان جدول اعمال المجلس تعده الحكومة للمثلة للاحزاب المؤتلفة<sup>(٤)</sup>. كما ان الكنيست ليس داراً للمعارضة وانما داراً للاحزاب، وذلك لأنه لا توجد معارضة سياسية حقيقية في النظام السياسي الاسرائيلي. أما التبعية والانضباط للعضو الكنيست بالنسبة للحزب فلا حدود لها، مع العلم بأن عضو الكنيست بإمكانه مخالفة قرارات حزبه، دون ان يستقبل. ويرجع ازدياد عملية التبعية إلى قانون الدعاية الحزبية، الذي اعطى الاحزاب الحق في الحصول على مساعدة مادية من (الدولة) على الرغم من ان هناك محاولة لحماية الحزب من جانب (الدولة) بسبب ما تفرضه نفقات الدعاية الانتخابية، إلى جانب تبعية المرشح للحزب

(١) سعيد تيم، المرجع السابق، ص. ٥٢.

(٢) Asher Zidon, Op. Cit. p.93

(٣) Ibid, p.93.

(٤) سعيد تيم، المرجع السابق، ص. ٢٦٤، كذلك

السيد عليوه حسن، المرجع السابق، ص. ٢٠٥ كذلك

Fein, Op. Cit, p.220.

الذي يتولى الانفاق على الحملة الدعائية<sup>(١)</sup>.

أما عن اختصاصات الكنيست، فهو يتمتع بسلطات واسعة تشمل جميع هيئات الحكومة وإشرافها العام على جميع الشؤون الداخلية والخارجية فهو يستطيع ان يصدر القوانين والقرارات واللوائح الاستثنائية، وله ان يوافق على سياسات الحكومة وبرامجها، ويشرف على الادارة وتنفيذ القواعد الادارية، كما انه يوقع المعاهدات\*، وينظم سير العلاقات الخارجية، وإلى جانب ذلك فهو ينتخب رئيس الجمهورية، ويستطيع ان يوقف نشاطاته أو يعزله من منصبه، كما يقوم بفرض الضرائب والموافقة على الميزانية، كما يشرف على الاقتصاد . وإلى جانب ذلك كله يتمتع الكنيست بسلطة البحث وفرض العقوبات ومنح الامتيازات أو سحبها، كما انه يستطيع ان يعزل الحكومة ويحل نفسه ويدعو إلى انتخابات عامة جديدة، كما يقوم بتعيين اللجنة المركزية للإشراف على الانتخابات<sup>(٢)</sup>. ويذكر ان رقابة الكنيست على الحكومة ضعيفة خاصة في الشؤون الخارجية والدفاع والامن، على الرغم من انه يمتلك صلاحيات واسعة في تلك الأمور. الا ان الكنيست لا يقوم بمناقشة سياسات وبرامج الحكومة، الا اذا حدثت حادثة معينة، كما ان التحقيقات تقوم على اساس البيانات التي تقدمها الحكومة، ولكل من وزارتي الخارجية والدفاع أن تطلع على التطورات الهامة التي تدور من خلال اللجنتين البرلمانيتين لشؤون هاتين الوزارتين. كما ان رقابة الكنيست على الادارة تعد من أقل اعمالها، فغالباً ما تعمل الحكومة على ارجاء المناقشات البرلمانية المتعلقة بالعيوب المالية والادارية<sup>(٣)</sup> ويختص

(١) حامد ربيع، من يحكم تل أبيب، ص٢٩٣.

× رغم السلطة الممنوحة للكنيست في المادة السادسة من " الدستور الصغير " من القانون المؤقت الصادر في ١٦ فبراير ( شباط ) ١٩٤٩م، والتي جاء فيها « يوقع رئيس الدولة المعاهدات مع الدول الاجنبية بعد ان يصدقها الكنيست، فقد انحصر دور الكنيست الفعلي في الاعلان عن المعاهدة ونشرها خلال ٢٠ يوماً، دون الطلب منه الموافقة عليها والكنيست بتكوينه الخاص لا يستطيع الاعتراض على معاهدة صادقت عليها الحكومة انظر، نظام بركات، النخبة الحاكمة، المرجع السابق، ص١٣٩. كذلك

Brecher Michael, The foreign policy system of Israel, Yale University press, New Haven, 1972, p.127.

Oscar Krains, Op. Cit, p.34.

يذكر بان الكنيست تلجأ إلى حل نفسها حين يحدث ان يستقيل رئيس الوزراء ثم لا يستطيع رئيس الجمهورية ان يجد حلاً يستطيع من خلاله تشكيل الوزارة التي تستند إلى أغلبية في الكنيست ففي هذه الحالة تعتمد الكنيست إلى حل نفسها، وإجراء انتخابات جديدة.

Ibid, p.35

Bernstien, Op. Cit, pp. 107-109

الكنيست في بعض التعيينات في المناصب الكبرى، مثل الموافقة على قرار الحكومة بتعيين قضاة المحكمة العليا، وقرار تعيين محاسب (الدولة)<sup>(١)</sup>.

ويتمتع أعضاء الكنيست بحصانه وحماية قانونية، وذلك حسب قانون الحصانة لأعضاء الكنيست الصادر في ٢٥ يونيو (حزيران) عام ١٩٥١م، فقد جاء في المادة رقم (١) بأن عضو الكنيست لا يمكن إخضاعه إلى أية إجراءات مدنية أو جرمية، حتى ولو تسببت عن أعماله قبل انتخابه في الكنيست<sup>(٢)</sup> كما أنه غير ملزم بالإبلاغ من أي معلومات حصل عليها أثناء عمله كعضو كنيست<sup>(٣)</sup>. بأن عضو الكنيست لا يمكن إخضاعه إلى أية إجراءات مدنية أو جرمية، حتى ولو تسببت عن أعماله قبل انتخابه في الكنيست<sup>(٤)</sup>. وبموجب هذا القانون فإن الكنيست يتمتع بحماية خاصة، فمن المستحيل عقد اجتماعات أو القيام بمظاهرات في الساحة المقابلة له بدون ترخيص مسبق من رئيسه. ويخالف ويعاقب أي متظاهر لا يحترم القانون وحرمة الكنيست وذلك بأن يحكم عليه بالسجن لمدة سنتين، كما يحق لرئيس الكنيست اخراج أي عضو من أعضاء الكنيست خلال الجلسة المعقودة إذا لم يحافظ على الهدوء والنظام، وإذا امتنع العضو من الخروج، فيقوم الرئيس باستدعاء الشرطة المتواجدة داخل الكنيست لاختراجه<sup>(٥)</sup>. وكان قانون الحصانة قد تعرض للنقد من قبل رئيس الكنيست شلوموهيل<sup>٦</sup>، عندما ذكر بأنه في عام ١٩٥١م، وعند صدور قانون الحصانة، بأن (الدولة) كانت في بداية نشأتها تمر في فترات عصيبة، وكان الإطار الديمقراطي قيد الإنشاء، وكانت بعض المجموعات في الكنيست قد انتهت لتوها من تشكيل ذاتها من حركات مسلحة سرية إلى أحزاب سياسية، ولهذا السبب كان يخشى أن يهدد أعضاء الكنيست بالتهم أو يمسون عن التعبير عن آرائهم وأداء واجباتهم<sup>(٧)</sup>. هذا وقد انتقد

(١) السيد عليوه حسن، المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢) Ibid, p.43

(٣) Eliahu Likhovski, Israel's Parliament, The Law of The Knesset, Clarendon press, Oxford, London, 1971, p.43

(٤) Ibid, p.43

(٥) Eliahu Likorski, Op. Cit, p. 43

× شلوموهيل: يهودي شرقي ولد في عام ١٩٢٣ في العراق، وأصبح وزير البوليس عام ١٩٦٩م  
Who's Who In Israel, Op. Cit, p.139.

(٦) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٤٧.



هيلل فقرة في قانون الحصانة التي تمنح النائب حصانة من الإجراءات القانونية فيما يتعلق بأي شيء فعله اثناء اداء واجباته البرلمانية، واعتبر هذه الفقرة واسعة جداً بحيث انه يمكن لها ان تغطي كافة اعمال عضو الكنيست. كما ان الكنيست نفسه، لا يمتلك حق رفع الحصانة عن النائب في مثل هذه الظروف، وفي نفس الوقت فقد طالب بإعادة النظر في هذا القانون حتى يتلاءم مع الظروف المستجدة، باعتبار أن (الدولة) قد اجتازت مرحلة الخوف من المستقبل<sup>(١)</sup>.

أما المدعي العام البروفسور (زمير)<sup>(٢)</sup>، فقد اعتبر ان مبدأ المساواة امام القانون غير قابلة للتطبيق المطلق، فقد ذكر: «ان المساواة هي المبدأ الذي تقوم عليه العدالة والقضاء الذي يسيّر المجتمع، وبالتالي هو اساس الكنيست» فلذلك اخذ زمير يطالب بتوضيح وتبرير هذا الخروج عن مبدأ المساواة المتجسم في الحصانة<sup>(٣)</sup>، وان يعدل القانون بحيث تعطى صلاحية رفع الحصانة عن عضو البرلمان، للمدعي العام بدل لجنة الكنيست. ولكن هذا الرأي لقي معارضة من قبل الحاضرين، خاصة من قبل البروفسور كلودكلين من الجامعة العبرية حين ذكر: «ان جعل رفع الحصانة معتمداً من شخص واحد سوف يثير المشاكل في المستقبل، وبالرغم ان القائمين باعمال المدعي العام كانوا إلى حد الآن من مستوى عال، الا ان هذا الوضع لا يمكن ان يستمر إلى الأبد<sup>(٤)</sup>».

واخيراً فإن الكنيست هو الهيئة التشريعية الوحيدة في داخل المجتمع الاسرائيلي، وهكذا فهو يمارس مجاله التشريعي، فهو يقوم مقام البرلمان في الدول

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٨.

x زفي زمير، قدم إلى إسرائيل عام ١٩٢٥، حصل على تعليمه في فلسطين ومن بريطانيا وهو قائد اسرائيلي من عام ١٩٤٨-١٩٥٦، انظر

Who's Who in Israel, Op.Cit, p. 307.

(٢) غازي السعدي، الاحزاب والحكم في اسرائيل، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٩م، ص ٨٢.

(٣) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٤٨، نقلاً عن القيس ١٧/١٠/١٩٨٥م.

يذكر بأنه يمكن تقييد وتحديد حصانة أحد النواب في الكنيست، وهذا ما جرى مع النائب العربي المحامي محمد ميعاري زعيم الحركة التقدمية للسلام عندما اصدرت الكنيست في ١٦-١٩٨٥ قراراً بأغلبية ٢٩ صوتاً يتضمن تقييد حصانته، لانه يساوي بين هجمات الفدائيين، وتصرفات الحكومة الاسرائيلية، كما انه رفض سحب تصريحاته التي أدلى بها في احتفال اقيم لاحياء ذكرى فهد القواسمة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في عمان، أنظر:-

سعيد تيم، المرجع السابق، ص ٢٤٨، نقلاً عن القيس ١٧/١٠/١٩٨٥م.

البرلمانية، فلذلك فهو يتمتع بأهمية كبيرة ويلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية في إسرائيل.

### ثانياً: السلطة التنفيذية:

تعتبر السلطة التنفيذية في إسرائيل المحرك الأساسي للحياة السياسية في هذه (الدولة) وتمارس نشاطاتها بناءً على موافقة السلطة التشريعية (الكنيست)، ويعتبر رئيس الوزراء ومجلس الوزراء هم أصحاب السلطة الفعلية في داخل النظام السياسي (لدولة) إسرائيل، بينما لا يتمتع رئيس (الدولة) بأية صلاحيات مهمة حيث تعتبر مهمته مهمة تمثيلية في أساسها.

أنشئ منصب رئيس (دولة) إسرائيل في يوم ١٦ فبراير (شباط) عام ١٩٤٩م، بموجب قانون الانتقال لعام ١٩٤٩م وقد انتخب مجلس (الدولة) المؤقت حاييم وايزمن أول رئيس إسرائيلي (للدولة)، حيث ترأس الكنيست مؤقتاً بصورة شرعية و(الدولة) في مسائل التمثيل والاحتفال<sup>(١)</sup>.

وفي ٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م، أقر الكنيست قانون رئيس (الدولة) رقم ٥٧١١ لعام ١٩٥١م، الذي حدد فيه مدة ولاية الرئيس بخمسة أعوام، وذلك حسب المادة رقم(٥) الفقرة(٣)، من القانون الانتقالي لعام ١٩٥١م، والتي تنص على أن الرئيس المنتخب من قبل الكنيست يبقى في عمله لمدة خمس سنوات من تاريخ تقلده للسلطة<sup>(٢)</sup>.

ويتم عادة انتخاب رئيس (الدولة) من قبل الكنيست وفور انتخابه يفقد عضويته في الكنيست، إذا كان عضواً فيها<sup>(٣)</sup>. كما يمكن انتخاب رئيس (الدولة) لدورتين متتاليتين<sup>(٤)</sup>. وهذا ما تم عندما أعيد انتخاب وايزمن عام ١٩٥١م، ولكنه توفي عام ١٩٥٢م. فانتخب مكانه اسحاق بن زفي، والذي أعيد انتخابه هو الآخر عام ١٩٥٧م. وفي عام ١٩٦٢م، وقبل انتهاء مدة رئاسته أثارت مسألة إعادة انتخابه للمرة الثالثة، مما أدى إلى قيام أزمة وصراع سياسي شديد، ولكن حزب المباى وبزعامة بن غوريون تمكن من إعادة انتخاب بن زفي للمرة الثالثة. وقد أدى إلى استصدار

Oscar krains, Op. Cit, p.124

(١)

Eliahu Likhovski, Op. Cit, p.106

(٢)

Ibid, pp. 105-106

(٣)

Don Peretz, Op. Cit, p.143

(٤)

القانون الاساسي الخاص برئاسة (الدولة) لعام ١٩٦٤م والذي نص على عدم جواز انتخاب الرئيس للمرة الثالثة بعد تقلده المنصب لمرتين متتاليتين<sup>(١)</sup>.

ويجب ان تتم عملية انتخاب الرئيس في مدة لا تزيد على تسعين يوماً، ولا تقل عن ثلاثين يوماً قبل انتهاء فترة ولاية الرئاسة السابقة<sup>(٢)</sup>. وذلك حسب المادة رقم (٥) من القانون الاساسي لعام ١٩٥١م، حيث ذكرت بان انتخاب رئيس (الدولة) يجب ان تأخذ فترة لا تزيد على تسعين يوماً، ولا تقل عن ثلاثين يوماً، قبل نهاية مدة ولاية الرئيس السابق، وخلال خمسة واربعين يوماً من نهاية العمل بسبب الموت أو عدم المقدرة أو العزل<sup>(٣)</sup>.

وبعد تحديد فترة الانتخابات يجوز لكل عشرة من اعضاء الكنيسة تقديم مرشح للرئاسة. ويكون الترشيح خطياً خلال مدة لا تزيد عن عشرة ايام قبل اليوم الذي يجري فيه الانتخاب، ويبلغ رئيس الكنيسة كل مرشح باسماء مؤيدية لترشيحه قبل اسبوع من الانتخابات، وتجري عملية انتخاب الرئيس بالاقتراع السري في جلسة أو اكثر تكرر لهذه الغرض<sup>(٤)</sup>.

ويعتبر الفائز بالانتخابات من ينال الاغلبية المطلقة لمجموع اعضاء الكنيسة وبعد نجاح الرئيس يقسم اليمين القانوني التالي:-

«اتعهد انا ... ان التزم بالولاء لدولة اسرائيل وبقوانينها، وان اكون مخلصاً في تنفيذ مهام الدولة الاسرائيلية»<sup>(٥)</sup>.

ورغم ان انتخابات رئيس (الدولة) تتم بواسطة الكنيسة، فان التجربة اثبتت ان انتخاب المرشح للرئاسة يتم أولاً بواسطة الاحزاب، وتقدم إلى الكنيسة كعملية

---

(١) كامل ابو جابر، نظام دولة اسرائيل ( إطار القرار السياسي)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص٥٦. كذلك Asher zidon, Op. Cit, p.238.

(٢) Asher zidon, Op. Cit, p.234

(٣) Eliahu Likhovski, Op. Cit, p.106

(٤) Asher zidon, Op. Cit, pp 234-235.

يذكر بأنه اذا لم يحرز احد الاغلبية المطلقة من الاصوات في اقتراعيين متتاليين، فيكتفي في الاقتراع الثالث بالحصول على الاغلبية في النسب من الاصوات للفوز في الانتخابات، انظر Oscar Krains, Op. Cit, p. 125. كذلك

Asher zidon, Op. Cit, p.235.

(٥) Eliahu Likhovski, Op. Cit, p.106.

معدة وجاهزة من قبل، وفي الحقيقة فإن حزب العمل هو الذي يتحكم في عملية الانتخاب، فمثلاً في المدة الأخيرة لانتخاب رئيس (الدولة) لعام ١٩٧٣م كان حزب العمل قد شكل لجنة من كبار قيادات الحزب اطلق عليها «لجنة الستة» والمكونة من الوزراء: بنحاس سابير، واسرائيل غاليلى، ويعقوب شمشون، وشابيرا، وشمعون بيرس، بالإضافة إلى عضو في الكنيست موشي برعام رئيس ادارة الائتلاف الحكومي واهرون يادلين سكرتير حزب العمل، وهذه اللجنة هي التي قررت ترشيح افرام كاتزر رئيساً (للدولة)، وعجلت في نفس الوقت على ضمان نجاحه في الانتخابات<sup>(١)</sup>.

ولا يوجد في اسرائيل ونظامها السياسي شروط واضحة يجب تحقيقها في اختيار رئيس (الدولة)، فقانون الانتقال لعام ١٩٤٩م، والقانون الخاص الذي صدر بشأن رئيس (الدولة) في ٣ ديسمبر (كانون أول) ١٩٥١م، لم يرد بهما مواصفات معينة، أو شروط محددة، يجب توافرها في رئيس (الدولة)، فمن الممكن ان يشغل من قبل شخص ذكر أو أنثى على ان لا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً، وان يكون مواطناً اسرائيلياً<sup>(٢)</sup>. ويحق للكنيست عزل رئيس (الدولة) قبل انتهاء مدة رئاسته اذا اثبت ان سلوكه لا يتناسب مع السلوك الذي يتطلب من رئيس (الدولة)، ويشترط في هذه الحالة ان يصدر قرار العزل بأغلبية ثلاثة ارباع مجموع اعضاء الكنيست، أي بأغلبية تسعين صوتاً<sup>(٣)</sup>. كما يمكن ان يقوم الرئيس بتقديم استقالته إلى رئيس الكنيست ويحق للكنيست الحصول على تصويت اغلبية الأعضاء بعدم صلاحية الرئيس بالاستمرار في منصبه، وذلك لاسباب صحية، وفي هذه الحالات يتولى رئيس الكنيست صلاحيات رئيس (الدولة) إلى حين انتخاب رئيس جديد (للدولة)<sup>(٤)</sup>.

(١) نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص٩٦.

Oscar Krains, Op. Cit, p.125.

- ELiahu Likhovski, Op. Cit, p. 106.

(٢) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص٢٠٢ كذلك

- Oscar Krains, Op. Cit, pp. 130-131.

- Asher zidon, Op. Cit, p.238.

ويذكر ان عزل الرئيس يتم فقط عن طريق لجنة المجلس (الكنيست)، وذلك بعد ان تحصل هذه اللجنة على شكوى من عشرين عضواً على الاقل من اعضاء الكنيست ضد الرئيس، كما ان الرئيس له الحق في الدفاع عن نفسه انظر

ELiahu Likhovski, Op. Cit,p.107.

(٤) كامل ابو جابر، المرجع السابق، ص٥٧ كذلك

Oscar Krains, Op. Cit, p.131.

أما عن صلاحيات واختصاصات رئيس (الدولة) فهي من اضيق الصلاحيات فالرئيس يعتبر ذو صبغة شرفيه اكثر من تنفيذية، ويمكن اجمال اهم مهام واختصاصات الرئيس في اسرائيل، وحسب القوانين المعقودة لهذا الغرض بما يلي:-

- ١- يفتح الجلسة الأولى للكنيست الجديد، من المادة رقم (١٨) من القانون الاساس للكنيست.
  - ٢- يوقع على كل القوانين التي يقرها الكنيست والقوانين التي مرت من خلال الكنيست ما عدا القوانين التي تعود إلى الحكومة فيصدق عليها بالتوقيع من قبل رئيس الوزراء أو بأي وزير أخز من المادة رقم (٢) من القانون الانتقالي لعام ١٩٤٩.
  - ٣- يقبل استقالة الحكومة التي تقدم اليه من قبل رئيس الوزراء من المادة رقم (٨) من قانون الانتقال التي تقدم اليه.
  - ٤- الرئيس يمكن له السماح والعفو او التخفيف من العقوبة أو تبديلها ضد المجرمين من المادة رقم (١١) من القانون الاساسي.
  - ٥- رئيس (الدولة) يوقع على رسائل الدول الخارجية بعد أقرارها من قبل الكنيست.
  - ٦- يقوم الرئيس بتعيين الدبلوماسيين الاسرائيليين، ليمثلوا وزارة الخارجية، ويستقبل اوراق اعتماد تمثيل الدبلوماسيين من الدول الخارجية، ويصدق على تعيين القناصل (السفراء)<sup>(١)</sup>
- ولرئيس (الدولة) حصانة مطلقة، وذلك حسب قانون الانتقال لعام ١٩٥١م، الذي ينص على انه لا يتخذ اي عمل قانوني ضد الرئيس خلال ولايته لرئاسة (الدولة). ويعطي القانون الاساسي للرئيس الحصانة المطلقة بأن لا يقدم إلى المحكمة أو إلى كرسي القضاء، مع الاحترام في أي مسألة ضمن اعماله أو سلطاته وهذه الحصانة شخصية، كما ان حصانته مستمرة بعد تركه منصبه كرئيس (للدولة)، فلا يحاكم في المحكمة<sup>(٢)</sup>.

أما الرؤساء الذين تعاقبوا على الرئاسة منذ إنشاء (الدولة) الاسرائيلية فهم:-  
حاييم وايزمن ١٩٤٨-١٩٥٢م، اسحاق بن زفي، ١٩٥٢-١٩٦٢، زلمان شازار ١٩٦٣-

ELiahu Likhovski, Op. Cit, p.109.

(١)

- Asher Zidon, Op. Cit, p. 240.

Henty E. Baker, The Legal system of Israel, Israel Universities press, Jerusalem, 1968, p.16.

(٢)

١٩٧٣م، افرام كاتزار، ١٩٧٣-١٩٧٨م<sup>(١)</sup>

أما مجلس الوزراء فهو الجزء الفعال من السلطة التنفيذية في (الدولة) الاسرائيلية، والتي تحدتت صلاحياته بقانون الإدارة، الصادر عن المجلس المؤقت، بعد اعلان قيام (الدولة) الاسرائيلية، والذي عدل وأقر في ١٣ يوليو (تموز) ١٩٦٨م، حيث حدد فيه قانون الحكومة وجاء فيه: "بأن الوزارة هي الفرع التنفيذي (للدولة) ومقرها الدائم القدس، وانها مسؤولة أمام الكنيست، وتضم رئيس الوزراء وعدداً من الوزراء ويشترط ان يكون رئيس الوزراء عضو كنيست، لكن الوزير يمكن ان يكون من خارج الكنيست"<sup>(٢)</sup>. وذلك بناء على ما حدده القانون الأساسي الذي نص: «يمكن للوزير ان لا يكون عضواً من اعضاء الكنيست على ان يكون مواطناً اسرائيلياً»<sup>(٣)</sup>.

ويتكون مجلس الوزراء عادة من رئيس الوزراء ووزراء آخرين، أما رئيس الوزراء فهو الشخص الذي تتفق عليه الاحزاب المختلفة، وعادة يكون زعيم الحزب الذي حصل على اكبر عدد من المقاعد في الكنيست، وفي الغالب يكون من حزب المباي<sup>(٤)</sup>، لانه كان يحتل باستمرار المركز الأول بين الاحزاب حتى عام ١٩٧٧م، فلذلك كان رئيس الوزراء دائماً من زعماء المباي في الكنيست، وكان اكثر شخصين يستلمان رئاسة الوزراء في اسرائيل هما، بن غورون أو موشية شاريت.<sup>(٥)</sup>

ويسند رئيس (الدولة) بعد التشاور مع ممثلي كتل الكنيست مهمة تشكيل الحكومة إلى أحد اعضاء الكنيست وعلى هذا العضو المكلف ان يبلغ رئيس (الدولة) خلال ثلاثة ايام من عملية التكليف بأنه مستعد لتولي المهمة. ويتم تشكيل الحكومة بعد مشاورات يجريها الرئيس المكلف مع زعماء الاحزاب الاخرى الممثلة في البرلمان، ويمنح الرئيس المكلف مهلة قانونية مدتها واحد وعشرون يوماً قابلة للتجديد مرة واحدة، لإنهاء مشاوراته وتشكيل الحكومة، فاذا لم يستطع النجاح في مهمته، فان الرئيس (الدولة) يكلف شخصاً آخر بذلك ويكون الزعيم الثاني من الناحية العددية في البرلمان. واذا لم يستطع الآخر تشكيل الحكومة وتفشل الاحزاب في الوصول إلى

(١) انظر جدول سعيد تيم، المرجع السابق، ص ١٠٢-١٠٣.

(٢) النظام السياسي والاداري والقضائي في اسرائيل، مجلة الارض، السنة العاشرة، العدد ١٤-٧ / ١٩٨٣م، ص ١٨.

(٣) Baker, Op. Cit, p. 20.

(٤) Oscar Krains, Op. Cit, p. 131.

(٥) Ibid, p. 107.

مرشح يحوز على ثقة الكنيست، فإن الكنيست تقرر حل نفسها، ومن ثم تدعو لانتخابات جديدة مبكرة<sup>(١)</sup>. عندما يتم تشكيل الحكومة يتم توزيع الحقائق الوزارية على أعضائها في حين يتم تعيين وزراء بدون حقائق وزارية، وتلقى عليهم مهام خاصة ضمن اطر عمل الوزارات الحكومية ثم تتقدم الحكومة من الكنيست بطلب الثقة بموجب بيان وزاري يتضمن برنامج عملها. وبعد ان تحصل على ثقة الكنيست يتابع اعضاؤها ممارسة عملهم الذي سبق لهم ان تسلموه فور تأليف الحكومة، ويستمرؤا في ممارسة مهمتهم إلى ان تستقيل الحكومة أو تنتهي ولاية الكنيست أو بحجب الثقة عنها.<sup>(٢)</sup>

هذا ويقسم الوزراء بعد مرور سبعة ايام من تشكيل الحكومة وحصولها على ثقة الكنيست اليمين التالي امام الكنيست: « اتعهد انا ..... عضو الحكومة، (رئيسها) ان اكون مخلصاً (لدولة) اسرائيل وقوانينها، وان التزم بقوانين الكنيست »<sup>(٣)</sup>

وتعقد الاجتماعات الوزارية مرة اسبوعياً، كل يوم أحد، أما الاجتماعات الخاصة والطارئة فتدعى من قبل رئيس الوزراء حسب رغبته<sup>(٤)</sup> ويتم في هذه الاجتماعات مناقشة القضايا السياسية العامة أو إقرار بعض التشريعات وتقديمها للكنيست<sup>(٥)</sup>، وتتخذ القرارات بأغلبية بسيطة، فلكل عضو وزير ولرئيس الوزراء صوت واحد<sup>(٦)</sup>.

Asher Zidon, Op. Cit, p. 247.

(١)

- Eliahu, Likhovski, Op. Cit, p. 116.

هذه العملية انظر

- Baker, Op. Cit, pp. 22-24.

سعید تیم، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٢) سعید تیم، المرجع السابق، ص ١٠٨. كذلك

Asher Zidon, Op. Cit, pp 258- 249.

Asher Zidon, Op. Cit, p. 250.

(٣)

سعید تیم، المرجع السابق، ص ١٠٨.

Asher Zidon, Op. Cit, p. 251.

(٤)

كذلك

سعید تیم، المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٨. كذلك، النظام السياسي والإداري، مجلة الأرض، ص ١٩

Oscarkrains, Op. Cit, p.103.

(٦)

وإذا رغب احد اعضاء مجلس الوزراء في الكلام في داخل الكنيست ضد قرار الحكومة أو اقتراحها أو يرغب في الامتناع عن التصويت لهذا القرار فيجبر الوزير على الاستقالة قبل ان يصوت الكنيست بالثقة، وهذا ما يعرف بالمسؤولية الجماعية، الذي هو سبب كثير من الجدل والنزاع في الوزارات الاسرائيلية<sup>(١)</sup>

وقد نص قانون الانتقال لعام ١٩٤٩م، في البند رقم (١١-ف): « بأن الحكومة لها مسؤولية جماعية في جميع نشاطاتها أمام الكنيست، وهذا المبدأ يقيد جميع الوزراء بالقرارات التي تتخذها الحكومة بأغلبية الأصوات وذلك بغض النظر عن آرائهم الشخصية وآراء الاحزاب التي يمثلونها»<sup>(٢)</sup>.

أما مهام رئيس الوزراء فيمكن إجمالها بما يلي:

- ١- حسب مادة التعيين فإن رئيس الوزراء يقوم بتشكيل الحكومة.
- ٢- ان رئيس الوزراء يوقع كل إجراءات السلطة التشريعية، من المادة رقم (٢-ب) من قانون الانتقال.
- ٣- ان رئيس الوزراء يوقع على استقالة الحكومة من المادة رقم (٢٣) من القانون الاساسي.
- ٤- ان يسمح للصحف في نشر المناقشات والمشاورات الحكومية لاحداث معينة من المادة رقم (٢٨) من القانون الاساسي.
- ٥- رئيس الوزراء يحدث تغييرات في وظائف الاعضاء، ولكنها لا تحدث في مكتب رئيس الوزراء، من المادة رقم (١٧) من القانون الاساسي.
- ٦- رئيس الوزراء يقوم بتعيين سكرتير الحكومة من المادة رقم (٣٨).
- ٧- رئيس الوزراء يقوم بالتوقيع على الوثائق الحكومية من المادة رقم (٣٩) من القانون الانتقالي<sup>(٣)</sup>.

وبهذا يعتبر رئيس الوزراء الشخصية المحورية والاساسية في الحكومة، وهو الشخص الذي يقود الائتلاف الحزبي، كما ان له دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الاسرائيلية. وله سيطرة كلية تقريباً على الوزراء من حزبه، كما يحق له الاعتراض

---

(١) النظام السياسي والاداري، مجلة الارض، ص ١٩.

Oscar krains, Op. Cit, p.103.

(٢)

Elishu Likhovski, Op. Cit, p.144.

Ibid, p. 133.

(٣)



علي الوزراء من احزاب الائتلاف الحكومي، ويذكر بان رئيس الحكومة اذا اراد طرد احد الوزراء من حكومته فيقوم بتقديم استقالة الحكومة بأكملها للكنيست، ومن ثم يعيد تشكيلها من جديد<sup>(١)</sup>. ويمكن ارجاع سلطة رئيس الوزراء إلى ظاهرة تعدد الاحزاب وإلى زعامته لحزب الاغلبية في الكنيست، وان استقالته تعنى استقالة الوزارة جميعها. والوزراء بشكل عام مقيدون بسياسة حزبهم وعليهم ان يعملوا بالتنسيق مع مؤسسات الحزب وينفذوا سياسته، ولكن هذا لا يمنع من كون مجلس الوزراء يشكل وحدة سياسية تمثل الإدارة الحكومية والنظامية على اعلى المستويات، وان الانتماء إلى مجلس الوزراء يعطي لاصحابه سلطة سياسية ويجعله في منصب القيادة، ولا يعني هذا بالضرورة دخولا مباشرا إلى نخبه السياسة العليا اذ سنجد انه بالرغم من ان جميع الوزراء متساوون من الناحية الدستورية، ومتساوون في حق التصويت، الا ان هؤلاء الوزراء لا يتمتعون بتأثير متساو في قرارات الحكومة<sup>(٢)</sup>. وتعتمد قوة وفعالية الوزير في الغالب على شخصية الوزير وقوته الحزبية، ومدى علاقته برئيس الوزراء وطبيعة المهمة التي يتولاها الوزير<sup>(٣)</sup>(٢).

فمثلاً عندما تولت جولدا مائير رئاسة الوزراء عام ١٩٦٩م، اختارت نخبه قليلة العدد من زملائها، ليكونوا مساعدين لها، متخطية بذلك وزاره ككل، وخلقت مائير بديلاً عن ذلك ما اصبح يعرف باسم (وزارة المطبخ)، وكانت هذه الوزارة تتكون من موسى دايان وزير الدفاع ويغال ألون نائب رئيس الوزارة وآخرون<sup>(٤)</sup>.

هذا، ويتمتع الوزراء بأهمية في مجال اعمالهم، فالوزراء وليس الموظفون الاداريون هم المعترف بهم في السلطة التنفيذية، ومرجع ذلك هو خبراتهم الواسعة في مجال أعمالهم، فمن الملاحظ ان الوزارات كثيراً ما تستند إلى وزراء لهم خبراتهم

Asher Zidon, Op. Cit, p.252.

(١)

كذلك

Oscar Krains, Op. Cit, pp.107-108.

Brecher Michael, The foreign policy, Op. Cit, p.212.

(٢)

كذلك نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص ١١١

(٣) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ١٠٩.

Oscar Krains, Op. Cit, p. 102.

Brecher, The foreign policy in Israel, Op. Cit, p.p 172-174.

(٤)

وامثلة اخرى انظر

نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص ١١٢ - ١١٣.

الطويلة في مجال الوزارة، ولكن ذلك لا يمنع من تعيين بعض الوزراء في مناصب وزارية حسب الاعتبارات والمساومات الحزبية، وذلك عندما يضطر الحزب الحاكم للخضوع لمطالب الأحزاب الأخرى بتعيين أحد أعضائها في أحد الوزارات، بغض النظر عن طبيعة الشخص المعين، وخلفيته. كما أن العوامل الحزبية تفرض في كثير من الحالات قيادة الحزب في الوزارة مما يؤثر تأثيراً واضحاً في مجال عمل هذه الوزارة، ومثال ذلك عندما تم تعيين موشى دايان وزيراً للزراعة في الفترة ما بين ١٩٥٩-١٩٦٤م<sup>(١)</sup>، ولم يعجب ذلك القادة السياسيين في إسرائيل لأن دايان كان شاباً، وهناك من هو أكثر خبرة سياسية، منه إلى جانب أنه كان يمثل الموشاف وليس الكيبوتز<sup>(٢)</sup>.

ويوجد هناك نواب للوزراء ويتم تعيينهم من بين أعضاء الكنيست، وذلك للتخفيف من الأعباء الملقة على الوزير، ويحق للوزير إعفاء النائب الذي عينه. وإذا استقال الوزير فإن النائب يستقيل معه، كما ينتهي عمل نائب الوزير إذا استقال هو من منصبه إن انتهى عمله في الكنيست<sup>(٣)</sup>.

ويوجد هناك سبع لجان دائمة تشكلها الحكومة لتسهيل معالجة القضايا التي تعرض على جدول أعمالها وهي:-

١- لجنة بحث الميزانية.

٢- لجنة تحضير المواضيع لجلسات الحكومة.

٣- لجنة اقرار القوانين.

٤- لجنة الخارجية والأمن.

٥- لجنة الخدمات الاجتماعية.

---

Brecher, The foreign policy in Israel, Op. Cit, p.212.

(١)

كذلك

نظام بركات، المرجع السابق، ص ١١١.

Asher Arian, politics In Israel, (The second Generation), Chatham House publishers, New Jersey 1985, p. 213.

(٢)

Oscar krains, Op. Cit, p. 100.

(٣)

كذلك

انظام الإداري والسياسي، مجلة الأرض، ص ١٩.

٦- لجنة الشؤون الاقتصادية.

٧- لجنة الاستيطان<sup>(١)</sup>.

وهذه اللجان لها سلطات كاملة في المسائل المتعلقة بها، ولكنها تخضع لتوجيه ومراقبة مجلس الوزراء ككل حيث تحضر وتجمع التقارير من قبل اللجان للمصادقة عليها كاملاً من قبل الوزراء ثم تعرض على الكنيست<sup>(٢)</sup>

ورئيس الوزراء هو الذي يعين رؤساء هذه اللجان، وذلك بعد جولة من المفاوضات والاستشارات بين القيادات الحزبية الحاكمة، ويعتمد اختيار هؤلاء الرؤساء على مدى أهميتهم في الوزارة وعلاقاتهم مع الوزراء الآخرين الذين سيشترون معهم فيها، كما تحتاج بعض اللجان إلى مؤهلات وخبرات معينة إلى جانب إمكانية تحقيق التنسيق بين أعضائها للعمل والنجاح الذي يعتمد على العلاقات الواضحة بين أعضائها، وتحديد نطاق المنافسة داخل اللجنة، حتى لا يسمح للأعضاء بنشر خلافاتهم داخلها<sup>(٣)</sup>. وهناك لجان مؤقتة وذلك عندما تلجأ الحكومة أحياناً لتشكيل لجان بصفة مؤقتة لمعالجة القضايا التي تظهر فجأة وتحتاج إلى حل سريع، وبعد أن تنتهي اللجنة من بحث المشكلة وتطلع الحكومة على قرارها الذي يمكن أن توافق عليه الحكومة أو ترفضه، وتنحل هذه اللجنة بعد انتهاء عملها. ومن هذه اللجان اللجنة الحكومية لمفاوضات الحكم الذاتي التي تشكلت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد<sup>(٤)</sup>.

وهناك سكرتارية رئاسة مجلس الوزراء التي تتولى الاتصال بالصحافة للإعلان عن مداورات الحكومة وأرائها وقراراتها، كما تتولى تحضير جدول أعمال

---

Asher Zidon, Op. Cit, p.252.

(١)

وتعتبر لجنة الخارجية والامن من اهم اللجان الحكومية، عن مهام هذه اللجنة انظر

نظام بركات، مراكز القوى، ص ٨٢-٨٥ كذلك

Badi, Op. Cit, p.71-72.

Oscar Krain, Op. Cit, p.110

(٢)

Oscar Krains, Op. Cit, p.110. كذلك

(٣)

- سعيد تيم، المرجع السابق، ص ١١١-١١٢.

- النظام الإداري والسياسي، مجلة الأرض، ص ١٩.

(٤) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ١١٢. كذلك

النظام الإداري والسياسي، مجلة الأرض، ص ١٩.

الحكومة، وإلى جانب السكرتارية، هناك أقسام أخرى منها مكتب المستشار للشؤون العربية، ومكتب المجلس الوطني للأبحاث والتطوير، والمكتب المركزي للإحصاء، ولجنة الطاقة الذرية، ومكتب الصحافة الحكومي، ودائرة الإرشاد المركزية<sup>(١)</sup>. ويحتل مكتب رئاسة الوزراء مكان الأولوية في رسم الشؤون السياسية وتنفيذ الأمور الإدارية ويليه مكتب وزارة الخارجية<sup>(٢)</sup>.

أما رؤساء الوزراء الذين تولوا هذا المنصب، منذ اعلان (الدولة) وحتى عام ١٩٧٧م فهم:-

ديفيد بن غوريون	١٩٤٨-١٩٥٤م.
موشى شاريت	١٩٥٤-١٩٥٥م.
ديفيد بن غوريون	١٩٥٥-١٩٦٣م.
ليفي اشكول	١٩٦٣-١٩٦٩م.
غولدا مائير	١٩٦٩-١٩٧٤م.
اسحاق رابين	١٩٧٤-١٩٧٧م.
شمعون بيرس	١٩٧٧/٤/٢٢-١٩٧٧/٦/٢١ <sup>(٣)</sup>

ويوجد هناك مراقب (الدولة) الذي أحدث بقرار من الكنيست في ١٩ مايو (أيار) ١٩٤٩م، وحسب قانون مراقب (الدولة) رقم ٥٧١٨ لعام ١٩٥٨م، فان رئيس (الدولة) يعين مراقب (الدولة) بتوصية من لجنة المجلس (للكنيست) حيث اوضحت مهامه وحددت بالأشراف على اموال (الدولة) وادارتها، وكذلك الحفاظ على شركاتها وممتلكاتها<sup>(٤)</sup>.

ويتضح مما ذكر ان هناك علاقة قائمة ما بين الكنيست والحكومة فعلى الحكومة

- 
- (١) النظام الإداري والسياسي، مجلة الأرض، ص ١٩.
  - (٢) سعيد تيم، المرجع السابق، ص ١١٧.
  - (٣) انظر جدول سعيد تيم، المرجع السابق، ص ١٢٥-١٢٦. كذلك، النظام الإداري والسياسي، مجلة الأرض، ص ١٩-٢٠.
  - (٤) المزيد عن مراقب (الدولة) انظر، النظام الإداري والسياسي، المرجع السابق ص ٢٠ سعيد تيم، المرجع السابق، ص ١١٥-١١٦.

Baker, Op. Cit, P.P. 37-38.

Don peretz, Op. Cit, PP. 202-204.

Asher Zidon, Op. Cit, PP. 274-284

الجديدة ان تمثل نفسها في الكنيست وتدعم بالثقة من قبل مكتب المدعي العام الى جانب ان جميع اعضاء الحكومة مسؤولون عن جميع اعمالهم امام الكنيست، ويحق للكنيست في اي وقت التصويت في حالة عدم ثقتها بالحكومة<sup>(١)</sup> هذا يعني ان الحكومة والكنيست يعملان مع بعضهما البعض فالكنيست لا يستطيع ان يعمل بدون تعاونه مع الحكومة والحكومة لا تستطيع ان تؤدي وظيفتها بدون متطلبات متساوية او موافقة رسمية على اعمالها والكنيست مثل اي برلمان اعمالها وافعالها لا تعنى حاجزاً للحكومة<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: السلطة القضائية

ان معظم القوانين الاسرائيلية والمحاكم تعتمد على التقاليد البريطانية في الادارة القضائية<sup>(٣)</sup>، فقد جاء في القانون المحلي للمحاكم لعام ١٩٤٨م مادة رقم (٥٧.٨) وهو اعلان الحكومة المؤقتة بان القانون المسموح به في فلسطين في ٤ يونيو (حزيران) ١٩٤٨م، سوف يستمر في (دولة) اسرائيل<sup>(٤)</sup>. والقانون الاسرائيلي مشتق من عدة مصادر منها القانون اليهودي التاريخي الذي يعتمد على التوراة خلال قرون الشتات، والذي اصبح غير ملائم للحياة المدنية، ولا يلبي حاجات مجتمع متقدم، ولا تطبق القوانين القديمة الا في الحالات الفردية مثل الزواج والطلاق. وقانون الانتخاب البريطاني، الذي ارتكز عليه الكثير من القوانين المحلية كالجناحية والتجارية والعمل والادارة ما عدا قانون الادارة البريطانية الذي كان ضد الهجرة اليهودية، وضد نقل الاراضي من العرب<sup>(٥)</sup>. ثم مجموعة القوانين الاسرائيلية الشرعية الاخرى المشتقة من مصادر مختلفة، كالقانون العثماني المرتكز اصلاً على القرآن الكريم، والقوانين الفرنسية والالمانية والبريطانية ومجموعة القوانين هذه ما زالت مستعملة في كثير من الحالات المدنية وقوانين الارض<sup>(٦)</sup>.

كما عمل النظام السياسي الاسرائيلي جاهدأ على اقامة جهاز قضائي مستقل، أمنت السلطة بموجبه استقلال القاضي في الشؤون القضائية، وتلافت معظم امكانات

Asher Zidon , Op. Cit, P. 245.

(١)

Ibid, PP 270-273.

(٢)

Don Peretz, Op. Cit, P. 192.

(٣)

Badi, Op. Cit, P. 251.

(٤)

Baker, Op. Cit, P.8.

Badi, Op. Cit, P. 245.

(٥)

Ibid, P. 246.

(٦)

ممارسة الضغوط عليه، حيث حددت القوانين المختلفة انفصال السلطات القضائية عن التنفيذية، وذلك حسب قانون القضاء لعام ١٩٥٣م، في المادة رقم (٥٧١٣) التي جاء فيها، بأن القاضي لا يخضع لسلطة خارجة عن القانون<sup>(١)</sup>. كما ان رواتب القضاة تحدد من قبل اللجنة المالية التابعة للكنيست وليس من قبل الحكومة<sup>(٢)</sup>.

وقد تعزز استقلال القضاء من خلال طريقة تعيين القضاة، حيث اقر قانون القضاء لعام ١٩٥٣م، ان جميع قضاة المحاكم المدنية يعينوا من قبل رئيس (الدولة) بناء على توصية لجنة مؤلفة من تسعة اشخاص. وبهذا فان الرئيس لا يستطيع ان يغير توصيات اللجنة، وقد اتبعت هذه الطريقة في التعيين لكي تمنع الضغط السياسي في التعيينات القضائية. اما اعضاء اللجنة المعنية فهم ثلاثة قضاة من المحكمة العليا: (الرئيس- واثنان من القضاة) وعضوان من مجلس الوزراء ادهم وزير العدل، وعضوان من الكنيست منتخبان من قبل اعضاء الكنيست، ومحاميان اثنان يمثلان اتحاد المحامين الاسرائيليين<sup>(٣)</sup>.

وبعد ان يتم تعيين القضاة من قبل اللجنة، تفقد عملياً كل وسيلة للسيطرة عليهم، لان القانون الاسرائيلي حدد بان عمل القاضي الرسمي لا ينتهي الا ببلوغه سن السبعين، ولا يسمح باقالته الا لاسباب صحية، او اذا ادين بارتكاب جرم مشين<sup>(٤)</sup>.

ويتألف جهاز القضاء في اسرائيل من مجموعة من المحاكم المدنية والدينية ترأسها محكمة العدل العليا<sup>(٥)</sup>.

---

(١) Badi, Op. Cit, p 251.

(٢) Asher Zidon, Op. Cit, 275.

(٣) Badi, Op. Cit, P. 251.

(٤) Ibid, P. 252.

(٥) للنظر في تفاصيل هذه المحاكم انظر:

Baker, Op. Cit, PP. 197-199.

Don Peretz, Op. Cit. P.P. 194-195

Oscar Krains, Op. Cit, P.P. 142-152.

ويتواجد مقر المحكمة العليا في القدس، وتحظى هذه المحكمة باحترام الاسرائيليين وهي بعيدة عن الصراعات الحزبية<sup>(١)</sup>، كما انها تعتبر اعلى مستوى قضائي للاستئناف، وتبحث هذه المحكمة ضمن اطار صلاحياتها في القضايا التي لا تقع ضمن صلاحيات اي محكمة ثانية وتتلخص مهامها في النقاط التالية:

١- مراقبة القوانين والقرارات الادارية التي تصدرها مختلف الوزارات والمؤسسات الرسمية ومن حقها ابطال قرارات حكومية او ان تقوم بارشادها للعمل وفق القانون اذا كانت هذه السلطات قد تصرفت بما يخالف القانون.

٢- الاشراف على الامور القضائية في المحاكم الدنيا<sup>(٢)</sup>.

٣- كما انها تعتبر المحكمة الوحيدة ذات الاختصاص للنظر في علاقات السلطة كسلطة الدولة بالمواطن، وموقفها منه، وهي بالتالي المؤسسة الوحيدة في اسرائيل التي تستطيع التأثير في موقف السلطة من الحريات الديمقراطية، وبلورة مفاهيم هذه الحريات وتعميقها او تقييدها، والواقع ان اقل ما يقال في هذا المجال ان موقف هذه المحكمة كان موقفاً مزدوجاً من هذه الحريات وطريقة تفسيرها وممارستها وهذا الموقف يستमित في الدفاع عن حقوق المواطن وحرياته، ولا يتورع عن التجريح بالسلطة ومحاولة تقييدها في تصرفاتها ضمن الامكانيات القانونية القائمة طبعاً، ما دام الامر متعلقاً بحقوق الفرد الشخصية البعيدة عن المواقف السياسية الصارخة<sup>(٣)</sup>.

لكنها في مواجهة العرب تصبح هذه المحكمة جهازاً يسعى لتبرير وسائل الاضطهاد التي تلجأ اليها السلطة الاسرائيلية خاصة ما يتعلق بالاستيلاء على الاراضي او المعارضة السياسية للمفاهيم الصهيونية بل ان موقف المحكمة في هذا المجال بالذات، هو الذي ارشد السلطة الى انسب الطرق "القانونية" لاضطهاد معارضيه، بواسطة منح الصلاحيات "المطلقة" للسلطة وتوسيع مدى هذه الصلاحيات،

---

Don Peretz, Op. Cit, P. 196.

(١)

كامل ابو جابر، المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٢)

Don Peretz, Op. Cit, P. Cit, P. 196, Oscar Krains, Op. Cit, P. 158.

Baker, Op. Cit, P.P. 201-206.

(٣) صبري جريس، الحريات الديمقراطية في اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ١٩٧١، ص ٣٢.

ومفهومها عن طريق التفاسير المطاطية للقوانين الاسرائيلية المختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بشؤون الامن<sup>(١)</sup>.

ومع هذا فالقضاء لا يتمتع باهمية بارزة في الحياة السياسية في اسرائيل ويعود ذلك للأسباب التالية:

اولاً: ان محكمة العدل العليا ليست مخولة صلاحية مراقبة قانونية او دستورية القوانين وبالرغم من ان هذه المحكمة قد وضعت سابقة قانونية في هذا المجال عام ١٩٦٩م، عندما قررت ان بعض القوانين البرلمانية قد طرقت مبادئ قانونية اخرى فان هذا الموضوع لم يتم حسمه بعد.

ثانياً: انه حتى لو استطاعت محكمة العدل العليا ان تبسط نفوذها في هذا المضمار (المراقبة الدستورية) فان عدم وجود دستور (للدولة) سيجعل ذلك صعباً من الناحية العملية، ومما يعقد الامور اكثر امام هذه المحكمة ان للكنيست الحق في اصدار تشريعات قانونية ذات اثر رجعي وبمعنى اخر، فانه في حالة اصدار المحكمة قراراً ببطلان قانون برلماني (او حكومي) لانه يتعارض مع مبدأ قانوني او مع قانون آخر، فان الكنيست تستطيع الالتفاف حول هذه المعارضة باصدار قانون جديد باثر رجعي يلغي حجة المحكمة في ابطال القانون المعنى المختلف حوله<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: ان طبيعة المحاكم وتكوينها لا تساعد على مراقبة اعمال الحكومة والكنيست بشكل تستطيع معه فرض سياستها الاحزبية على هذه المؤسسات.

رابعاً: لقد عمل النظام الاسرائيلي منذ البداية على جعل المحكمة العليا على المستوى النظري، واعطى المؤسسة المدنية الجانب العملي بصفتها تمثل الاجماع السياسي،

(١) صبري جريس، الحريات الديمقراطية، ص ٢٢، كذلك نظام بركات النخبة الحاكمة، ص ٨٠، يذكر بان الحكومة الاسرائيلية كانت تتمتع بصلاحيات الطوارئ القائمة على اساس قانون الطوارئ البريطاني لعام ١٩٤٥، الموروث عن الانتداب ويعطي هذا القانون السلطات العسكرية والادارية الاسرائيلية صلاحيات واسعة جداً تقيد بواسطتها حرية الفرد، وحرية التعبير والاجتماع وحرية التملك، وهذا يضمن بالتالي اضعاف الرقابة القضائية على الجهاز التنفيذي وقد وفرت قوانين الطوارئ هذه الاساس القانوني للحكم العسكري الذي كان مفروضاً على العرب حتى عام ١٩٦٧م، كما ان نفس قوانين الطوارئ توفر اليوم الاساس القانوني للاجراءات القمعية ضد العرب، انظر- Don Peretz, Op. Cit, PP. 93- كذلك، خليل الشقاقي، بنية النظام السياسي وصناعة القرارات في اسرائيل بحث قدم في ندوة بغداد العربية الفكرية الثانية (حلقة دراسية حول الكيان الصهيوني) ١٢-١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦م، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، ص ٩.

(٢) خليل الشقاقي، المرجع السابق، ص ٩.



وهكذا بقي القضاء خارجاً عن لعبة الاحزاب السياسية التي تمثل اهم المتغيرات في تشكيل وتنظيم الحياة السياسية في اسرائيل.

خامساً: استقلالية القضاء في علاقته بكل من الكنيست والحكومة منحه نوعاً من الاستقلال في الحركة عن السلطات الاخرى، كما ان محكمة العدل العليا رفضت التدخل في الامور والقضايا العسكرية، او التي تتعلق بالامن، وفي الحقيقة فان هذه المسألة حساسة نتيجة وضع اسرائيل الخاص الذي يمكن تفسير اي حالة او وضع سياسي او اجتماعي فيه بان له علاقة بالظروف الامنية والعسكرية<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لهذا الدور الضعيف الذي تلعبه السلطة القضائية في الحياة السياسية، فالملاحظ بان اعضاء هذه السلطة الذين كان لهم دور بارز وفعال في مجال الحياة السياسية والقرارات المصيرية في اسرائيل قليلون. كما ان مشاركة رجال السلطة القضائية في ادارة شؤون البلاد ضعيفة، خاصة وان هذه السلطة غير حزبية مما اضعف دور قيادتها في التأثير على الحياة السياسية والمجتمع الاسرائيلي، وقصر دورها على المسائل القانونية فقط.<sup>(٢)</sup>

## القوى السياسية الأخرى

### ١- المؤسسة العسكرية:

قبل انشاء الجيش الاسرائيلي ظهرت في البداية عصابات ارهابية مسلحة، ارتبطت بافكار المنظمة الصهيونية التي اوجدتها لتحقيق اهدافها في انشاء (الوطن القومي اليهودي)، والعمل على تهويد فلسطين. فتكونت العصابات الصهيونية، وكان اولها منظمة الهاشومير (الحارس)\*، على يد اعضاء حزب بوغالي تسيون عام ١٩٠٩م<sup>(٣)</sup> وقد انضمت هذه المؤسسة مع حزب هاشومير هاتسعير (الحارس الفتى)،

(١) نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص ٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ٨١.

(٣) السيد عليوه حسن، المرجع السابق، ص ٢١١.

x وعن اهداف الهاشومير، انظر: مازن البندك، اسرائيل مجتمع عسكري، مطابع دار الكفاح، بيروت، ١٩٧٠م، ص ١٢-١٤، كذلك

Amos permuter, Millitary and politics in Isreal, Role Expansion Frank Cass and Company Lim, London, 1977, pp.4-6.

ومنظمة العمال الزراعيين، ثم راحوا يعملون على انشاء حزب سياسي واحد يشمل هذه المجموعات ويوحد هذه التنظيمات، وقد اثمرت هذه الجهود في انشاء حزب العمال المتحد (احدوت هعفودا) عام ١٩١٩م، والهستدوت عام ١٩٢٠م<sup>(٢)</sup>، وكان سبب توحيد هذه المنظمات هو تعرض المستوطنات اليهودية للهجمات العربية المستمرة، خاصة عندما تصاعدت المقاومة العربية عام ١٩٢٠م ضد الوجود الصهيوني والاستيطان في فلسطين المحتلة، فكانت النتيجة ان ضاعفت الحركة الصهيونية نشاطها لايجاد قوة عسكرية كبيرة يعتمد عليها، لتكون منظمة مستقلة لتنفيذ المخطط الصهيوني، فأنشئت الهاجاناه (الدفاع) التي تطورت بشكل كبير من قبل منشئها بن غوريون الذي ذكر : "انني اخبرت د. وايزمن عام ١٩٢٩، بان اضطرابات القدس عام<sup>(٣)</sup> ١٩٢٠، ومذبحة يافا عام ١٩٢١م قد لا تكون شيئاً بالمقارنة مع ما سوف يحدث بالمستقبل"، و اضاف بن غوريون بأن د. وايزمن الذي يرأس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية قال له: "من منظور الاوضاع الحالية لعام ١٩٣٠م، لا يوجد هناك طريق لتحقيق اهداف الصهيونية الا عبر فترة انتقالية تتولى فيها الاقلية اليهودية السيطرة على فلسطين كنخبة ثورية عسكرية منظمة"<sup>(٤)</sup>. وكانت المنظمة العسكرية الهاجاناه تعمل تحت رعاية حزب المباي (العمل)<sup>(٥)</sup> وقد شاركت هذه المنظمة في اخماد الثورات التي اندلعت في فلسطين واهمها الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦)، (١٩٣٩)<sup>(٦)</sup>.

\* منظمة العمال الزراعيين: هي منظمة شبه نقابية غير تابعة لأي حزب من الاحزاب، الا انها كانت مسرحاً للصراع العنيف على السلطة بين عمال صهيون والعمال الفتي، عزيز العظمة، اليسار الصهيوني، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت ١٩٦٩، ص ٧٣.

(٢) Amos Permuter, OP. Cit, P. 11.

(٣)

(٤) Amos Permuter, OP. Cit, P. 11.

(٥) محمد خالد الازهري، العسكريون في المجتمع الاسرائيلي، مجلة شؤون عربية، العددين، ١٩، ٢٠، ايلول (سبتمبر)، تونس، ١٩٨٢، ص ١٤٢.

(٦) حاتم صادق، العسكريون في المجتمع الاسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد، ١٥، يناير، ١٩٦٩، ص ٩٦.

ولكن حدث انشقاق بين صفوف الهاجاناه، نتج عنه (منظمة الهاجاناب)<sup>(١)</sup> وكان زعمائها من جماعة جابوتنسكي، الذين اتحدوا وكونوا عصابة الارجون زفاي ليومي اي (المنظمة العسكرية القومية)<sup>(٢)</sup>. وكان هؤلاء قد انفصلوا عن منظمة الهاجاناه وشكلوا هذه المنظمة، وكان قائدها هو داود رازئيل من حزب التغيير او التعديل<sup>(٣)</sup>، وفي عام ١٩٤٠م، انشقت جماعة الارغون ولقبت<sup>(٤)</sup> نفسها بلخماي حيروت ازرائيل، اي (المحاربون من اجل حرية اسرائيل)، وعرفت ايضاً باسم عصابة شترين على اسم زعيمها ابراهام شترين الذي قتل عام ١٩٤٢ ثم تولى قيادة الارغون مناحيم بيغن عام ١٩٤٣<sup>(٥)</sup>. وقد تسببت هذه العصابة في ايجاد متاعب ادت الى حلها، وانشى بدلاً منها حزب عرف بحزب حيروت<sup>(٦)</sup>. اما القوة الاخرى التي انشقت عن الهاجاناة عام ١٩٤١م فهي البالماخ، وكانت ملحقة بحزب الميام<sup>(٧)</sup>، وتعتبر البالماخ المؤسسة العسكرية التي تخرج منها كبار ضباط الجيش الاسرائيلي، فكان هناك ثلاثة ضباط من البالماخ من بين اثني عشر ضابطاً شاركوا في حرب عام ١٩٤٨م، وعشرون ضابطاً من البالماخ من

(١) كان سبب الانشقاق في صفوف الهاجاناه هو وجود بعض العناصر المتطرفة التي لم تقبل التعاون القائم بين المؤسسة الصهيونية والادارة العسكرية من جهة، وبين سلطات حكومة الانتداب البريطاني من جهة اخرى. للمزيد انظر: بسام ابو غزالة، الجذور الارهابية لحزب حيروت الاسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦١، ص ٢٤-٢٨.

- حمدان بدر، تاريخ منظمة الهاجاناه في فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٥)، منشورات فلسطين المحتلة، ص ٢٢٦-٢٢٣.

(٢) بسام ابو غزالة، المرجع السابق، ص ٢٣.

(٣) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٤) محمد عبد الرؤوف سليم، المرجع السابق، ص ٥٢٣.

(٥) محمد عبد الرؤوف سليم، المرجع السابق، ص ٥٢٣ كذلك

بسام ابو غزالة، المرجع السابق، ص ٣١.

ان سبب انشقاق الارغون هو عندما قررت هذه العصابة وقف نشاطها الارهابي في فلسطين اثناء الحرب العالمية الثانية وذلك حتى لا تكون عاملاً مساعداً للنازية ضد بريطانيا، وقد التزمت بذلك، الا ان جماعة منها، رفضت وقف النشاط فكان الانشقاق.

(٦) بسام ابو غزالة، المرجع السابق، ص ٦٩.

(٧) حاتم صادق، المرجع السابق، ص ٩٧. عن الظروف التي ادت الى انشاء البالماخ واعمالها.

انظر:

محمد عبد الرؤوف سليم، المرجع السابق، ص ٥٠٩-٥٢١.

حمدان بدر، المرجع السابق، ص ١٨١-١٩٣.

بين خمسة وأربعين كولونيلًا (عقيد)، هذا بالإضافة إلى أن أكثر من ٤٠٪ من الضباط من رتبة لفيتنانت كولونيل (مقدم)، كانوا من ضباط البالماخ، وفي عام ١٩٤٨م، تولى ثلاثة جنرالات (فريق أول) منصب رئاسة الأركان كانوا ينتمون إلى البالماخ، وفي حرب ١٩٦٧م، كان هناك أحد عشر ضابط أركان حرب من البالماخ من بين ثمانية عشر ضابطاً. ومن أهم الجنرالات في حرب ١٩٦٧، الذين قادوا الجبهة، فاركيس، جافيتشي، اليعازر، كما تولى وزارة الدفاع أكبر القادة العسكريين الإسرائيليين، وكانوا من ضباط البالماخ أمثال، موشى دايان، الون، موشيه كارمل<sup>(١)</sup>.

أعلن قرار التقسيم لفلسطين في ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧م، أما (دولة) إسرائيل فقد نفذت القرار عام ١٩٤٨م، وعلى أثر ذلك أعلن بن غوريون عن تكوين الجيش الإسرائيلي تحت اسم جيش (الدفاع) الإسرائيلي، ووضع سياسة محددة في إدارة هذا الجيش وفق الأسس التالية:

- ١- لا يسمح للجيش التدخل في شؤون السياسة.
- ٢- الكلمة العليا في تقرير الحرب والسلم تعود للسلطة المدنية.
- ٣- أن حكم وزير الدفاع هو الحكم النهائي في الصراعات التي تنشأ بين المدنيين والعسكريين.
- ٤- لوزير الدفاع الصلاحيات الإدارية في تسيير شؤون الضباط كما أنهم يخضعون لأوامره بصورة مباشرة.
- ٥- تبحث القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية من قبل لجنة مدنية وعسكرية مختارة، أما الأمور المتعلقة بأمن (الدولة) فيخضع أمرها لأعلى مستوى في (الدولة)<sup>(٢)</sup>.

Amos Permuter, OP. Cit, P.36

(١)

عندما قامت الحرب العالمية الثانية، دعت الوكالة اليهودية التطوع في الجيش البريطاني وتكونت بعض الألوية اليهودية، إلا أن (ايغال الون) رفع مذكرة إلى الوكالة اليهودية أعرب فيها عن قلقه بقوله: "أن وجود قوة دفاعية لحماية الجالية اليهودية في فلسطين أمر ضروري بعد أن أصبح أفضل رجالها يحاربون بعيداً عن الوطن"، وبناء على هذه المذكرة انشئت البالماخ، انظر: أمين هويدي، كيف يفكر زعماء الصهيونية، دار الموقف العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣٢. كذلك محمد عبد الرؤوف سليم، المرجع السابق، ص ٥١٥.

(٢) أمين هويدي، المرجع السابق، ص ٢٣. كذلك عبد حميد محمود الخطاب، دور المؤسسة العسكرية في القرار السياسي الإسرائيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨١

وتتألف المؤسسة العسكرية من هيئة اركان الحرب، الضباط المحترفين ومن اجهزة الاركان، بالاضافة الى كل التنظيمات التي يمتد اليها اشراف وتوجيه الجيش الاسرائيلي، وافواج الضباط السابقين الذين يديرون اهم مرافق اسرائيل الحيوية، ويتلقون تعليماتهم من الجيش بصفة رئيسة، واخيراً من جماعة السياسيين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش الاسرائيلي<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر دور المؤسسة العسكرية على الاهداف العسكرية الحربية فقط، بل لعبت دوراً هاماً في تأسيس وبناء الدولة الاسرائيلية والدفاع عنها، فهي تعتبر اداة لدمج جميع الفئات الاجتماعية داخل هذه (الدولة)، الى جانب تغذية افكار الشباب بالايديولوجيات، والقيم الصهيونية العنصرية في الانتماء (للدولة)<sup>(٢)</sup>، فهي تقوم بالدور التعليمي الذي يخدم فكرة الصهيونية ويحقق عملية الدمج والانصهار، وذلك بتعليم لغة واحدة، والخدمة في جيش واحد، وتلقين التاريخ والثقافة بطريقة واحدة، وتدريب الشباب الاسرائيلي من خلال المنظمات (الجدناع والناحال) اللتان تسهلان عملية الاندماج باهداف الصهيونية<sup>(٣)</sup>. وهذا ما اكده بن غوريون حين قال: "يجب على الجيش ان يكون مركزاً تربوياً ورائداً للشبيبة اليهودية المولودين هنا. والمهاجرين الجدد، ان واجب الجيش هو تربية الجيل الرائد ليصبح صحيح الجسم والروح شجاعاً مخلصاً، الامر الذي من شأنه توحيد جميع القبائل والذين يعيشون في الشتات،

(١) حاتم صادق، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٢) اياد قزاز، الجيش والمجتمع في اسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٥، تشرين الثاني، ١٩٧١م، ص ١٦١.

\* الجدناع: تنظيم صهيوني للتدريب العسكري "كتائب الشباب" لمرحلة ما قبل الخدمة العسكرية للجنسين من سن (١٢-١٨)، اسس عام ١٩٢٩م لتدريب الاعضاء لحراسة المستعمرات وتهريب المهاجرين اليهود باشراف الهاجاناه، وشارك في معارك ١٩٤٨م، ومع عام ١٩٥٠م، تحول الى منظمة رسمية باشراف من وزارتي الدفاع والتعليم واستخدم في عملية بث المفاهيم الصهيونية، وتعليم اللغة العبرية للمهاجرين الجدد.

الناحال: تنظيم صهيوني عسكري يستهدف انشاء مستعمرات تلعب دوراً في التنظيم العسكري الاسرائيلي وتشارك في استصلاح الاراضي واستيعاب المهاجرين الجدد وتكوين كادر من الشباب المدرب عسكرياً وايديولوجياً وهو يتفق مع البالمخ في قيامه بالتجنيد الاجباري. عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ص ٤٩-٢٩١.

(٣) محمد الازهري، المرجع السابق، ص ١٤٦-١٤٧.

وبذلك يعد هذا الجيل نفسه لتحقيق المهمة التاريخية لدولة اسرائيل من خلال التجسيد الذاتي<sup>(١)</sup>.

وقد اهتم بن غوريون بالجيش الاسرائيلي وعمل على تحسينه، ففي اول اجتماع للكنيست عام ١٩٤٩م، قدم مشروع الخدمة الاجتماعية وتم اقراره، شريطة ان يكون الجيش الاسرائيلي جيشاً محترفاً صغير الحجم، يعتمد على جيش الاحتياط الكبير وعلى احدث الاختراعات العلمية والتكنولوجية<sup>(٢)</sup>.

وبما ان الهاجاناة كانت ملحقه بحزب المباي فقد بقيت السيطرة الحزبية الى جانب سيطرة (الدولة) على الرغم من حدوث بعض التغيير في السيطرة الحزبية، الا ان الوضع بقي كما هو في السيطرة المزدوجة، ويرجع سبب ذلك الى ان الجيش الاسرائيلي كان ذا مستوي منخفض في التنظيم، ويعلل يورام بيري سبب ذلك بانه الجيش عمل ضمن وسط مدني، حيث كان يقال: "ان المواطن الاسرائيلي هو عسكري يقضي أحد عشر شهراً من كل عام في إجازة"<sup>(٣)</sup>.

ولكن فور قيام (الدولة) عام ١٩٤٨م، سعي حزب المباي وهو حزب بن غوريون الى فصل القوات العسكرية عن النظام الحزبي فمنع بذلك النشاط الحزبي داخل الجيش<sup>(٤)</sup>، وفي عام ١٩٤٩م، صودق على قانون الخدمة المدنية واصبح محظوراً على الجنود او العسكريين ان يمارسوا اية أنشطة حزبية<sup>(٥)</sup>، لكن الاحزاب وخاصة حزب المباي استمر في اتصالاته بشكل منظم مع العسكريين وكبار الضباط فبهذا ترك بن غوريون الباب مفتوحاً لارتباط العسكريين مع حزب المباي<sup>(٦)</sup>. ولكن بعد انتخابات

(١) اياد قزاز، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٢) امين هويدي، المرجع السابق، ص ١٢٤، وعن الصناعات الحربية العسكرية الإسرائيلية انظر:  
- معين احمد محمود، اسرار العسكرية الإسرائيلية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٦٨م.  
- هيثم الكيلاني، دراسة في العسكرية الإسرائيلية، معهد البحوث والدراسات العربية تونس، ١٩٦٩م.

(٣) يورام بيري، العلاقات الحزبية-العسكرية في نظام تعددي، ترجمة ماجد سعيد، المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته العسكرية، دار طلاس للدراسات والنشر، دمشق، ١٩٨٨م، ص ١٧٤-١٧٥.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨٧.

(٦) موشي ليساك، التناقضات في العلاقات المدنية العسكرية، ترجمة ماجد سعيد، ص ٣٠.

الكنيست عام ١٩٦٦م، التي جرت بعد "حادثة لافون" حددت موضوعات الانشطة الحزبية لعناصر الجيش النظامي في قانون الاركاز العامة رقم (١١٦/٢٣) الذي جاء فيه: "يحق لرجل الخدمة في القوات المسلحة ان يكون عضواً في اي تنظيم سياسي او حزب موجود ويحمل السمة المشروعة، ولكن يجب عليه الامتناع عن اي نشاط فيهما"<sup>(٢)</sup>، مع مراعاة الاستثناءات التالية:

- يمكن لرجل الخدمة في القوات المسلحة ان يحضر اجتماعاً او مؤتمراً لهذا التنظيم او ذاك الحزب على شرط ان لا يسهم في انشطته كمتكلم، او كعضو في قيادته، او باى دور فعال آخر، سواء في الاجتماع او في المؤتمر، او في الاجتماعات التحضيرية لهما.
  - لا يمكن لرجل الخدمة في القوات المسلحة ان يشترك في اي تجمع او اجتماع لرجال الخدمة، يعقد بامر شخصي غير عسكري او أية سلطة عسكرية غير مخولة بذلك، كما لا يمكنه ان يناقش في المسائل العسكرية في اي اجتماع او مؤتمر دون اذن من رؤسائه.
  - لا يمكن لرجل الخدمة في القوات المسلحة ان يناقش مسألة في مكان عام سواء كانت المناقشة شفوية او مكتوبة<sup>(٣)</sup>.
- فالتدخل المحدود للعسكريين راجع لسيطرة بن غوريون الذي كان يمثل وجهة نظر العسكريين في المناقشات الحكومية، بينما كان العسكريون يقفون وراء

---

\* حادثة لافون: تعرف قضية لافون بعملية الامن الفاشلة، فقد اصدر شمعون بيريز وكيل وزارة الدفاع في عام ١٩٥٤، والتي كان يتولاها بنحاس لافون، اوامره الي مجموعة من الجواسيس الاسرائيليين داخل الاراضي المصرية، وضع القنابل في السفارتين الامريكية والانجليزية بقصد اثارة الدول ضد مصر، ولكن هؤلاء الجواسيس، قبض عليهم في مصر واعدم منهم اثنان ولفقت التهمة في إسرائيل بلافون وحمل مسؤولية فشل هذه العملية واجبره بن غوريون واتباعه على الاستقالة، وتولى بن غوريون وزارة الدفاع. تفاصيل اكثر عن هذه الحادثة انظر:

على محمد علي، في داخل اسرائيل، الدار القومية (د.م.ن. د.ت) ص ٢٩٠-٢٩٥.

ابراهيم العابد، المبأى (الحزب الحاكم)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث ، بيروت، ١٩٦٦، ص ١١٣-١١٩. كذلك Avraham Avi-hai, Op. Cit, p 145-146

(٢) يورام بيرى، المرجع السابق، ص ١٨٨.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٨.

الكواليس لدعم سياسته<sup>(١)</sup> وكان هدف بن غوريون من وراء ذلك هو عدم خلط السلطات المدنية مع السلطات العسكرية، فقط اراد للسلطة السياسية ان تقرر والسلطة العسكرية ان تنفذ<sup>(٢)</sup>.

بالإضافة الى ابقاء الجيش تحت مراقبة وزير الدفاع ووقف تقدم ضباط البالماخ الملتحقين بحزب الميام وتشكيل خلايا قوية من ضباط البالماخ المنتمين الى حزب المباي ولتحقيق ذلك عليه مراقبة تعيين الضباط من رتبة ملازم فما فوق<sup>(٣)</sup>. وعندما جاء ليفي اشكول الى الحكم عام ١٩٦٣م، لم يمنع تسلل العسكريين في الحياة السياسية<sup>(٤)</sup>. ولكن بعد انتهاء حرب عام ١٩٦٧م، اصبح العسكريون هم القاعدة التي ينطلق منها الاشخاص الى المراكز العليا في السياسة والادارة حتى ان العسكريين انضموا الى جماعة صنع القرار السياسي في مجالي الدفاع والشؤون الخارجية<sup>(٥)</sup>. وفي هذه الفترة وعندما كان موشي دايان وزيراً للدفاع كانت الاتصالات بين السياسيين وكبار الضباط في الاجتماعات امراً اعتيادياً<sup>(٦)</sup>، حتى ان كبار الضباط كانوا يتصلون بالاحزاب وهم لا يزالون في الخدمة، لكي تكون لهم مشاركة في الحياة السياسية وفي نفس الوقت اخذ السياسيون انفسهم يتدخلون في الحياة العسكرية من خلال محاولة تعيين انصارهم من الضباط في المناصب العليا داخل المؤسسة العسكرية<sup>(٧)</sup>. كما اخذت الاحزاب نفسها تهتم بان ينضم كبار الجنرالات المتقاعدين كمرشحين لها<sup>(٨)</sup>.

وعمل حزب المباي وهو الحزب الاقوى منذ تأسيسه على اجتذاب اعضاء له داخل القوات العسكرية إذ عمل على الصاق صور ضباط من ذوي الرتب العليا والذين

(١) محمد كعوش، صراع الجنرالات في اسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٤٦.

(٢) Yuval Elizur and Eliahu Salpeter, Who Rules Israel? Harper and Row, New york, 1973, P. 204.

(٣) جاك بينودي، تساحال، القوات الاسرائيلية في الميليشيات الفلاحية الى القوة النووية، ترجمة، فارس غصوب، دار المروج للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٦٨.

(٤) محمد كعوش، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٥) موشي ليساك: المرجع السابق، ص ٣٤.

(٦) محمد كعوش، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٧) نظام بركات، مراكز القوي، ص ٤٩.

(٨) جاك بينودي، المرجع السابق، ص ١٣٠.



نالوا الترقية بسرعة، وقد كتب الى جانب هذه الصورة: "ان الضباط الموهوبين فرصاً جيدة في الترفيع"<sup>(١)</sup>.

فالضباط يتواجدون في جميع الاحزاب على اساس قوتها النسبية في البلد، فهناك جنرالان متقاعدان يستطيعان ان يجدا نفسيهما في حزبين متعارضين<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ١٩٧٣م ازداد التنافس بين الجنرالات انفسهم للمشاركة في الاحزاب اذ دخل عدد منهم في مباحثات مع حزب العمل الحاكم وحزب جاحال لتأمين الوضع الافضل لهم، وقام بنحاس سابير باتصال شخصي مع الجنرال شلوموا لاهو لحساب حزبه، ولكن الجنرال لاهو انضم الى حزب جاحال<sup>(٣)</sup>. ونرى قبل ذلك ان الجنرال عيزر وايزمن، قد انسحب من حزب جاحال وانضم الى حزب حيروت<sup>(٤)</sup>. وكان اغلبية الضباط الاسرائيليين ينتمون الى حزب العمل الحزب الحاكم، كما انهم في حالة تزايد مما اثار قلق بعض السياسيين فقد ذكر الكاتب البروفسور امنون روبنشتاين: "ان ازدياد عدد كبار الضباط في حزب العمل يثير قلقاً حقيقياً لانه لم يعد الحزب السياسي في اسرائيل الذي يخلق القيادة بل الجيش"<sup>(٥)</sup>.

وكان من ابرز هؤلاء الجنرالات المتقاعدين المتواجدين بين صفوف حزب العمل (يغال الون، ويفال يادين، وموشى دايان، وحاييم لاسكوف، وحاييم بارليف، ومردخاي زير، ودافيد راميز، وعوزي منزمان، واربه الياف)<sup>(٦)</sup>. وكان لأغلبية هؤلاء الضباط، والجنرالات الذين دخلوا الحياة السياسية عودة ثانية للخدمة العسكرية عند اندلاع حرب ١٩٦٧، وحرب ١٩٧٣م<sup>(٧)</sup>، فهم بذلك قد ساهموا في رسم السياسة الخارجية والحياة السياسية بشكل عام، فمعظم قرارات الحروب الاسرائيلية ضد

(١) يورام بيرى، المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٢) اسعد رزوق، الدور الاكسترا -عسكري للجنرالات المتقاعدين في اسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١١، تموز، ١٩٧٢م، ص ٦٠.

(٣) محمد كعوش، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) اسعد رزوق، الدور الاكسترا، ص ٦٧.

(٥) محمد كعوش، المرجع السابق، ص ٥٠.

(٦) عن هؤلاء الشخصيات انظر، عرفات حجازي، شخصيات عسكرية في الكيان الاسرائيلي، دار الصباح للصحافة والنشر، عمان، ١٩٨٨م.

Moshe Benshaul, Generals of Israels, Hadarpubta, Tel Avive, 1986.

(٧) موشى ليساك، المرجع السابق، ص ٣٥.

العرب قد خطط لها ونفذها القادة العسكريون<sup>(١)</sup>، وهذا ما اعلنه (ابراهيم اوفر) نائب حزب العمل عن دخول كبار الضباط الى الحياة السياسية فقال "سيأتي يوم لا تستطيع فيه ان تدخل الحكومة اذا لم تكن من قبل رئيساً لاركان تساحال او جنرالاً على الاقل"<sup>(٢)</sup>.

كما كان تأثير الجنرالات كبيراً على سكان المجتمع اليهودي، وفي المسائل الحساسة والرئيسية مثل ايجاد الثقة الوطنية والقومية لديهم، وهذه التأثيرات تستند الى جناحي (الصقور والحمائم)<sup>(٣)</sup>، فالجنرال مايتششباوهولد، اصبح المتكلم الرسمي لحزب الحمائم بعد تقاعده من الجيش<sup>(٤)</sup>.

فهؤلاء الضباط لا يستطيعون الضغط على السلطات المدنية في تقرير الحرب، خاصة عندما قام ابا اييان وزير الخارجية بمعارضته بالقيام بهجوم معاكس في حرب ١٩٦٧م، عندئذ قررت الحكومة الانتظار مدة اسبوعين اضافيين<sup>(٥)</sup> ووافقه على ذلك كلا من الجنرال يشعياهو يسرائيل وموشيه كرميل، وعندما اندلعت حرب ١٩٦٧م، وقامت اسرائيل باحتلال الاراضي الفلسطينية، اخذ العرب يطالبون اسرائيل بالانسحاب، وارسلوا الرسائل الى سكرتير الامم المتحدة، ولكن ابا اييان صرّح في ١٦ يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧م، ما يلي: "حتى لو صوتت الامم المتحدة بـ ١٢١ صوتاً مقابل واحد، فأننا لن ننسحب من المناطق التي احتلناها"<sup>(٦)</sup>. وبعد حرب عام ١٩٧٣م، اخذت الاحزاب تتنافس في اجتذاب العسكريين لها لدرجة ان بعض الاحزاب اخذت تتفاوض

(١) عبد الحميد محمود خطاب، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢) حاييم بنجاميني، حرب حزيران ١٩٦٧م، ترجمة ماجد سعيد، ص ٢٩.

\* الصقور والحمائم: تسمية تطلق على مجموعات من القيادات السياسية الاسرائيلية حول مواقفها من مستقبل الاراضي العربية التي احتلت في حرب ١٩٦٧م، فالحمائم تؤيد ارجاع تلك الاراضي، مقابل شروط معينة، اما الصقور فيدعون للتمسك بتلك الاراضي بكاملها، وهناك مواقف: (الصقور المعتدلون، والحمائم المتطرفون) للعزير من التفاصيل حولهم انظر: عبد الحفيظ محارب، الحمائم والصقور في اسرائيل، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد (١) اذار، ١٩٧٨.

محمود خالد، معسكر اليسار الاسرائيلي، دار الكرمل، عمان ١٩٨٦م، ص ١١-١٢.

(٣) Yuval Elizur, Op. Cit. P. 203-0.

(٤) عبد الحفيظ محارب، الحمائم والصقور، ص ١٧.

(٥) Whith Paper on Middle East Crisis, Arab RePublic of Egypt Ministry of Foreign Affairs, Part Two, Egypt, 1967, P. 493.

مع كبار الضباط الاسرائيليين وهم لا يزالون بالخدمة<sup>(١)</sup>. ومثال ذلك عندما عين الجنرال عيزر وايزمن عام ١٩٦٩ وزيراً للمواصلات في حكومة الوحدة الوطنية كممثل عن حزب حيروت والجنرال حاييم بارليف رئيس الاركان الاسرائيلي وزيراً للصناعة والتجارة عام ١٩٧٢<sup>(٢)</sup>. وفي حرب عام ١٩٧٣م، اعتمدت جولدا مائير على الجنرالات: (دايان والون والعازار) الذين شكلوا وزارة الحرب واشرفوا على التقارير المقدمة قبل الحرب وعلى نتائج الحرب والسلام<sup>(٣)</sup>.

من هنا يتبين لنا ان الاحزاب اخذت تتنافس في ضم كبار الجنرالات الى صفوفها فكان في البداية حزب المباي ينافسه حزب الميام الذي كان له مؤيدون موالون في الجيش الاسرائيلي، وفي عام ١٩٥١م خاف بن غوريون من ان يقوم الميام بالسيطرة على السلطة بالقوة وبمساعدة القوة السرية المؤيدة له داخل الجيش، فكانت النتيجة ان قام بوضع اجهزة تنصت في مكاتب كبار ضباط الجيش الموالين لحزب الميام، وفي مكاتب حزب الميام نفسها<sup>(٤)</sup>.

واما الحزب الثالث الذي اخذ ينافس المباي هو حزب الليكود الذي استطاع ان يصل الى الحكم عام ١٩٧٧م، بقيادة مناحيم بيغن، وكانت حكومته تضم اهم اجنرالات امثال عيزر وايزمن واريل شارون ومثير عميت<sup>(٥)</sup>. وينطبق هذا الامر على حزب المباي او المعراخ فيما بعد، الذي ضم بدوره جنرالات، فأصبح الوضع نتيجة لذلك معركة صراع بين الجنرالات<sup>(٦)</sup> وكان الجنرال دافيد اليعازر رئيس اركان حرب، والذي سئل عن سبب دخول العسكريين الى الحياة الحزبية، فأجاب: "ان انتقال الجنرالات الى الحياة السياسية هو امر شرعي، الا ان هناك ناحية سلبية، اذ ان جميع الانشطة السياسية كالانتماء الى حزب ما يجب ان تركز على فكرة ايديولوجية<sup>(٧)</sup>". ثم اتجه بعض الجنرالات والضباط الاسرائيليين الى تشكيل قيادات حزبية صغيرة بعد

- (١) نظام بركات، مراكز القوى، ص ٩٧.
- (٢) العسكريون في الحياة السياسية الاسرائيلية قبل وبعد حرب ٦ تشرين الاول، مجلة الارض، السنة الاولى، العددين، ٦، ٧، كانون الاول، ١٩٧٣م، ص ٦-٧.
- (٣) نظام بركات، مراكز القوى، ص ١٦٩.
- (٤) يورام بيرى، المرجع السابق، ص ١٩٦.
- (٥) غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٢٨٢-٢٨٣.
- (٦) اسماعيل شلش، المرجع السابق، ص ٥٩٨.
- (٧) العسكريون في الحياة السياسية، مجلة الارض، ص ٥.

تسريحهم من الجيش ، امثال يوفال نثمان الذي اسس وتزعّم حزب هتحياء، ورفائيل اتيان الذي اسس بعد مغادرته رئاسة الاركان حركة تسومت، والعقيد ران كوهين الذي تولى منصب ادارة حركة شيلي<sup>(١)</sup>.

وهكذا فان افراز المؤسسة العسكرية للنخبة السياسية في السلطة التنفيذية والهيئات التمثيلية وفي الاحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية يبين الوضع السياسي داخل المؤسسة العسكرية فالجيش في الانتخابات يصوت لصالح الحزب الذي يؤمن به<sup>(٢)</sup>.

وكان يتم تسريح كبار الضباط من الخدمة بين من الاربعين وسن الخامسة والاربعين فينتقل هؤلاء بعد تقاعدهم الى الخدمة المدنية<sup>(٣)</sup>. ففي فترة ما بين ١٩٤٨-١٩٦٨م، تقاعد سبع رؤساء اركان حرب في الجيش الاسرائيلي بلغت اعمارهم ما بين ٣٥-٤٠ سنة اما المتقدمين فقد كانت اعمارهم تتراوح ما بين ٣٠-٣٥ سنة<sup>(٤)</sup>.

ويعود سبب التقاعد المبكر لكبار العسكريين لمنعهم من تكوين طبقة لها امتيازات خاصة، تتحول فيما بعد الى مطامح سياسية، تؤدي في النهاية الى سيطرة القطاع المدني على الجيش والنظام السياسي<sup>(٥)</sup>. وفي نفس الوقت فان التقاعد المبكر يشجع على تطبيق افكار ونظريات جديدة عسكرية، فمنصب رئيس الاركان كان دائم التغيير في اسرائيل لكي يشجع الضباط على الابداع داخل الجيش<sup>(٦)</sup>. ويتوزع هؤلاء الضباط المتقاعدون على مختلف الوظائف المدنية الهامة في (الدولة) سواء كانت

---

(١) فايز ساره، المؤسسة العسكرية والمجتمع الاسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العددان ٢٢٢، ٢٢٤، تشرين اول، تشرين ثاني، ١٩٩١، ص ٧٤.

ويذكر في عام ١٩٨٤م، ان عيزروايزمن شكل حركة جديدة عرفت بحركة ياخذ وانضم اليهما الجنرال ابراهام تامير بعد تسريحه من الجيش عام ١٩٨٢م، وهناك يقال يادين فقد اسس الحركة الديمقراطية للتغيير (داش) وانضم اليها الجنرال مشير عميت، انظر عرفات حجازي، المرجع السابق، ص ٥٥-٥٩.

(٢) فايز ساره، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٣) اسعد رزوق، الدور الاوركسترا، ص ٦٢.

(٤) امين هويدي، المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٥) اياد قزاز، الجيش والمجتمع في اسرائيل، ص ٢٦١.

(٦) المرجع السابق، ص ٢٦١.

اقتصادية او سياسية<sup>(١)</sup>، لما يتمتع به هؤلاء من خبرات عن احدث انواع التكنولوجيا، ومن هنا فقد كان تأثيرهم على الحياة المدنية كبيراً فعملوا على تنظيم الاعمال المصرفية والمشاريع الصناعية والاقتصادية في البلاد<sup>(٢)</sup>.

ويوضح الجدول التالي اهم المرافق الرئيسية التي كان يتولاها هؤلاء الضباط المتقاعدون حتى عام ١٩٦٦م<sup>(٣)</sup>:

٤,٤	السياسة
٥,٢	وزارة الدفاع
٦,٩	وزارة الخارجية
٢١,٧	وزارات اخرى
١٢,٢	شركات حكومية
٢,٦	بلديات ودوائر حكم محلية
٥,٢	مؤسسات التعليم العالي
٢٢,٤	الشركات الخاصة
١٢,٢	اعمال مستقلة
٥,٢	العودة الى الكيبوتز
٢.-	اعمال ومجالات اخرى
٪١٠٠	

واخيراً، فإن البنية الهيكلية للأحزاب الصهيونية، وعلاقة هذه الاحزاب بالحركة الصهيونية العالمية، واعتمادها الى حد بعيد على ما تخصصه لها الوكالة

(١) محمد كعوش، المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) Yuval Elizur, Op. Cit. P. 302.

(٣) Amos Perlmutter, Op. Cit, P. 76.

مصدر الجدول:

اليهودية من أموال تتوزع بموجب نسبة قوة كل حزب، تجعل من العسير على أي حزب مهما تغلغلت العسكرية في صفوفه أن يقوم بأي انقلاب عسكري أو أن يفرض دكتاتوريته التقليدية على باقي الأحزاب. كما أن بنية الأحزاب وتاريخها يجعل من الصعب أمام العسكريين الاطاحة بالكوادر القديمة بسهولة<sup>(١)</sup>. ثم أن الحزب الحاكم يستطيع أن يؤمن سيطرته على المجتمع الاستيطاني الاسرائيلي عن طريق سيطرته على وسائل العمل والانتاج، لأن بيده الحل والربط في كل كبيرة وصغيرة في حياة المواطن، ومثال ذلك عندما فشل الجنرال عيزروايزمن، عند محاولته في عام ١٩٧٢م، منافسة زعيمه مناحيم بيغن والسيطرة على الحزب<sup>(٢)</sup>. ويرى البعض بأن العسكريين قد سيطروا على الحياة السياسية بسبب تطرفهم، والجو الحربي الذي تعيشه اسرائيل، ولكن هذا بعيد المنال، فالعسكريون اقصى ما يمكن ان يصلوا اليه هو تسلمهم مناصب وزارية وادارية او مالية هامة، وظهورهم كشركاء لهم وزنهم في تقرير الامور وذلك من خلال المفاتيح الحزبية<sup>(٣)</sup>. كما ان هناك فرق كبير بين اعجاب الجمهور بهم، واستحواذهم ووصولهم الى المراكز الحاسمة المطلقة التي تقرر في الامور المصرية فالجمهور نفسه بالرغم مما تدعيه اسرائيل من ديمقراطية، وبالرغم من مظاهرها الخداعة المتجسدة بتعدد الاحزاب والصحف وطريقة الانتخابات البرلمانية الغربية، فانه لا يستطيع ان يخرج على قرارات الحزب، وحتى اعضاء الاحزاب والنواب والوزراء لا يستطيعون ان يصلوا الى مراكزهم دون موافقة الحزب، ومراكز القوى في تلك الاحزاب<sup>(٤)</sup>.

#### ب- الهستدروت:

تعود الحركة العمالية اليهودية في بداياتها الى قدوم اول موجة من موجات الهجرة اليهودية الي فلسطين وانشاء المستعمرات اليهودية، ومع تزايد الهجرات اليهودية الي داخل فلسطين كان لا بد من وجود منظمات عمالية صهيونية تعمل على تنظيم هؤلاء اليهود فانشئت اولى هذه المنظمات: وهي منظمة بوغالي زيون (عمال

(١) العسكريون في المجتمع الاسرائيلي، مجلة الارض، ص ٥.

(٢) العسكريون في المجتمع الاسرائيلي، مجلة الأرض، ص ٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٦.

صهيون)، ومنظمة هابوعيل هاتسعير (العامل الفتى)، وحزب احدوت هعفودا (العامل الموحد)، وحزب هاشومير هاتسعير (الحارس الفتى)<sup>(١)</sup>.

وفي عام ١٩٢٠م اتحدت هذه المنظمات العمالية، وأسست الهستدروت الذي يعني (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين) وانتخب دافيد بن غوريون اول سكرتير عام للهستدروت<sup>(٢)</sup>، وقد تكونت هذه الاحزاب من عناصر الشباب اليهودي المتحمس والمتعصب للفكر الصهيوني المتمثل في اقامة (الدولة) الصهيونية داخل الاراضي الفلسطينية، لذا اخذوا يقومون بانشاء المتسوطنات الزراعية اليهودية التي تتعلق بالامور النقابية والاستيطان والتعليم وذلك من اجل بناء مجتمع عمالي وكانت هذه الاهداف هي نفسها اهداف الهستدروت<sup>(٣)</sup>.

وقد لعب الهستدروت دوراً هاماً في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين فقد كان يوفر العمل للمهاجرين اليهود وايوائهم وتأمين المساكن لهم، حتى يندمجوا داخل المجتمع اليهودي الكيبوتزي<sup>(٤)</sup>. ولم يقبل الهستدروت في البداية لعضويته العمال العرب، ولكن في عام ١٩٥٩م، اصدر الهستدروت قراراً بقبول العمال

---

(١) Avraham Avi-hai, Ben Gurion state, Builder (1948-1963) Keter Publishing, Jerusalem, 1974, P.P. 21-22.

كذلك

Walter Preuss, The Labour Movement In Israel, Past and Rubin Mass, Jerusalem, 1965, PP. 25-30.

(٢) الهستدروت: كلمة عبرية

عزيز العظمة، اليسار الصهيوني، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٩، ص ٧٩

Walter Preuss, Op. Cit, P.P. 62-63.

(٣)

وعن اهداف الهستدروت انظر:

ليلي سليم القاضي، الهستدروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٤-٢٧.

- انطوان منصور، الهستدروت والمجتمع الاسرائيلي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٣٤، حزيران، ١٩٧٤، ص ٩٥.

- عادل حامد جادر، الهستدروت، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد الثالث العدد الاول كانون الثاني، ١٩٧٤، ص ٤٢.

Joseph Loelwenberg, Histadrut, Myth and Reality, in Israel Social Structure, PP. 250-251.

Avraham Avi-hai, Op. Cit, P. 24.

(٤)

العرب<sup>(١)</sup> وقد بلغ عدد الاعضاء في الهستدروت حتى عام ١٩٦٤م حوالي ٨٧٢,٠٠٠ عضواً<sup>(٢)</sup> ويستمد تنظيم الهستدروت من الحركة الصهيونية فهو يتكون من المؤتمر الصهيوني العام، والمجلس العام، واللجنة التنفيذية، وأمين عام الهستدروت، وللهستدروت مؤتمر قومي ينتخب مرة كل اربع سنوات من قبل جميع العاملين فيه، ومن اصحاب السلطة التشريعية في الهستدروت وهو لا يجتمع الا مرة واحدة كل اربع سنوات<sup>(٣)</sup>.

اما عن الخدمات التي يقدمها الهستدروت للمجتمع الاسرائيلي، فهي خدمات صحية مقدمة من كوبات حوليم، وخدمات الضمان الاجتماعي، ثم المساعدات المالية التي تقدم على شكل سلف وهبات الى صندوق العمال المسنين ثم هناك خدمات التربية والتعليم والثقافة، حيث قام الهستدروت بتأسيس عدد كبير من المدارس<sup>(٤)</sup>.

ويحظى الهستدروت بدعم معظم النقابات العمالية في امريكا واوروبا، وله اتصالات ودعمه للدول النامية في افريقيا واسيا<sup>(٥)</sup>، فهذا يعتبر الهستدروت جهازاً من اجهزة (الدولة)، ومما قاله بن غوريون: ليس الهستدروت نقابة عمالية ولا هو حزب سياسي، ولا جمعية تعاونية او جمعية لتبادل المنفعة، مع انه يقوم بنشاطات في جميع هذه الحقول الا انه اكثر من ذلك فالهستدروت هو اتحاد شعب يقوم ببناء موطن جديد وحضارة جديدة، انه اتحاد للمصلحين الاجتماعيين لا تمتد جذوره الى بطاقة عضويته الخاصة، بل الى المصير المشترك والمهام المشتركة لجميع اعضائه في الموت او الحياة<sup>(٦)</sup>.

ويتألف الهستدروت من الأيدي العاملة التي تنتخب ممثلها وحكامها من الاحزاب المتنافسة<sup>(٧)</sup>. فالهستدروت والحالة هذه مجموعة من النقابات التي انضمت

(١) عادل حامد جادر، الهستدروت ص ٨٠.

(٢) ليلى القاضي، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) ليلى القاضي، المرجع السابق، ص ١٧-٢١.

(٤) Asher Avian, Op. Cit, P. 210.

كذلك: ليلى القاضي، المرجع السابق، ص ٥٥-٦١.

(٥) عادل الجادر، الهستدروت، ص ٦٩-٧٨، كذلك،

Walter Preuss, Op. Cit, P.P. 231-233.

Ibid, P. 183.

(٧) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ٢٩٧.



الى الهستدروت<sup>(١)</sup>، والهستدروت الذي يعتقد بانه منظمة الحركة العمالية، يدار من قبل الاحزاب العمالية التي تتنافس فيما بينها، ويعتبر حزب المباي الحزب الاكبر الذي يسيطر على الهستدروت، حيث يبلغ عدد اعضائه حسب انتخابات عام ١٩٥٩م، ٤٦٣ عضواً من المباي، و ١١٧ عضواً من احدوت هعفودا و ١,١ عضواً من الميام و ٤٢ عضواً من بوغالي زيون، و ٣٣ عضواً من الحزب الشيوعي و ٣٠ عضواً من الصهيونيين العمويين، و ١٥ عضواً من حزب المتدينين<sup>(٢)</sup>.

فالاحزاب ليست كلها احزاب عمالية لان بعض الاحزاب لا تعتبر نفسها تمثل المصالح العمالية، مثل الحزب التقدمي والحزب الصهيوني العام والجنح المستقل من حركة العمال المتدينين<sup>(٣)</sup>، فالاحزاب التي تشارك وتتعاون مع الهستدروت هي حزب المباي، وحزب احدوت هعفودا، وحزب الميام وحزب حيروت، وحزب الاحرار، والاحزاب الدينية، والحزب الشيوعي<sup>(٤)</sup>، ورغم وجود هذه الاحزاب داخل الهستدروت الا انه لا يخضع لاي منهج حزبي معين من مناهج تلك الاحزاب<sup>(٥)</sup>. مما يؤدي الى صراع فيما بينها، فيحاول الهستدروت تقليص هذه الخلافات السياسية وذلك برفع شعار السلام في داخله باعتباره مؤسسه مستقلة<sup>(٦)</sup>. وتقوم الانتخابات داخل الهستدروت على اساس التمثيل النسبي للاحزاب، وتجري الانتخابات على مختلف المستويات في الهستدروت وعلى اساس القوائم الحزبية<sup>(٧)</sup>.

---

(١) علي محمد علي، المرجع السابق، ص ٢٧٨.  
يذكر عندما اسس الهستدروت لم يكن للاتحادات النقابية وجود، ولكن عندما انعقد المؤتمر القومي السادس للهستدروت عام ١٩٤٥م، تأسست كافة الاتحادات العمالية اليهودية وقررت اقامة اتحادات عمالية والتي تشتمل على ٢٩ اتحاداً عمالياً. انظر:  
ليلي القاضي، المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) علي محمد علي، المرجع السابق، ص ٢٧١.  
عند بداية تأسيس الهستدروت كان عدد اعضاء هذه الاحزاب حوالي ٨٧ عضواً موزعين على النحو التالي: احدوت هعفودا ٢٧، هابوعيل هاتسعين ٢٦، بوغالي تسيون ٦، هاشومير، هاتسعين ١٦، منظمات اخرى، ٢، انظر :

Walter Preuss, O.P. Cit, P. 61.

(٣) ليلي القاضي، المرجع السابق، ص ١٥-١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦.

(٥) عادل الجادر، الهستدروت، ص ٤٦.

(٦) السيد عليوه حسن، المرجع السابق، ص ١٢٢.

Walter preuss, Op. Cit, P. 227.

(٧)

ويعتبر حزب المباي هو الحزب المسيطر اذا كان يحصل دائماً على اغلبية الاصوات ففي الجدول التالي يوضح قوة الاحزاب العمالية في انتخابات الكنيست ما بين عامي (١٩٤٩-١٩٦١م)<sup>(١)</sup>

الاحزاب	الكنيست الاول ١٩٢٩	الكنيست الثاني ١٩٥١	الكنيست الثالث ١٩٥٥	الكنيست الرابع ١٩٥٩	الكنيست الخامس ١٩٦١
المباي	٪٣٥,٧	٪٣٧,٣	٪٣٢,٣	٪٣٨,٢	٪٣٤,٧
احدوت هعفودا	٪١٤,٧	٪١٢,٥	٪٨,٢	٪٥,٩	٪٦,٦
مباي	-	-	٪٧,٣	٪٧,٢	٪٧,٥
جميع الاحزاب العمالية	٪٥٠,٤	٪٤٩,٨	٪٤٧,٨	٪٥١,٣	٪٤٨,٨
الاشتراكية الاجتماعية	-	٪١,٦	-	-	٪١,٩
بوعالي اغودات يسرائيل	٪٣,٥	٪٤,٠	٪٤,٤	٪٢,٩	٪٤,٢
الاشيوعيون	٪١٢,٢	٪١٠,٣	٪١٣,٨	٪١٤,٦	٪١٤,٥
الاحزاب الدينية	٪٩,٣	٪١٩,٤	٪١٤,٦	٪١٠,٧	٪١٢,٦
الليبراليون	٪١١,٥	٪٦,٦	٪١٢,٦	٪١٣,٥	٪١٣,٨
حيروت	٪١٠,١	٪٣,٦	٪١,٩	٪٢,٢	٪٠,٣
الاحزاب اليهودية الاخرى	٪٣,٠	٪٤,٧	٪٤,٩	٪٤,٨	٪٣,٩
الاقلية العربية	-	-	-	-	-
مجموع الناخبين	٥٠٦,٥٦٧	٩٢٤,٨٨٥	١,٠٥٧,٧٩٥	١,٢١٨,٤٨٣	١,٢٧١,٢٨٥

ويلاحظ ان هناك استقراراً في بنية الاحزاب حيث حازت الاحزاب العمالية على حوالي ٥٠٪ من مجموع الاصوات، وكان المباي صاحب التأثير الاكبر في الاحزاب العمالية الثلاثة فقد حصل على اصوات بمعدل ٣٥-٣٨٪، وهذه الاحزاب الثلاثة اخذت جانباً في تشكيل الحكومة الا انهم لم يستطيعوا ان يحوزوا على ثقة الاغلبية، وحتى يتم لهم ذلك يجب عليهم ان يندمجوا مع الاحزاب الدينية او الليبرالية، ويكون هذا

Walter preuss, Op. Cit, P. 229.

(١) مصدر الجدول

التحالف مؤقتاً. اما عن الاحزاب الشيوعية فيلاحظ بانهم لم يستطيعوا الحصول على اكثر من ٣-٤٪ من مجموع الاصوات<sup>(١)</sup>.

اما الجدول التالي فيوضح انتخابات المؤتمر العام للهستدروت<sup>(٢)</sup>

### انتخابات المؤتمر العام للهستدروت

الاحزاب	المؤتمر السادس ١٩٤٠	المؤتمر السابع ١٩٤٤	المؤتمر الثامن ١٩٥٦	المؤتمر التاسع ١٩٦٠
المباي	٥٧,١٣٥	٧٩,٢٨٦	٢٦٣,٩٦١	٢٦٦,٣٨٧
احدوت معقودا	١٨,٨٤٠	٤٧,٨٨٨	٥١,٥٠٨	٨١,٨٦٠
البام	٢١,٩٥٩		٥٩,٩٦٠	٦٦,٩٠٢
جميع الاحزاب الاجتماعية والاشتراكية العمالية	٩٧,٩٣٤	١٢٧,١٧٤	٣٤٨,٤٢٩	٤١٥,١٤٩
مجموعة العمال الليبرالية	٣,٠٦٦	٥,٢٢٧	٣٧,١٨٢	٤٤,٤٨٨
الشيوعيون	٢٥٢	٣,٦٥٨	١٦,٨٠٦	١٣,٤٤٢
الاحزاب الدينية الأخرى	٥,٠٥٠	٢,٩٠٨	٨,٠٣٤	٧,٥٤٤
المجموع	١٠٦,٣٠٢	١٣٨,٩٦٧	٤١٠,٤٥١	٤٨٠,٦٢٣

ويوضح الجدول السابق بان بمعدل ٣٣٪ من المنتخبين للكنيست والذين شاركوا في انتخابات الهستدروت كانوا من العمال المنظمين والكتاب المؤهلين، وقد حصلت الاحزاب العمالية في الانتخابات على ٧٠٪ من مجموع الاصوات في الكنيست، كما جاء ٣٠٪ من مجموع اصواتهم في الكنيست من دوائر خارج الهستدروت، وقد حصلت الاحزاب العمالية الثلاثة على ٨٥-٩٠٪ من مجموع الاصوات: فالمباي وحده حصل على ٥٥-٥٧٪، اما نسبة الشيوعيين في الهستدروت فكانت قليلة حيث حصلت على ٣٪ في داخل الكنيست<sup>(٣)</sup>.

Walter Pruess, Op. Cit, P. 228

(١)

مصدر الجدول Walter Pruess, Op. Cit, P. 228.

(٢)

Ibid, P. 229.

(٣)

وعند مقارنة نتائج انتخابات عام ١٩٦٥م، مع نتائج انتخابات الهستدروت لعام ١٩٥٩م، يلاحظ بان حزب المباي لم ينجح بشكل كبير الا بعد تحالفه مع احدوت هعفودا ومع ذلك فقد حصل على نسبة قليلة من الاصوات، ويلاحظ ايضاً ان حزب رافي المنافس للمباي، وهو حزب بن غوريون قد حصل على نسبة لا بأس بها من الاصوات بلغت ١٢٪، اما حزب جاحال المنافس لرافي والمباي فحصل على ١٧٪ من الاصوات، اما الصهيونيون، العموميون فلم ينالوا اكثر من ٣,٥٪ من الاصوات في انتخابات عام ١٩٥٩م<sup>(١)</sup>.

### جدول مقارنة لنتائج انتخابات الهستدروت

عام ١٩٥٩-١٩٦٥م<sup>(٢)</sup>

الاحزاب	انتخابات عام ١٩٥٩	انتخابات عام ١٩٦٥
المباي	٥٥,٤	
احدوت هعفودا	١٧,٠	٥٠,٨٨
رافي	-	١٢,١١
المبام	١٥,٣	١٤,٥
الصهيونيون العموميون	٣,٥	
حيروت		١٥,٢
الاحرار المستقلون	٥,٨	٤,٤٣
الشيوعيون	٢,٠	-
الحزب الشيوعي الاسرائيلي	-	١,٥٨
الحزب الشيوعي الجديد	-	١,٢٩

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ٣٥٨.

(٢) مصدر الجدول، المرجع السابق، ص ٣٥٩.

فالملاحظ في هذه الانتخابات ان الاحزاب اليمينية تتنافس مع الاحزاب اليسارية للسيطرة على الهستدروت، ولكن حين حقق الليكود نجاحاً في الانتخابات عام ١٩٦٩م، وصلت الى ١٧٪ والى ٢٣٪ عام ١٩٧٧م<sup>(١)</sup>. وكان اهرن بن بيكر امين عام الهستدروت قد صرح بما يلي: "ان الاحزاب اليمينية وبشكل خاص حزب حيروت، تحارب الهستدروت بشدة وقد حاولت هذه الاحزاب حتى الان تحطيم الهستدروت من خارجه دون ان تنجح، وهي الان جادة للدخول اليه لتستطيع تحطيمه من الداخل، وازداد قائلًا: ان الاحزاب اليمينية تحاول ان تجرد الهستدروت من محتواه الايديولوجي لتحويله الى هيكل يقتصر نشاطه على أمر نقابات العمال دون ان يكون له اي نشاط اقتصادي او اجتماعي، وختم تصريحه بقوله : ان من المؤسف ان تقوم الاحزاب اليمينية بذلك في الوقت الذي ينقسم فيه معقل العمال الحقيقي اي حزب المباي نفسه"<sup>(٢)</sup>.

ان محاولات اليمين للوصول والتحكم في الهستدروت كانت فاشلة، مع ان هناك ارتفاع في الاصوات في داخل الاحزاب اليمينة كما ذكر سابقاً، ولكن الاحزاب العمالية كانت هي الاولى رغم انخفاض عددها فقد انخفضت الاصوات من ٦٢,١٪ عام ١٩٦٩م، الى ٥٨,٣٪ عام ١٩٧٣م، و ٥٦,٢٪ عام ١٩٧٧م<sup>(٣)</sup>.

ويذكر صبري جريس ان صعود اليمين الى الحكم في الهستدروت سيكون كارثة لانه سيشكل تهديداً لامتيازات المشروع الصهيوني مع العلم ان الفئات الاشتراكية العمالية اعلنت اكثر من مرة عدم رضاها عن سيطرة اليمين، وحتى عن سياسة زعامة حزب العمال، ويتضح هذا في الاضرابات التي كثرت في اسرائيل خلال السنوات الاخيرة، ولهذا لن يكون من السهل على الليكود ان يدخل في صراع مع هذه القطاعات الاخيرة، او في صراع مع هذا القطاع العمالي القومي والمنظم، ومن هنا فلا يبدو على الليكود بان تكون له الحرية في انتهاج السياسة الاقتصادية الاجتماعية<sup>(٤)</sup>.

---

Asher Arian, Politics in Israel, Op.Cit, P. 206.

(١)

(٢) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٥، ص ٢٥٨.

(٢)

(٣) صبري جريس، اليمين الصهيوني، نشأة وعقيدة وسياسته، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٧٩

(٣)

(٤) المرجع السابق، ص ٧٩.

(٤)

كما ان هناك علاقة قائمة بين الهستدروت وانتخابات الكنيست فالاحزاب تحاول اعادة تنظيم نفسها على اثر انتخابات الهستدروت، بما تتضمنه هذه القائمة من اسماء، وما تشير اليه من اولويات، فيتوصل الحزب الى صورة تقريبية للقائمة التي سيتقدم بها لانتخابات الكنيست، ومما يسهل الاعتماد على مثل هذه القائمة ان الذين يشتركون في انتخابات الهستدروت يشكلون حوالي ثلاثة ارباع الذين يشتركون في انتخابات الكنيست<sup>(١)</sup>.

وتجرى انتخابات الهستدروت على المستوى المحلي او الوطني، وعلى اساس سياسي حيث تظهر جميع الاحزاب السياسية المسجلة في اسرائيل على اوراق الاقتراع الذي حصل عليه، وهذا النظام هو نفسه المتبع في انتخابات الحكومة او الكنيست فتكون النتيجة بأن تمثيل الحزب السياسي في قيادة الحكومة الوطنية هو انعكاس لانتخابات الهستدروت<sup>(٢)</sup>. فلهذا تكون القيادات السياسية الاسرائيلية هي نفسها القيادات في داخل الهستدروت، فمثال ذلك ان بن غوريون كان اول من شغل منصب سكرتير عام الهستدروت، ومن ثم بن زفي كان احد القادة المهمين في الهستدروت قبل انتخابه لرئاسة (دولة) اسرائيل، وهناك لافون الذي عين سكرتيراً عاماً للهستدروت بعد اخراجه من وزارة الدفاع على اثر فضيحة لافون وذلك لارضائه<sup>(٣)</sup>.

وتحاول الاحزاب إعادة تنظيم نفسها عندما تأتي انتخابات الهستدروت استعداداً لانتخابات الكنيست، التي تأتي عادة بعد انتخابات الهستدروت في فترة قصيرة، تبلغ ستة اسابيع، فهي تعتبر بمثابة جس نبض للناخب والقوى الحزبية الاسرائيلية<sup>(٤)</sup>. وتجرى انتخابات الهستدروت في جميع انحاء البلاد، بما في ذلك الجيش الاسرائيلي والبحرية، حتى انه يخصص عدد من الساعات للدعاية للهستدروت في التلفزيون والاذاعة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام ١٩٦٥، ص ٣٥٦.

(٢) Joseph Loewenberg, op. Cit, p. 255.

(٣) حامد ربيع، من يحكم بل أبيب، ص ٣١١.

(٤) غازي السعدي وآخرون، الكتاب السنوي، توثيق لأبرز المعلومات والاحداث في فلسطين المحتلة، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٢م، ص ١٤٧.

(٥) عادل حامد جادر، الهستدروت، ص ٤٧.

وفي انتخابات الهستدروت لعام ١٩٦٩م، حصلت الاحزاب العمالية اليسارية على مجموع ما نسبته ٦٥٣٦٪، مقابل ٢/٣ ٤٦٪ في انتخابات الكنيست، اما الاحزاب اليمينية فحصلت في انتخابات الهستدروت على ٢٥٣٣٪ مقابل ٢/٣ ٢٦٪ في انتخابات الكنيست<sup>(١)</sup>.

ويوضح الجدول التالي وبشكل عام انتخابات الكنيست والهستدروت لعام ١٩٦٥م، ١٩٦٩م<sup>(٢)</sup>.

انتخابات الكنيست			انتخابات الهستدروت		
١٩٦٩م	١٩٦٥	الاحزاب	١٩٦٩	١٩٦٥	الاحزاب
التكثل العمالي	٢٦٧٧	المباي	٦٢١١	٥٠٨٨٪	المباي
٥٦ مقعداً		احدوت معفودا			احدوت معفودا —
بنسبة ٢/٣ ٤٦٪	٦٦٪	المباي		١٤٥١٪	المباي
	٧٨٪	رافي		١٢١١٪	رافي
٢/٣ ٤٦٪	٥١١٪	المجموع	٦٥٣٦٪	٧٧٥٠٪	المجموع
٢٦ مقعداً بنسبة	٢١٣٪	حيروت	١٧٨٥	١٥٢٠	حيروت
١٢٢/٢ ١٢٢٪		الاحرار جاحال			الاحرار جاحال
٤ مقاعد بنسبة ١/٣ ٣٪	٣٧٪	الاحرار المستقلون	٥٦٩	٤٤٣	الاحرار المستقلون
مقدان ٢/٣ ١٪	-	المركز الحر			المركز الحر
		(المنشق عن جاحال)	١٧٩	-	(المنشق عن جاحال)
٢/٣ ٢٦٪	٢٥٪	المجموع	٢٥٣٣	١٩٦٣	المجموع

وتتأثر نتائج انتخابات الكنيست بنتائج الهستدروت، فعند نجاح المباي في انتخابات الهستدروت وحصوله على نسبة عالية من الاصوات فيعني ذلك أنه قد ضمن نجاحه في انتخابات الكنيست. ولكن هذا الوضع اختلف في عام ١٩٧٧م، فقد نجح الليكود في انتخابات الكنيست وتشكيل الحكومة، اما المعراخ فقد حافظ على

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٥، ص ٣٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

نجاحه في الهستدروت، فالمعراخ اراد ان يحافظ على ترؤسه للهستدروت، حتى يمنع هيمنة اليمينين على اقتصاد (الدولة)<sup>(١)</sup>. ويذكر "بان هذه الانتخابات ١٩٧٧م تشير الى رغبة "الناخب الاسرائيلي إعطاء صوته لواحد من الحزبين الرئيسيين في إسرائيل. وإنه بدأ يحل الاحزاب والقوائم الصغيرة، وبالفعل فإن معظم القوائم الصغيرة قد سقطت، اما القوائم التي نجحت فلم تحصل على أكثر من ٣٪<sup>(٢)</sup>. هذا مع العلم بان الهستدروت يعمل كقوة ضغط داخل المجتمع الاسرائيلي. فهو يضغط على الحكومة ويراجع سياساتها ويعترض على قراراتها وقد أدى ذلك الى قيام الخلافات والصراعات الحادة بين الحكومة والهستدروت<sup>(٣)</sup>. وعندما تولى الليكود السلطة عام ١٩٧٧م، اختفى الانسجام الذي كان موجوداً بين الهستدروت والحكومات العمالية السابقة، فيقول يرواحم ميشيل سكرتير عام النقابة العمالية باسرائيل عن الصراع القائم بينها وبين الحكومة: "ان الهستدروت حاول مساعدة الليكود، ولقد سعى من اجل العمل المشترك مع الحكومة للتغلب على المشكلات الاقتصادية التي واجهت وما زالت تواجه الاقتصاد الاسرائيلي، واضاف انه منذ عامين ونصف، قدمنا برنامجاً كبيراً وشاملاً لرئيس الوزراء ولم يدعنا لمناقشته"<sup>(٤)</sup>.

وبهذا يعتبر الهستدروت جهازاً من اجهزة (الدولة) الاسرائيلية، بعد ان حولته الاحزاب الحاكمة الى منظمة سياسية تطيع اوامرها، هذا مع العلم بأنه يعتبر أكبر رب عمل في اسرائيل بما يملكه من مشاريع وشركات ومؤسسات، مما افقده صفة النقابة حتى ان ادارته العليا أخذت تتدخل في شؤون لجان العمال والنقابات المهنية المختلفة، فقامت المظاهرات والاضطرابات العمالية ضد هذه الادارة العليا. والهستدروت مثال فريد للنقابية المندمجة بالنظام الرأسمالي، فالإضرابات ممنوعة

---

(١) نظام بركات، دور القوى الاقتصادية في الحياة السياسية في اسرائيل، مجلة صامد، السنة الرابعة، العدد ٥٤، آذار، ١٩٨٥، ص ٥٦.

(٢) غازي السعدي وآخرون، المرجع السابق، ص ١٤٨.

(٣) ابراهيم متولي نوار، المجتمع الاسرائيلي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقديم السيد يسين، اشراف، علي الدين هلال، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، كتاب دوري (١)، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ٤٥.

(٤) صفاء جمال الدين، المجتمع الاسرائيلي، (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية) اشراف، مجدي حماد، كتاب دوري (٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٨٥-٨٦.



الا بموافقة الادارات العليا للهستدروت، فالعمال المضربون لا يحصلون على التعويض المقرر في حالات الاضرابات التي لا يكون موافقاً عليها من قبل ادارة الهستدروت العليا<sup>(١)</sup>.

### ج-جماعات الضغط

وهي جماعات غير مرتبطة بصلة محددة، وتتميز في قيامها بممارسة الضغط كردة فعل ضد مسائل معينة او مواقف تتخذها الحكومة، وتشمل الاضطرابات والاضرابات والاحتجاجات والتجمعات<sup>(٢)</sup>. فهذه الاساليب والوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط للضغط على الحكومة والرأي العام ووسائل الاعلام، ومثال ذلك في اسرائيل حركة الفهود السود وذلك لعدم وجود قنوات اتصال بين هذه الجماعات والحكومة فيلجأون إلى استخدام العنف والمظاهرات.

وجماعات الضغط في داخل النظام السياسي الاسرائيلي متعددة منها:

- ١- جماعات ضغط تركز على المسائل الداخلية مثل الهستدروت وجمعية مصنعي اسرائيل ومنظمات المستعمرات والموشاف.
- ٢- جماعات تركز في نشاطها على العلاقات مع العرب واسرائيل وفي الشرق الاوسط بشكل عام مثل الحركة السامية التي تعمل على توحيد الساميين في دولة ثنائية تتألف من الفلسطينيين والاسرائيليين.
- ٣- جماعات ظهرت نتيجة لظروف خاصة وضغط مباشر لمشكلة خاصة، مثل حركة ارض اسرائيل التي ظهرت عقب حرب ١٩٦٧م.
- ٤- جماعات للدفاع عن المصالح الاقتصادية الاجنبية مثل الدور الذي تقوم به منظمات اقتصادية للدفاع عن علاقة اسرائيل بالسوق الأوروبية المشتركة.
- ٥- جماعات لها علاقة بالسياسة الخارجية الاسرائيلية مثل (المجلس السفاردي) والذي ينادي بانضمام اسرائيل للحلاف الغربية وانحيازها للمعسكر الغربي.
- ٦- جماعات تدافع عن الاتصالات المتغيرة لجيران اسرائيل مثل (هعولام هزه) أي

---

(١) عن الاضرابات العمالية والنشاطات الاقتصادية للهستدروت، انظر انطوان منصور، المرجع السابق، ص ٩٧-١٠٧.

- Walter preuss, op. Cit, 117-188.

(٢) نظام بركات وآخرون، مبادئ علم السياسة، المرجع السابق، ص ٢٤٨.

النظرة الجديدة الذي أسسها أوري أفنري عام ١٩٦٥م، وهي تدعو لإعادة اللاجئين العرب وتوطينهم وإقامة علاقات حسن جوار مع البلاد العربية.

٧- جماعات الأكاديميين مثل جمعية العلوم السياسية الإسرائيلية وجمعية السياسة الخارجية ومعهد القضايا الدولية في تل أبيب. وهناك جماعات عرقية مثل الكنعانيين والتي تعتبر إسرائيل بأنها من سلالة الكنعانيين القدماء وأسسها الشاعر اليهودي يونيثنان-رادتوش<sup>(١)</sup>. فتعتبر هذه الجماعات من جماعات الضغط التي لها تأثير كبير على الأحزاب والحكومة الإسرائيلية، وهي تهتم بالضغط على السلطة والقرارات السياسية دون أن ترتبط بأية أعمال أخرى خاصة بالجماعة التي توجد من أجلها. ويظهر هذا النوع في إسرائيل بصورة واضحة، من خلال الحركات السياسية والدينية الصغيرة التي بدأت تنتشر مؤخراً في النظام السياسي بقصد الضغط على الحكومة الإسرائيلية لاتخاذ قرارات معينة<sup>(٢)</sup>.

وتعتبر الحركتان الفهود السود وغوش إيمونيم من الجماعات الضاغطة التي تستخدم أسلوب العنف والمظاهرات في داخل إسرائيل، وقد امتازتا بعدم التنظيم ولكن هناك فارق بينهما بأن الأولى جماعات تطالب بتحسين أحوالها كما سنرى، فلهذا تقف الحكومة ضدها وتعمل على إخمادها، أما غوش إيمونيم فهي جماعة من المتدينين لهم تأثير كبير على المجتمع الإسرائيلي، كما أن لهم علاقاتهم مع القوى السياسية التي تدعمهم خاصة الأحزاب الدينية.

### حركة الفهود السود

كان للاختلافات الحاصلة في داخل المجتمع الإسرائيلي بين السفارديم (الشرقيين) والاشكناز (الغربيين) بسبب التمييز في الأمور الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وازدياد الفقر والعيش في أحياء فقيرة للسفارديم، ردة فعل عنيفة لديهم مما أدى إلى تكوين الحركات المعارضة. فيذكر جدع جلادي "أن سياسة السلطات الإسرائيلية ضد اليهود الشرقيين والعرب أيضاً كانت سياسة استهزاء وسخرية وتحقير وذلك

(١) نظام بركات، النخبة الحاكمة، ص ٨٦.

(٢) نظام بركات، جماعات المصالح في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٥ نيسان، ١٩٩٠، ص ٧٠.

لتحطيم المعنويات والثقافة الذاتية<sup>(١)</sup>. ونتيجة لهذه السياسة ظهرت بوادر حركات المعارضة في وادي الصليب في صيف عام ١٩٥٩م في حيفا، عندما ثار سكان وادي الصليب في حيفا بزعامة (بن هاروش) الذي احتج على الاوضاع القاسية لمهاجري يهود المغرب وابناء الطوائف الشرقية، كما عارض الامتيازات التي تقدم لمهاجري اليهود الغربيين من مساكن صحية وفتح مجالات العمل امامهم، على عكس ابناء الطوائف الشرقية الذين يعانون من سوء احوال معيشية، واماكن سكنية ضيقة وسيئة<sup>(٢)</sup>.

ودعا قادة تكتل مهاجري شمال افريقيا الى استبعاد التعامل مع جميع الاحزاب القائمة والالتفاف حوله وتأييده لأنه المعبر الحقيقي عن مصالح اليهود الشرقيين وعلى اثر حملات الاعتقال والضغوط التي مارستها السلطات الاسرائيلية ضد هذه العناصر، تفرق قادة ومنظمو أحداث وادي الصليب، ولكن حملات الاحتجاج وموجات التذمر على الوضع القائم لم تنقطع<sup>(٣)</sup>.

ومن هنا تأتي معالجة حركة الفهود السود، كأستمرارية لهذه الاحداث، واعتبارها نتيجة حتمية لسياسة الحركة الصهيونية نحو اليهود الشرقيين، ففي عام ١٩٧١م ظهرت بوادر حركة احتجاجية بدأت في القدس، وقاد هذه الحركة شبان من الحي احتجوا على التمييز الطائفي والفجوة الاجتماعية الاقتصادية وبادروا بتنظيم مظاهرات ضد سياسة السلطة، واطلق هؤلاء المتظاهرون أقولاً بأنهم سيكونون فهوداً سوداً في اسرائيل وسيعتمدون تنظيماً للعمل ضد الحكومة الاشكنازية<sup>(٤)</sup>. حاولت رئيسة الوزراء جولداماير منع هذه المظاهرات بحجة انها تخاف من اندلاع العنف، ولكن المظاهرات انتشرت ووصلت الى مجلس البلدية مطالبين باطلاق سراح زعمائهم الاربعة عشر المعتقلين الى جانب مطالبهم الاخرى،

(١) جدع جلادي، المرجع السابق، ص ٢٢٠.

(٢) عبدالحفيظ محارب، ظاهرة الفهود السود في اسرائيل (اسبابها واصولها). مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٤، ايلول، ١٩٧١، ص ١٤٣.

(٣) غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٣٨١-٣٨٢.

\* حركة الفهود السود: دعت بهذا الاسم نسبة الى التنظيم السائد في الولايات المتحدة الامريكية تحت اسم (الفهود السود) الذين يدافعون عن حقوق الزنوج انظر:

Avraham and Marks, op. Cit, p.147

Ibid, p. 147.

(٤)

ولكن الشيء الوحيد الذي قاله لهم رئيس البلدية بأن "لا يدوسوا على الورود"<sup>(١)</sup>. وازدادت ثورة ومظاهرات الفهود السود في ١٨ ابريل (نيسان) ١٩٧١م في عيد الميمون الخاص بالطوائف الشرقية المغربية، وكان قد حضر هذا العيد رئيسة الوزراء جولداماثير ورئيس (الدولة) زلمان شازار. ثم تقدم انصار الحركة نحو المنصة المعدة للخطباء الرسميين ليسمعوا كلمتهم، الا ان قوات الامن التي اتخذت تدابير امن متشددة حالت دون وصولهم الى المنصة، والقت القبض عليهم وعلى قادة التنظيم الجديد وادعتهم السجن، مما كان له ردة فعل عند الآخرين من انصار الحركة، الذين توجهوا الى السجن لاقتحامه واطلاق سراح زعمائهم، فكانت النتيجة حدوث اشتباكات مع قوات الامن، اسفرت عن اصابة عشرين شخصاً من اعضاء الحركة وعدد من رجال البوليس<sup>(٢)</sup>. ومما يؤخذ على هذه الجماعات بأنها غير منظمة، فقد كانت تقود مظاهرات وانتفاضات في سائر انحاء المدن، وكانت تستخدم العنف ضد السلطات وقد وصفت اهدافها "بأنها تناضل كجماعة ضغط من اجل تغيير واصلاح وجهة الحكم في البلاد وابطال التمييز أو الفوارق على اساس طائفي داخل الشعب اليهودي، بحيث يعيش هنا شعب واحد بدون فوارق عنصرية. والنضال من اجل التوقف عن بناء تجمعات بصورة غيتو للسود، والنضال من اجل دمج الاولاد الاشكناز والسفارديم في المدارس في اسرائيل لتشجيع ابطال الفوارق الطائفية والنضال من اجل الحصول على منح للعائلات كثيرة الاولاد، من مصادر شعبية وحكومية ورسمية، وسوف يستخدمون جميع الطرق التي يرونها مناسبة كالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية والاضطرابات لتحقيق مطالبهم، كما طالبوا الكنيسة بالاصفاء الى مطالبهم"<sup>(٣)</sup>. وان كانت هذه المطالب مادية وعينية الا انها في الواقع تخفي وراءها تحدياً صعباً للبديهيات الأساسية التي تقوم على (الدولة)، كما ابرزت بعض التناقضات الأساسية في المجتمع الاسرائيلي. فالوارد نظرياً ان (الدولة) اليهودية يجب ان تكون البوتقة التي تحقق قومية يهودية وتؤيد فكرة المسؤولية الجماعية لليهود اتجاه بعضهم البعض. بينما يتم عملياً بأن (الدولة) تمارس دوراً في اقرار طبقة يهودية غربية، وطبقة يهودية شرقية فقيرة، على أساس

Ibid, p. 146.

(١)

(٢) سلمان رشيد سلمان، المرجع السابق، ص ٩٥. وكذلك

Avraham and Marks, op. Cit, p. 147.

(٣) سلمان رشيد سلمان، المرجع السابق، ص ٩٩.

الاستقلال الاقتصادي والثقافي لهذه الطبقة عن تراثهم وحضارتهم الشرقية<sup>(١)</sup>. ومن هنا حظيت الحركة باهتمام الجمهور عامة لتحسين اوضاعهم المعيشية، كما حصلت الحركة على دعم مجموعات صهيونية يسارية مثل راكاح والسياح وأخرى معادية للصهيونية، فحاولت الحكومة اجتذاب قادة الحركة واقتراح الحلول الشخصية فكان هذا التغيير نحو المؤسسة الحاكمة، خطوة للتأسيس<sup>(٢)</sup>. مع عام ١٩٧٢م، قررت الحركة ان تنتظم في حزب يخوض الانتخابات لعام ١٩٧٣م، الا ان حرب اكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣م وجهت الانظار والاهتمام على الخطر الذي يهدد أمن (الدولة) والسياسة الخارجية<sup>(٣)</sup>. مع عام ١٩٧٤م حدث انقسام في صفوف منظمة الفهود السود، فقد عقد اثنان من زعماء المنظمة، هما فيكتور تيار ويجئال بن نون، مؤتمراً صحافياً اعلنا فيه انه في جلسة عقدها مركز المنظمة ظهرت اكثرية تؤيد اقضاء شالوم كوهين، الامين العام عن منصبه، واكد الاثنان ان الخلافات الاساسية في الرأي نتجت عن اتجاه كوهين الى التعاون مع يساريين متطرفين في البلد، ومنظمات شيوعية مناصرة للفلسطينيين في الخارج. الا ان هدف الحركة هو النضال لتقليص الفوارق الاجتماعية<sup>(٤)</sup>، وادى هذا الانقسام الى ظهور مجموعة عرفت باسم (الفهود الصهيونيون)، بينما انشقت جماعة اخرى معادية للصهيونية عرفت باسم (القوى الثورية السوداء). وقام ائتلاف بين من بقي من الفهود السود وبين الديمقراطيين الاسرائيليين<sup>(٥)</sup>.

وقد خاضت حركة الفهود السود الانتخابات والدخول في العمل السياسي، الا انها لم تتنازل عن احتجاجها الموجه للتركيبة السياسية القائمة ولكنهم مع ذلك وافقوا على الانصياع لقوانين اللعبة السياسية وقد تطرق البرنامج الانتخابي لقائمة الفهود السود والديمقراطيين عام ١٩٧٣م: "على ان السلام هو الهدف الاول والحيوي (للدولة)"<sup>(٦)</sup>.

وفي سبتمبر (ايلول) عام ١٩٧٦م، عقدت جميع عناصر حركة تنظيم الفهود

(١) غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٣٨٨، كذلك كاميليا بدر، المرجع السابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٢) سلمان رشيد سلمان، المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٣) كاميليا بدر، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

(٤) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، عام ١٩٧٣م، ص ٢٤٧.

(٥) كاميليا بدر، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

(٦) غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٣٩٠، كذلك كاميليا بدر، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

السود مؤتمرها الاول في بئر السبع، واكد هذا المؤتمر على الفوارق الاجتماعية والطائفية في مجالات التعليم والسكن والعمل والتمثيل في مؤسسات (الدولة) قد ازدادت، وطالبوا بأن يكون وزير التعليم من ابناء الطوائف الشرقية، لان الفوارق في برامج التعليم مستمرة نتيجة سياسة مقصودة<sup>(١)</sup>. كما اكدوا بأن السلام ضرورة لاسرائيل حين ذكروا: "دون حل للمشكلة الفلسطينية، لن يقوم سلام في الشرق الاوسط، وان السلام العادل يكون عن طريق تحقيق الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين، لان ارض اسرائيل جميعها هي الوطن المشترك للشعبين"<sup>(٢)</sup>.

ومع نهاية عام ١٩٧٦م حدث انشقاق في الحركة انتهى بخروج مجموعة بقيادة تشارلي بيطون، وانضمامهما الى قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وكان الحزب الشيوعي الاسرائيلي راکاح الجسم الرئيس في الجبهة، حيث خاضت الانتخابات الكنيست التاسعة عام ١٩٧٧م، وحصلت على خمسة مقاعد، شغل احدهما تشارلي بيطون عن الفهود السود<sup>(٣)</sup>، بينما انضم القسم الآخر من الفهود السود بقيادة سعاديا مرتسياتو الى قائمة شيلي (السلام والمساواة لإسرائيل)، وحصلت هذه القائمة على مقعدين، اشغلها وبشكل دوري اول خمسة اعضاء من قائمة مرشحيها وشغل مرتسيانو أحد هذه المقاعد. ثم انفصل عن شيلي، واقام كتلة منفردة له، وبقيت المجموعة الثالثة بقيادة شالوم كوهين التي انضمت الى اللجان العمالية، غير ان هذه الجبهة لم تنجح في انتخابات الكنيست<sup>(٤)</sup>.

### حركة غوش ايمونيم

وهي من جماعات الضغط الاخرى التي تمارس ضغطاً على السلطات الاسرائيلية لتنفيذ مطالبها، وهي حركة شببية صهيونية دينية متزمتة من جماعة بني عكيفا، واعضاء من هبوعيل همزراحي الذين رفضوا بشدة ان يكونوا كتلة داخل الحزب الديني القومي (المفدال)، أو الانضمام الى تلك الكتلة داخل الحزب التي تؤيد

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦م، ص ٢٢١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢١.

(٣) كاميليا بدر، المرجع السابق، ص ٢٩١، غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٣٩١.

(٤) كاميليا بدر، المرجع السابق، ص ٢٩١. كذلك غازي السعدي، المرجع السابق، ص ٣٩١.

وتتماثل مع نضالهم وهي كتلة الشباب<sup>(١)</sup>. وكان شعارها: "ارض اسرائيل لشعب اسرائيل بحسب تورا اسرائيل"<sup>(٢)</sup> وكانت هذه الحركة تنادي باستمرار بضرورة الاستيطان في الضفة الغربية، وعدم الانسحاب من جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧م، ومصادرة الاراضي العربية، كما اخذوا ينادون في إعادة بناء الهيكل في القدس، تنفيذاً للخلاص المسيحاني الذي قضاه الله وإن جاء ذلك متأخراً<sup>(٣)</sup>. وكان اعضاء هذه الحركة ينتمون الى الطبقة الوسطى من اليهود الاشكناز، المنحدرين من اصول أوروبية وأمريكية، والمثقفون ثقافة عالية، فهم يرتبطون بعلاقات وثيقة بل وشخصية بالجماعات الحاكمة تقليدياً في اسرائيل<sup>(٤)</sup>.

امتازت هذه الحركة بتطرفها، حيث قامت بمظاهرات ومسيرات كبيرة بلغت اعدادهم عشرات الآلاف. وقد حدد زعماء هذه الحركة، بأنها ليست حزباً سياسياً، وليس لها اي رابط حزبي مع اي حزب آخر، بل هي حركة مستقلة فوق حزبية، تعمل على وجود علاقات حسنة مع جميع الاحزاب الصهيونية التي تساند الاستيطان في المناطق المحتلة. و اضافوا انهم يرون انفسهم جماعة مؤمنة تهدف الى زيادة الاستيطان في المناطق المحتلة<sup>(٥)</sup>.

لقد نشأت الحركة فعلياً عام ١٩٧٤م كجماعة ضغط تسعى للتأثير في سياسة الحكومة خاصة بعد حرب ١٩٧٣م حيث اخذت تسعى إلى زيادة بناء المستعمرات والمستوطنات في المناطق المحتلة<sup>(٦)</sup>. وكانت اهدافها الاساسية قائمة على مبادئ العمل الجماعي وتوجيهاته وفق مبادئ التوراة، ثم العمل على اصلاح الوضع الاقتصادي والتجاري التنظيمي والديني والثقافي لكل الاعضاء إلى جانب الناحية الاجتماعية والادارية المحلية، وذلك بهدف اقامة مستوطنات كاملة، ثم اسكان هذه المستعمرات امام كل الهيئات الرسمية وغير الرسمية، كما عملت على تشجيع ودعم

(١) داني روبنشتاين، غوش ايمونيم، الوجه الحقيقي للصهيونية، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٣م ص ١٩. انظر كذلك المظاهرات المعادية لاتفاقية التسوية تعم شوارع اسرائيل والكنيست يصادق عليها مجلة شؤون فلسطينية العددان، ٥٠، ٥١، تشرين الاول، تشرين الثاني، العددان ١٩٧٥م، ص ٤٦١.

(٢) إيان س، لوستك، الاصولية اليهودية في إسرائيل، (من اجل الارض والرب)، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٥.

(٤) المرجع السابق، ص ١٦.

(٥) محمود ابو غزالة ومسعود غبارية، حركة غوش ايمونيم بين النظرية والتطبيق، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٤م، ص ٣١.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٢-٥٣، كذلك، المظاهرات المعادية، مجلة شؤون فلسطينية، ص ٤٦١.

كل عمل استيطاني بهدف اقامة مستوطنات يهودية على كل شبر من ارض اسرائيل الكبرى، وخاصة في الضفة الغربية<sup>(١)</sup>. واستطاعت ان تقيم عدداً كبيراً من المستوطنات في كل من (ماروم، والجولان، وكفار عصيون، وكريات أربع). كما فتحت مبادرة اقامة مستوطنات كيشت في الجولان، وكان هذا الاستيطان بدون موافقة السلطات الاستيطانية الرسمية<sup>(٢)</sup>. ثم اخذت تركيزاً على القدس، ونابلس، والخليل، ويهودا، والسامرة، فلم يأت عام ١٩٧٧م الا وكانت قد نجحت في انشاء اعداد كبيرة من المستعمرات خاصة في المناطق الريفية والتلال والذي اقيم بعضها في المعسكرات<sup>(٣)</sup>.

اما اسلوب الحركة فقد كان يقوم عن طريق قيام المظاهرات، وبعد ذلك الاتصال بوزراء الحكومة واعضاء في الكنيست، وبجميع الهيئات السياسية الاخرى، وفي أحيان اخرى تقوم بإنشاء مستوطنة جديدة كعمل تظاهري، كي تحصل على مساعدات من هيئات رسمية لاقامتها. ويذكر داني روبنشتاين: "وحتى عندما تتلاشى الآمال فانها لا تستسلم ويقوم رجالاً في الظلام بتحريك البراميل التي تشير الى الحدود. وهي تعتبر جميع هذه التصرفات مشروعة، ومع مرور الوقت تصبح هذه الاعمال مبادئ تهتدي بها حركة غوش ايمونيم"<sup>(٤)</sup>. فهي تتبع اسلوب الضغط السياسي الى جانب اساليب الخداع والتضليل والغش والابتزاز وانتهاك القانون وهدفها هو منع الانسحاب من اي شبر واحد من الاراضي المحتلة. وقد نجحت هذه الحركة في اجتذاب الآلاف من المؤيدين السياسيين ومن جميع التيارات السياسية والاجتماعية الاخرى في اسرائيل. فكان يقف وراء هذه المظاهرات زعماء الاحزاب اليمينية المتطرفة في اسرائيل، وعلى راسهم مناحيم بيغن، زعيم كتلة الليكود<sup>(٥)</sup>. هذا وكانت غوش ايمونيم قد عارضت فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني، واتفاقيات التسوية مع مصر (كامب دايفيد)، واخذوا يعملون على تخريب مفاوضات الحكم الذاتي الامريكية الاسرائيلية- المصرية، التي بدأت في عام ١٩٧٩م، وأخذوا يزيّدون من المستعمرات اليهودية في

(١) محمود ابو غزالة، المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) داني روبنشتاين، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) اليسع ايفرات، الاستيطان الاسرائيلي، جغرافياً وسياسياً، ترجمة دار الجليل، دار الجليل للنشر والتوزيع والابحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩١م، ص ٦٧-٦٨.

(٤) داني روبنشتاين، المرجع السابق، ص ٣١.

(٥) المظاهرات المعادية، مجلة شؤون فلسطينية، ص ٤٦. وكذلك داني روبنشتاين، المرجع السابق، ص ٣١.



## موقف الاحزاب من هاتين الحركتين

ان هاتين الحركتين جماعات غير منظمة، وليس لها تمثيل برلماني، وهي تسعى جاهدة للتأثير في سياسة الحكومة والهيئات العامة لتحقيق اهدافها. فهي مجموعة ضغط تعمل بوجه عام للتأثير في القرارات ويعتمد تأثيرها على المصادر النوعية والكيفية في تنظيمها، مع مدى تفاعلها وتأثيرها على التيارات الحكومية. فقد حاولت الاحزاب الصهيونية خاصة اليسارية منها من تهدئتهم في داخل المجتمع، كما حاولت جذب حركة الفهود السود، وخاصة القياديين منهم مستخدمة سياسة الاغراءات<sup>(٢)</sup>. هذا اذا علمنا ان الاحزاب الصهيونية جميعها والتي تبدأ من الحزب الشيوعي الاسرائيلي ماكي، وحركة هعولام هزية، واحزاب التجمع العمالي، والديني واليميني، فهم جميعاً يرفضون هذه الظاهرة ويتخوفون من ان تشكل هذه الجماعات حركة واحدة تؤدي في النهاية الى فقدان هذه الاحزاب لمعظم مراكزها ونفوذها في (الدولة) فأخذت الاحزاب تستخدم معارضتها عن طريق ربطها بحركة (متسبين)\*، أو أية حركات أخرى حتى يذوبوا داخل المجتمع، كما استخدمت اسلوب العنف، وتبني الحركة لاسم يوصي بالعداء لليهود<sup>(٣)</sup>.

وكان هذا في البداية، ثم استخدمت الاحزاب اسلوب التخدير، فقد ذكر جدع جلادي: بأن الحكومة الاسرائيلية تحاول اخماد هذه الحركة ولكن عن طريق تخدير الاعصاب، وليس عن طريق حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة

(١) ايان سترك، المرجع السابق، ص ٥٧، ويذكر انه فور وصول وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر عام ١٩٧٥م الى المنطقة لعقد تسوية جزئية بين اسرائيل ومصر اجتاحت معظم مدن اسرائيل موجة من المظاهرات العنيفة، التي لم تتوقف الا بعد التوقيع على الاتفاق الجزئي، مع مصر واسرائيل، المزيد عن هذه المظاهرات انظر: المظاهرات المعادية، مجلة شؤون فلسطينية، ص ٤٦٧-٤٦٠.

(٢) جدع جلادي، المرجع السابق، ص ٣٢٤.

\* حركة متسبين: تأسست عام ١٩٦٢م من عناصر معادية للصهيونية فهي عبارة عن ظاهرة وليست قوة سياسية ولا تيار سياسي مؤثر داخل (اسرائيل)، فلذلك لم تستطع نشر افكارها بقطاعات واسعة في داخل المجتمع نتيجة الافكار الصهيونية المتمركزة في داخل المجتمع، فهي ترفض الحركة الصهيونية والهستدروت والوكالة اليهودية وتؤمن الحركة بالقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني، كما انها تؤمن بأقامة دولة مستقلة ومقاومة الصهيونية من التوسع الصهيوني في الاراضي المحتلة. المزيد انظر كاميليا بدر، المرجع السابق، ص ٢٧٧-٢٧٩.

(٣) عبدالحفيظ محارب، ظاهرت الفهود السود، ص ١٥٠.

بينهم<sup>(١)</sup>. ثم ارتأت الحكومة الاسرائيلية ان هؤلاء الشرقيين يشكلون نسبة عالية في البلاد وبالتالي فان ذلك ينعكس على التصويت في الانتخابات الاسرائيلية لصالح الحزب، لذا اخذ حزب الليكود في الانتخابات التاسعة لعام ١٩٧٧م في استدراج اصواتهم وذلك بوضع برنامج اقتصادي يعطي لليهود الشرقيين حوافز واغراءات سريعة ومؤقتة ولكنها مباشرة<sup>(٢)</sup>. وقام حزب الليكود بزعامة بيغن بالانفتاح الاقتصادي لهم في معامل (الدولة)، والهستدروت كما اصبح رئيس الوزراء منهم وهو ديفيد ليفي<sup>(٣)</sup>. ولكن هذا كان لفئة قليلة منهم، أما البقية فقد ظلت أوضاعهم كما هي، وهذا ما ذكره شارلي بيطن احد زعماء الحركة: "بأن اليهود الشرقيين اتجهوا الى حزب الليكود واصبحوا عبيداً عند بيغن، وسبب ذلك بأن بيغن اعطاهم وعوداً فارغة"<sup>(٤)</sup>. كما ذكر بأن حزب الليكود قد خدعهم وخيب آمالهم بكل ما كانوا يرجونه، وبأسلوب فاضح وفضيع<sup>(٥)</sup>.

اما حركة غوش ايمونيم فقد لعبت الاحزاب البرلمانية دوراً في تشجيعها ودعمها في انتهاجها لطريق الاستيطان، وقد أكد موشي دايان ذلك في عام ١٩٧٤م حين قال: "انني اعارض كل حل لا يسمح بالاستيطان اليهودي في كل منطقة في يهودا والسامرة، واضاف انه مسرور جداً لوجود فئات تؤيد الاستيطان وتقوم بتنفيذه في المناطق المحتلة"<sup>(٦)</sup>. وكانت الحركة تدعو صقور جميع الاحزاب الاسرائيلية الى الاتحاد وان تتجاهل جميع نقاط الاختلاف فيما بينها وبين الاحزاب الاخرى. فكان همها الوحيد هو الوقوف صفاً واحداً ضد اي انسحاب من المناطق المحتلة<sup>(٧)</sup>، وكانت الحكومة الاسرائيلية بقيادة المعراخ تؤيد مشاريع غوش ايمونيم الاستيطانية، فقد اعرب ايغال ألون نائب رئيس الوزراء عن التأييد المطلق لحركة غوش ايمونيم<sup>(٨)</sup>.

(١) جدع جلادي، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٢) اسعد عبدالرحمن، حيثيات السلوك الانتخابي، ص ٦٤-٦٩.

(٣) جدع جلادي، المرجع السابق، ص ٣٤٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٥) مردخاي سدمان، بين التمرد والانطواء، مقابلة مع (الاباء المؤسسين) للفهود السود الإسرائيليين، اسرائيل الثانية، ص ١٨٣.

(٦) محمود أبو غزالة، المرجع السابق، ص ٥٢.

(٧) داني روبنشتاين، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٨) محمود أبو غزالة، المرجع السابق، ص ٥٣.

وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي أوجدته الحركة من قبل الحكومة ورجالاتها السياسيين، إلا أن حركة غوش ايمونيم اتهمت الحكومة بالعجز والتقصير في مجالات معينة خاصة الاستيطان، ولم يتردد زعماء الحركة عن توجيه انتقادات لاذعة وتهديدات للمسؤولين في حكومة المعراخ لحملهم على تأييد حملاتهم الاستيطانية. وقد أكد زعماء الحركة ذلك قائلين بأن تعليمات وأوامر الحكومة يمكن رفضها لأن اسحق رابين رئيس وزراء المعراخ كان قد تجاوزها من اجتماعات المعراخ، كما أنه يمكن تجاوز تعليمات وأوامر الحكومة الحالية لأنها حكومة انتقالية، وأن اليهود لا يترك أي شبر واحد من أرض إسرائيل بمحض إرادته<sup>(١)</sup>.

أما حكومة الليكود، ومن خلال برنامجها الانتخابي في الكنيست التاسعة فقد أكدت على تحقيق أهداف الصهيونية بتكثيف الهجرة إلى أرض الميعاد، وأن حق اليهودي على أرض إسرائيل هو حق أبدي لا يتزعزع، وأن أي برنامج ينص على التنازل عن شبر واحد من أرض إسرائيل في الضفة الغربية يعتبر انتهاكاً وتهديداً لحق الشعب على أرض إسرائيل<sup>(٢)</sup>. فهذا البرنامج يتطابق مع أهداف حركة غوش ايمونيم التي أخذت تنفذ خططها وبرامجها. في زمن وزير الزراعة ورئيس إدارة أراضي إسرائيل عام ١٩٧٧م أرئيل شارون، الذي أعلن بأن هناك خطة لتوطين مليون يهودي في الضفة الغربية أثناء الأعوام العشرين المقبلة<sup>(٣)</sup>.

وقد جرت محاولات عديدة من الأحزاب الإسرائيلية لضم حركة غوش ايمونيم إلى صفوفها، كما فعلت بالفهود السود من قبل، ولكنها باءت بالفشل وذلك لأنهم إذا تحولوا إلى حزب فأنهم مضطرون إلى مناقشة المواضيع العديدة المتعلقة بالضرائب والتعليم وغيرها من أمور تخص (بالدولة). أما إذا ظلوا بما هم عليه فإن الحركة سيكون همها الوحيد هو الاستيطان في جميع أراضي فلسطين وعدم الانسحاب عن شبر واحد من الأراضي المحتلة كما أن الحركة لا يعد باستطاعتها القيام بمظاهرات عنيفة<sup>(٤)</sup>. وقد ذكر حنان بورات أحد زعماء الحركة: "إننا حركة غير حزبية، ولا نتطلع إلى أي إطار سياسي، ولكننا بالتأكيد حركة نريد التأثير في

---

(١) محمود أبو غزالة، المرجع السابق، ص ٥٥-٥٦.

(٢) عن برنامج حزب الليكود انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٣) إيان لوستك، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٤) داني روبنشتاين، المرجع السابق، ص ٧٣.

مجالات سياسية<sup>(١)</sup>. وكان اسحق رابين قد شن هجوماً عنيفاً ضد الحركة متهماً اياها "بأنها ظاهرة خطيرة جداً في حياتنا السياسية، وهي تسير وفق قاعدة واحدة، وهي فرض رأيها على الحكومة وأغلبية الشعب وبدون أي سبل ديمقراطية"<sup>(٢)</sup>. ومن الملاحظ أن الأحزاب الصهيونية كانت تحارب الحركة الأولى (الفهود السود) وتعمل في نفس الوقت على جذبهم إلى صفها، لكسب أصواتهم، إلى جانب اذابتهم في داخل المجتمع دون تحقيق أهدافهم. أما حركة غوش ايمونيم فقد كانت الأحزاب الصهيونية تدعمها لتشجع الاستيطان في داخل الأراضي، ويظهر ذلك واضحاً من البرامج التي كانت تقدم في الإنتخابات الاسرائيلية.

---

(١) المظاهرات المعادية مجلة شؤون فلسطينية، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٢) محمود أبو غزالة، المرجع السابق، ص ٥٧.

١- اقتبست الصهيونية من النظام البريطاني بعدم وجود دستور، وكذلك وضع كافة الصلاحيات التنفيذية بيد الحكومة ممثلة برئيسها، وكان الخوف الأكبر من تبني دستور للبلاد هو الصراع الذي سيحصل بين المتدينين والعلمانيين المتحمسين لمعارضة أي أنظمة قوانين لا تتناسب مع احتياجات دولة عصرية.

٢- تعتبر الأحزاب الاسرائيلية الركيزة الأساسية التي يبني عليها النظام السياسي كما أنها تمثل دوراً مهماً في الحياة السياسية والدستورية، وبرز ما تتميز به الأحزاب الاسرائيلية هو تعددها.

٣- يقضي قانون الانتخابات الاسرائيلية من جهة، الأخذ بالنظام الانتخابي ذو التمثيل النسبي المستخدم في المؤتمرات الصهيونية العالمية، وهذه الطريقة تقضي بتوزيع المقاعد النيابية على القوائم الانتخابية بنسبة قوة كل منها. وطريقة الانتخاب بالتمثيل النسبي وإن كانت من حيث المبدأ تؤدي إلى تمثيل الاتجاهات والأحزاب السياسية ولا سيما لصغيرة منها فهي بالتالي تساعد على جعل الهيئة النيابية صورة مصغرة لتوزيع اتجاهات الرأي العام من (الدولة) إلا أن هذه الطريقة تضمن سيطرة واحتكار الأحزاب لصيونية لمقاعده، كما أنه يزيد من تحكم الأحزاب من ممثليها في الكنيست لأن العضو الذي ينتخب بموجب هذا النظام نائباً في الكنيست يعتبر نفسه مديناً بمقعده للحزب الذي ينتمي إليه فهو مقيد ببرنامجه السياسي وقرارات هيئاته القيادية، وهذا الأمر لا يجعل لكونيست بعكس التمثيل السياسي من إسرائيل بشكل صحيح بل إنه يقلل من دور لكونيست ويجعله يمارس مراقبة لاحقه وليس سابقة على القرار السياسي، لأن الكنيست ينزل الأحزاب وكل عضو يهمه أولاً وأخيراً مصلحة حزبه.

٤- يساعد نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي على زيادة عدد الأحزاب السياسية من (الدولة) هذا يؤدي بالتالي إلى عدم تحقيق الاستقرار السياسي بسبب عدم استطاعة أي حزب من الأحزاب تشكيل حكومة بمفرده، فتبقى الحكومة الاسرائيلية عرضة للتأثيرات الكبيرة التي فرضها المصالح الحزبية للأحزاب المشتركة في الائتلاف الحكومي.

٥- تمتاز السلطة القضائية باستقلالها عن السلطة التنفيذية حيث <sup>تتمتع</sup> قوتها من استقلالها التام، بعيدة عن الضغوط السياسية والإدارية المباشرة حيث تحدد القوانين <sup>اختلاف</sup> انفصال السلطات القضائية التام عن السلطات التنفيذية، كما أن للجهاز القضائي تأثير كبير على الحريات العامة والديمقراطية من إسرائيل لا تقل عن تأثير السلطة التشريعية، وذلك لأن المحاكم الاسرائيلية من الناحية القانونية هي المجال والمرجع الأخير لمواطنين في صراعه مع السلطة.

٦- وعلى الرغم من كل المحاولات في فصل القوات العسكرية من النظام الحزبي وصدور لقوانين التي تنص على ذلك، إلا أنه بعد حرب ١٩٦٧، أصبح العسكريون يمثلون القاعدة التي ينطلق منها الأشخاص إلى المراكز العليا في السياسة والإدارة، وانضم العسكريون إلى جماعة القرار السياسي في مجال الدفاع والشؤون الخاصة، بل تنافست الأحزاب السياسية في اجتذاب العسكريين إليها.

٧- شاركت الأحزاب السياسية في الهستدروت الذي أنشئ عام ١٩٢٠م، ورغم وجود هذه الأحزاب إلا أنه لا يخضع لأي منهج حزبي معين، على أساس أنه مؤسسة مستقلة. وتقوم الانتخابات داخل الهستدروت على أساس التمثيل النسبي للأحزاب وتجري الانتخابات على مختلف المستويات فيه وعلى أساس القوائم الحزبية، ويعتبر حزب المباي هو الحزب المسيطر على الهستدروت إذا كان يحصل دائماً على أغلبية الأصوات.

٨- تتأثر نتائج انتخابات الهستدروت بنتائج الكنيست فعند نجاح المباي في انتخابات الهستدروت وحصوله على نسبة عالية من الأصوات يكون ذلك قد ضمن نجاحه من انتخابات الكنيست. إلا أن هذا غير ثابت، ففي عام ١٩٧٧، نجح الليكود من انتخابات الكنيست وتشكيل الحكومة، أما المعراخ فقد حافظ على نجاحه في الهستدروت وأراد أن يحتفظ بهيمنتته حتى يمنع هيمنة <sup>المباي</sup> الحزب على اقتصاد (الدولة).

٩- من القوى السياسية الأخرى من النظام السياسي الإسرائيلي جماعات الضغط التي لها تأثير كبير على الأحزاب والحكومة الإسرائيلية ومحاولتها التأثير على الرأي العام عن طريق الضغط على السلطة والقرار السياسي وارتباط ذلك بأعمال أخرى، ويظهر ذلك أيضاً من خلال الحركات السياسية والدينية الصغيرة.

١٠- أبرزت تلك الحركات <sup>بعض</sup> التناقضات الأساسية من المجتمع الإسرائيلي فيما تضعه (لدولة) من قوانين وفيما يطبق على ساحة الواقع. وقد جرت محاولات عديدة من الأحزاب الإسرائيلية لضم زعماء هذه الحركات إلى صفوفها إلى أن بعض زعماء تلك الحركات كانوا يرفضون ذلك. لأنهم إذا تحولوا إلى حزب فأنهم مضطرون لمناقشة المواضيع العديدة من (لدولة) بينما كان مهمهم هو تحقيق الهدف الذي قاموا من أجله.

١١- ويلاحظ أن الواقع الذي احتجت عليه بعض تلك الحركات ما زال قائماً، كالصراع لطبقي والازمات الاقتصادية الناتجة عن سياسة السلطات والمشاكل التي تخلقها متعلقة بالظروف الأمنية للبلاد ويؤدي ذلك كله إلى تكريس التقسيم الطبقي وتعمقه والذي يشكل مؤشراً ودليلاً على فشل المتحولة الصهيونية بشأن دمج السكان.